جامعة الجزائر 3

**كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية**

**وعلوم التسيير**


**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية**

تخصص تحليل إقتصادي

بعنوان:

# تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية


**إعداد الطالب** **تحت إشراف الدكتور**

**عمراني أمين** **حواس صلاح**


**لجنة المناقشة**

**د. رجراج محمد........................................................................ رئيسا**

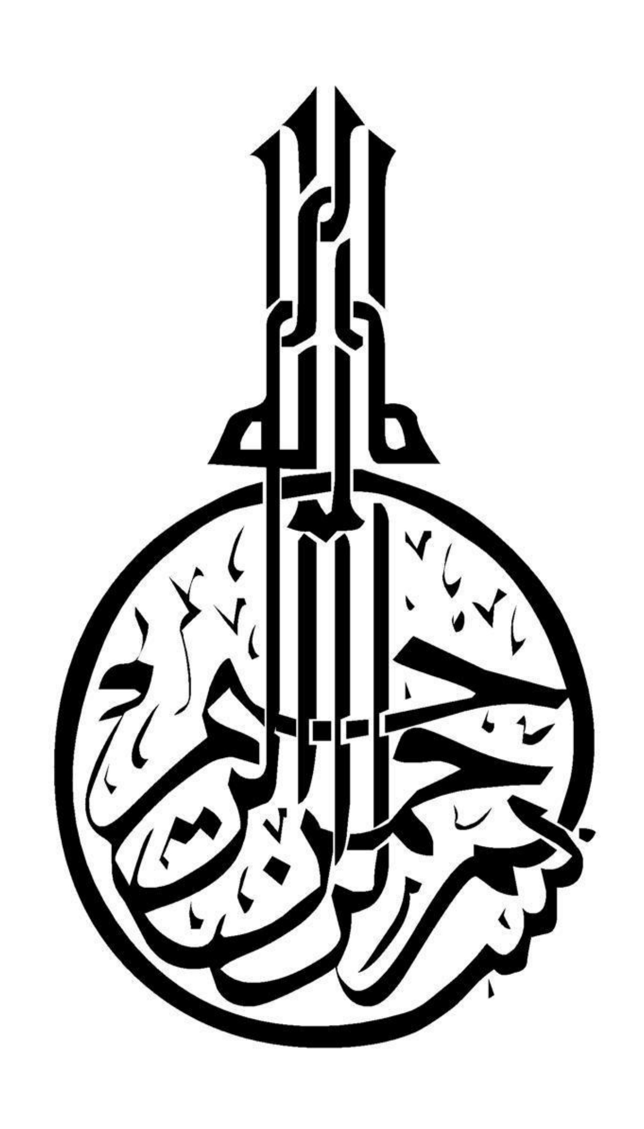
**د. حواس صلاح....................................................................... مقررا**

**د. بن بلقاسم سفيان.................................................................. عضوا**

**د. حملاوي ربيعة...................................................................... عضوا**

**د. بن ربيع حنيفة........................................................ ..............عضوا**

السنة الجامعية: 2014/2013


بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ المشرف

الدكتور حواس صلاح لما قدمه لي

من نصائح وإرشادات قيمة لإتمام هذا البحث

كما أتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام

لأعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا تقييم هذا العمل

كما لا أنسى أن اشكر كل

من ساعدني من قريب أو من بعيد في انجاز هذا البحث

عمراني أمين

# الإهـداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى الوالدين الكريمين

إلى إخوتي

إلى كافة أفراد عائلتي، زملاء الدراسة، زملاء العمل، الأصدقاء

إلى كل من دأب ولا يزا ل في سبيل تحصيل العلم

عمراني أمين

# الفهرس

**الفهرس**

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

## قائمة المختصرات

| الرمز | المصطلح |
|---|---|
| CNC | Conseil National de la Comptabilité<br>**المجلس الوطني للمحاسبة** |
| FASB | Financial Accounting standards board<br>**مجلس معايير المحاسبة المالية** |
| US GAAP | United States Generally Accepted Accounting Principles<br>**المعايير المحاسبية الأمريكية المقبولة عموما** |
| IASB | International Accounting standards board<br>**مجلس معايير المحاسبة الدولية** |
| IASC | International Accounting standards Committee<br>**لجنة معايير المحاسبة الدولية** |
| IAS | International Accounting standards<br>**معايير المحاسبة الدولية** |
| IFRS | International Financial Reporting Standards<br>**المعايير الدولية للمعلومة المالية** |
| IFRIC | International Financial Reporting Interpretations Committee<br>**لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** |
| PCG | Plan comptable general<br>**المخطط المحاسبي العام** |
| SEC | Security and Exchange Commission<br>**هيئة تداول الأوراق المالية** |

# المقدمة العامة

**مقدمة عامة:**

لقد دعت المدرسة الكلاسيكية إلى تحرير التبادل التجاري على المستوى العالمي بدعوة أنه يساهم في دفع عجلة الإنتاج المحلي وإحداث النمو الإقتصادي وفي زيادة الرفاهية على المستوى العالمي, وحملت الدول الأكثر تقدما, بريطانيا ومن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية, الدعوة إلى تحرير التجارة وترتبط الدعوة إلى تحرير التدفقات المالية والرأسمالية, لتسهيل تمويل حركة السلع والخدمات, و بهذا إنتقال رؤوس الأموال, بما يساعد على تزويد كل دولة بحاجياتها من الموارد اللازمة للنهوض بالإنتاج وإحداث النمو.

وفي هذا السياق شهد العالم في العقود الأخيرة تطورا إقتصاديا هائلا أدى إلى إنتشار ما يعرف بالشركات المتعددة الجنسيات و إمتداد نشاطها ليغطي العديد من الدول في العالم, ومن هنا زادت حدة

المنافسة بين الدول لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية من خلال توفير جميع الظروف الملائمة للمستثمر الأجنبي.

غير أن إختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول دفع بهذه الشركات إلى المطالبة بتوحيد الممارسات المحاسبية من أجل توفير المعلومات المالية اللازمة التي تساعد في إتخاذ القرار سواء في مجال الإستثمار أو مجال التمويل, ومن أجل تسهيل عمليتي الرقابة والإتصال عبر مختلف فروعها في العالم.

ومن هنا جاءت الضرورة إلى إيجاد توافق دولي من أجل إستعمال لغة محاسبية موحدة لتسهيل قراءة القوائم المالية و لملا الوصول إلى توحيد محاسبي عالمي واسع النطاق, وكانت أولى المحاولات الجادة التي عملت في هذا الإطار بداية من سنوات السبعينيات, من خلال مجهودات بعض الدول الأوروبية خاصة, لوضع أسس دولية لمهنة المحاسبة على مستوى العالم, وإيجاد قاعدة موحدة لقراءة القوائم المالية لهذه الشركات, وهو ما تجسد في خلق ما يعرف بالمعايير المحاسبية الدولية.

وفي خضم هذه التحولات, شرعت الجزائر في تغيير نظامها المحاسبي الذي صمم في سياق الإقتصاد الموجه لجعله يتوافق والمعايير المحاسبية الدولية, وبتاريخ 25 نوفمبر 2007م كللت جهود الإصلاح بتبني نضام محاسبي مالي جديد والذي دخل حيز التطبيق بداية من 01 جانفي 2010م.

إن تطبيق هذا النظام أملته عدة متغيرات منها ما يتعلق بالمحيط الدولي والعولمة الإقتصادية ومنها ما تعلق بالتحولات المالية و الإقتصادية التي عرفتها الجزائر مع مطلع التسعينات, إن الإنتقال إلى معايير المحاسبة الدولية ليس بالأمر البسيط وإنما هو تحول جذري و حقيقي في إنتاج المعلومات المحاسبية و الإفصاح عنها وتشوبه الكثير من الصعوبات و المشاكل, و تتبعه العديد من الآثار الواضحة

و المتنبئ بها من خلال محتوى المعايير, مثل تغير شكل القوائم المالية و حجم المعلومات الواجب الإفصاح عنها, وكذلك آثار أخرى خفية و غير متوقعة.

إن تطبيق هذا النظام حسب رأي العديد من الخبراء الإقتصاديين في الجزائر, من شأنه إعطاء دفع جديد للمؤسسات الوطنية لتقديم وضعياتها المالية بكل شفافية, والسماح لها بالتكيف مع المعطيات الجديدة, إضافة إلى إمكانية إظهار قدرتها التنافسية بوضوح, وتقييم وضعها المالي مقارنة بالمؤسسات الأخرى كونها محط أنظار الكثيرين, من مساهمين حاليين و مستثمرين محتملين وحتى البنوك و المؤسسات المالية. وفي الأخير يبقى هذا مجرد إفتراض من الناحية النظرية, أما وبعد مرور سنتين على تطبيق هذا النظام سنسعى إلى تقييمه من الناحية العملية.

لهذا سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على النظام المحاسبي المالي و الآثار الناتجة عن تطبيقه من طرف المؤسسات الإقتصادية الجزائرية و في الأخير محاولة تقييم تطبيقه من طرف هذه المؤسسات, و بناءا على ما سبق تتضح الإشكالية التي نحن بصدد دراستها و المتمثلة في السؤال الجوهري التالي:

**بعد تغيير الجزائر لنظامها المحاسبي و إنتقالها للنظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية, هل نجحت المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في تطبيق هذا النظام و ماهي الصعوبات التي لاقتها في تطبيقه ؟**

من خلال الإشكالية الرئيسية تبرز مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما طبيعة النظام المحاسبي المالي؟ وما هي الإستحداثات التي جاء بها مقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني؟ وما مدى توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية؟

- ما هي متطلبات عملية الإنتقال للنظام المحاسبي المالي؟
- ما هي آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ؟
- ما هي مميزات وصعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي ؟

**فرضيات البحث:**

- **الفرضية 1:** لم يساير المخطط المحاسبي الوطني الواقع الجديد و متطلبات الإقتصاد الحر الأمر الذي جعل القوائم المالية التي ينتجها غير كافية وبالتالي فإن ضرورة الإصلاح كانت تماشيا مع التحول الإقتصادي للبلاد.

- **الفرضية 2:** تعتبر المعايير المحاسبية الدولية مقياس يمارس عليها المحاسبون عملهم، و تسمح بتحقيق التوافق و التوحيد المحاسبي للحصول على قوائم مالية أكثر شفافية و واقعية و قابلية للمقارنة في ظل النظام المحاسبي المالي.

- **الفرضية 3:** إن الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي لا يقتصر على الجانب المحاسبي فحسب بل يؤثر على النظام الداخلي للمؤسسة و يفرض عليها عدة تعديلات, حتى ينسجم هذا الأخير ومتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي.

- **الفرضية 4:** كان من الأصح فرض تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الكبيرة المسعرة في البورصة ثم تعميمه تدريجيا على باقي المؤسسات الجزائرية وهذا لأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لم تكن على إستعداد لتطبيقه بعد.

**- أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذا الموضوع في تزامنه مع التطورات الإقتصادية والتغيرات التي تشهدها الجزائر, خاصة في المجال المحاسبي, ومن خلال تبني النظام المحاسبي المالي الذي جاء ليعوض المخطط المحاسبي الوطني, وليحاول تحقيق التوافق في الممارسات و التطبيقات المحاسبية على المستوى الدولي

بهدف إعداد تقارير مالية تتميز بالوضوح والشفافية, ويسهل قراءتها من طرف مستخدمي المعلومات المحاسبية المالية.

كما تتجلي أيضا أهمية هذه الدراسة كونها متزامنة مع بداية التطبيق الفعلي لمعايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي, و ضرورة التقيد بها في عملية الإنتقال و التطبيق الشامل و الحقيقي لها, بالإضافة إلى أهمية تحديد و تقييم الآثار الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي.

**- أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى مايلي :

– التطرق إلى بعض نقائص المخطط المحاسبي الوطني التي كانت من بين دواعي التخلي عنه.

– عرض النظام المحاسبي المالي،إستعراض قوائمه المالية و شرح لقواعد التقييم فيه.

– التطرق إلى كيفية الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي.

– تسليط الضوء على الآثار الناتجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي, بالإضافة إلى مزايا و صعوبات تطبيقه من طرف المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.

**- منهج الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية والوصول إلى الأهداف المرجوة، تتم معالجة موضوع البحث بالأسلوبين التاليين:

**–الدراسة النظرية:**

حيث عالجنا البحث بإستعمال المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال إستعراض النظام المحاسبي الجزائري ( المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي) و كذا تحليل المعطيات و المعلومات

المتاحة لنا بخصوص الآثار الناجمة عن الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي و مختلف الصعوبات و العراقيل التي واجهتها المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في تطبيق هذا النظام.

**- الدراسة الميدانية:**

من خلال إعداد قائمة إستقصاء تم توزيعها على مختلف المؤسسات الإقتصادية الجزائرية حتى يجيب عليها العاملون في مجال المحاسبة بمختلف مستوياتهم: إطار، رئيس مصلحة المالية و المحاسبة، مدير المالية و المحاسبة، لإستطلاع آرائهم حول المشكلة الموضوعة للبحث، بالإعتماد على البرنامج الإحصائي Spss (حزمة البرامج الإحصائية الجاهزة) وكذا برنامج Excel في تحليل ودراسة الفرضيات.

**- خطة و هيكل البحث:**

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذا البحث إلى أربعة فصول, إلى جانب عرض النتائج و التوصيات التي تم التوصل إليها.

**الفصل الأول: المخطط المحاسبي الوطني و البيئة المحاسبية الدولية.**

قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث, حيث إرتأينا أن نعرج في البداية و من خلال المبحث الأول إلى المخطط المحاسبي الوطني, ثم تطرقنا إلى التوافق المحاسبي الدولي في المبحث الثاني, أما في المبحث الثالث فقد تناولنا فيه معايير المحاسبة الدوليةIAS و المعلومة المالية IFRS .

**الفصل الثاني:عرض النظام المحاسبي المالي**

أما هذا الفصل فقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث, تطرقنا في المبحث الأول لإستعراض النظام المحاسبي المالي من حيث مفهومه ،أهدافه و مبادئه,أما المبحث الثاني فقد قمنا بعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي, وخصصنا المبحث الثالث إلى قواعد التقييم و التسجيل المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي.

**الفصل الثالث: تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي**

أما هذا الفصل فقد قسمناه إلى أربعة مباحث, تطرقنا في المبحث الأول إلى الخطوات المتبعة للإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي, أما المبحث الثاني و الثالث فقد تطرقنا فيهما إلى كيفية الإنتقال على مستوى حسابات الميزانية و حسابات التسيير, أما المبحث الرابع فقد خصصناه لتقييم النظام المحاسبي المالي.

**الفصل الرابع: دراسة ميدانية**

و فيما يخص هذا الفصل فقد حاولنا من خلاله التواصل مع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية, و ذلك بإستعمال أدوات مختلفة لأجل الحصول على المعلومات اللازمة وتوفير البيانات التي تحتاجها هذه الدراسة, كما تضمن هذا الفصل عرض و تحليل للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الإحصائية لإستمارة الإستبيان, بالإعتماد على الإجابات.

**الدراسات السابقة:**

– **صلاح حواس:** " التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولي وأثره على مهنة المدقق "

البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة بجامعة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير بالجزائر سنة 2008,حيث تطرق الباحث فيها إلى معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي لإعداد التقارير المالية, وبين تأثير هذه المعايير على مهنة المدقق, بالإضافة إلى القيام بعملية مقارنة بين القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني, وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير مباشر لهذه المعايير على مهنة المدقق.

- **مداني بن بلغيت:** " أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية "

البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة بجامعة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير بالجزائر سنة2004, وتتلخص هذه الدراسة في تحديد أهمية التوحيد الدولي في إصلاح الأنظمة المحاسبية وكيفية تفعيل ذلك في الجزائر بالتماشي مع حقائق الإقتصاد وضرورة تبني إستراتيجية عند إعتماد معايير المحاسبة الدولية لإنجاح هذه العملية وتحقيق أهدافها المسطرة.

- **شنوف شعيب:** " الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي "

البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة بجامعة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير بالجزائر سنة2007, والتي تتعرض لأهمية التوحيد المحاسبي والمشاكل التي تطرح بشأنه.

- **بوعلام صالحي:**" أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي" والتي قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية – جامعة الجزائر 2009–2010.

لقد قام الباحث بعرض إشكالية اختلاف الأنظمة المحاسبية والجهود المبذولة لتحقيق التوافق المحاسبي الدولي، ثم قام بعرض أعمال الإصلاح المحاسبي والتي توجت بصدور النظام المحاسبي المالي الجديد وأخيرا تعرض للمتطلبات التي تفرضها عملية الانتقال لهذا الأخير.

# الفصل الأول:

# المخطط المحاسبي الوطني و البيئة المحاسبية الدولية

**مقدمة الفصل:**

أمام تنامي وشمولية أنشطة المؤسسات الإقتصادية عبر العالم، تعاظمت الحاجة لمصادر تمويل هذا التوسع، وهو ما أدى إلى تطور الأسواق المالية الدولية، ورافق ذلك وضع قيود وضوابط تحكم وتنظم عملية الإتصال بين مختلف المتدخلين فيها، بفرض أدوات وسياسات ملائمة تمكّن من نشر وإيصال المعلومات المالية المعبرة عن حالة وأداء المؤسسات المستخدمة لأموال المستثمرين في هذه الأسواق، بما يضمن الفهم للمستعملين لهذه المعلومات.

لكن هذا التطور سرعان ما صاحبه بروز مشاكل محاسبية ناتجة عن إختلاف التطبيقات المحاسبية بين دول العالم، وفرض كل دولة تطبيق معاييرها المحاسبية المحلية على المؤسسات والأسواق المالية لديها، مما صعّب على المستثمرين الدوليين الباحثين عن إختيار الإستثمارات في مختلف البورصات العالمية، قراءة وفهم قوائم مالية معدة بمبادئ محاسبية مختلفة، وصعّب كذلك من مهمة المؤسسات في الحصول على تمويل من أسواق مالية خارجية، فضلا عن الصعوبات التي تجدها الشركات المتعددة الجنسيات في تجميع القوائم المالية لفروعها في دول تختلف تطبيقاتها المحاسبية، ولذلك كان من الضروري إيجاد توافق محاسبي دولي، يسمح بتوفير معلومة مالية موثوق بها وقابلة للمقارنة بين المؤسسات الإقتصادية من بلد إلى آخر، و قد كان لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) دورا كبيرا في هذا المجال من خلال المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (**IAS/IFRS**) التي يقوم بإصدارها.

## المبحث الأول: لمحة عن المخطط المحاسبي الوطني

بالرغم من أن المخطط الوطني للمحاسبة كان أكثر مسايرة لتحقيق الأهداف التي كانت تسعى الدولة لتحقيقها عند إعداده، لكونه كان أقرب لتلبية إحتياجات الإقتصاد الوطني المخطط من المخطط المحاسبي العام الذي كان قبله، إلا أنه رغم ذلك يبقى يعاني عدة عيوب ونقائص تخص المخطط نفسه، ونقائص أخرى تخص البيئة الإقتصادية عامة، على إعتبار أن الجزائر في مرحلة تحول من نظام الإقتصاد المخطط إلى نظام إقتصاد السوق، وما يميز هذا الأخير من إنفتاح إقتصادي وسيادة المنافسة على مناحي الحياة الإقتصادية، خاصة في ظل العولمة، بما يعطي للمعلومة المالية أهمية كبيرة في إتخاذ القرارات الإقتصادية لعدة متعاملين في الميدان الإقتصادي، وبالخصوص المستثمرين، وهو ما يجعل من المعلومة المالية التي يقدمها المخطط الوطني للمحاسبة بعيدة عن تحقيق المتطلبات الجديدة من المعلومات، ويستوجب ذلك ضرورة الإسراع في إصلاحه وتكييفه مع المتغيرات الإقتصادية المحلية والدولية.

### المطلب الأول: المبادئ و مدونة الحسابات للمخطط المحاسبي الوطني

من أجل تطبيق المخطط المحاسبي الوطني تم وضع إطار محاسبي له، يتشكل من مدونة حسابات وقوائم مالية تعمل من خلالها المؤسسات وفق المبادئ الأساسية للمحاسبة، بغرض تحقيق الأهداف التي وضع المخطط المحاسبي الوطني من أجلها، وهي توفير معلومة مالية مفيدة لعملية التخطيط الإقتصادي وتسيير المؤسسات، وتحديد الضرائب المدفوعة لخزينة الدولة، رغم أن هذه الأهداف لم يتم تحديدها بوضوح سواء في الأمر رقم 75-35 المتضمن للمخطط المحاسبي الوطني أو في القرار المتعلق بتطبيقه.

**أولا: المبادئ المحاسبية للمخطط المحاسبي الوطني**

هناك مبادئ تمت الإشارة إليها بوضوح في الأمر رقم 75-35 المتضمن المخطط المحاسبي الوطني وفي القرار المتعلق بتطبيقه، وتتمثل في المبادئ التالية:

- القيد المزدوج.
- عدم المقاصة.
- الصدق.
- التكلفة التاريخية.
- الحيطة والحذر.
- استقلالية الدورات.
- ثبات الطرق المحاسبية.

وهناك مبادئ أخرى لم تتم الإشارة إليها أويتم تعريفها بوضوح في المخطط المحاسبي الوطني، لكنها مطبقة في ميدان ممارسة المحاسبة، وتتمثل فيما يلي:

- مبدأ عدم المساس بالميزانية الإفتتاحية.
- مبدأ التوافق مع القانون.

**ثانيا: تقديم مدونة الحسابات للمخطط المحاسبي الوطني**

خصص المخطط المحاسبي الوطني مدونة حسابات مكونة من ثمانية (08) أصناف، من أجل متابعة حركات الذمة المالية وتحديد النتيجة. وتوزع حسابات هذه الأصناف على ثلاثة

(03) مجموعات، هي مجموعة حسابات الميزانية، مجموعة حسابات التسيير ومجموعة حسابات النتائج.

### 1. حسابات الميزانية

حسابات الميزانية تتضمن الحسابات المتعلقة بالذمة المالية للمؤسسة وبالهيكلة المالية لها، وتشتمل على حسابات الأصول وحسابات الخصوم، بحيث تتشكل حسابات الأصول من حسابات الصنف الثاني المتمثل في الإستثمارات، حسابات الصنف الثالث المتمثل في المخزونات وحسابات الصنف الرابع المتمثل في الحقوق، بينما تتشكل حسابات الخصوم من حسابات الصنف الأول المتمثل في الأموال الخاصة وحسابات الصنف الخامس المتمثل في الديون.

تتزايد حسابات الأصول من طرفها الأيمن المدين وتتناقص من طرفها الأيسر الدائن، بينما حسابات الخصوم تتزايد من طرفها الأيسر الدائن وتتناقص من طرفها الأيمن المدين.

### 2. حسابات التسيير

تتعلق حسابات التسيير بالتدفقات الناتجة عن أنشطة المؤسسة، وتشتمل على حسابات الصنفين السادس المتمثل في الأعباء والسابع المتمثل في النواتج.

ترتب حسابات الصنفين السادس والسابع حسب الطبيعة، ويتم التمييز فيهما بين عمليات الإستغلال (العمليات العادية)، وعمليات خارج الإستغلال (العمليات الإستثنائية).

تتزايد حسابات الأعباء من طرفها الأيمن المدين وتتناقص من طرفها الأيسر الدائن، بينما حسابات النواتج تتزايد من طرفها الأيسر الدائن وتتناقص من طرفها الأيمن المدين.

### 3.حسابات النتائج (الصنف الثامن)

تسمح حسابات النتائج من خلال أرصدتها بتحديد مختلف نتائج أنشطة المؤسسة عبر عدة مراحل، من خلال تحديد الأرصدة الوسيطة للتسيير، وتصنف عناصر حسابات النتائج على أساس التمييز بين النشاط التجاري والنشاط الإنتاجي، والتمييز بين عمليات الإستغلال وخارج الإستغلال. وتستقبل حسابات النتائج أرصدة حسابات الأعباء في طرفها الأيمن المدين وأرصدة حسابات النواتج في طرفها الأيسر الدائن.

## ثالثا: القوائم المالية الختامية

تقدم القوائم المالية الختامية في شكل جداول، وتشتمل على جدول الميزانية، جدول حسابات النتائج و15 جدولا آخرا مكملا، بحيث توفر لمستعمليها التفاصيل اللازمة. وأهم ما يميز هذه القوائم هو إجبارية إعدادها وتقديمها على كل المؤسسات مهما كان حجمها، وتتكون من الجداول التالية:[1]

- الجدول رقم (01): الميزانية السنوية.
- الجدول رقم (02): حسابات النتائج.
- الجدول رقم (03): حركات الأموال.
- الجدول رقم (04): الإستثمارات.
- الجدول رقم (05): الإهتلاكات.
- الجدول رقم (06): المؤونات.
- الجدول رقم (07): الحسابات الدائنة.

[1]– قرار مؤرخ في 23 جوان 1975، المادة 25.

- الجدول رقم (08): الأموال الخاصة.
- الجدول رقم (09): الديون.
- الجدول رقم (10): المخزونات.
- الجدول رقم (11): إستهلاك البضائع والمواد واللوازم.
- الجدول رقم (12): مصاريف التسيير.
- الجدول رقم (13): المبيعات وأداء الخدمات.
- الجدول رقم (14): النواتج الأخرى.
- الجدول رقم (15): نتائج على التنازلات عن الاستثمارات.
- الجدول رقم (16): إلتزامات مقبوضة والتزامات ممنوحة.
- الجدول رقم (17): المعلومات المتنوعة.

تشكل هذه الجداول مجتمعة جملة من المعلومات المفصلة التي تساعد كل من له فائدة من الإطلاع على القوائم المالية، في أخذ صورة تفصيلية عن العمليات التي قامت بها المؤسسة خلال الدورة المالية.

**المطلب الثاني: نقائص المخطط المحاسبي الوطني**

بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود من تطبيق المخطط المحاسبي الوطني أسفر هذا الأخير عن مجموعة من النقائص، و أصبح لا يساير التحولات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر، و ذلك بالإنتقال إلى نظام إقتصاد السوق، و التخلي عن نظام الإقتصاد المخطط ، ولا يواكب كذلك التطورات الحاصلة في ميدان المحاسبة، و التي نتج عنها ظهور معايير محاسبة دولية موحدة.

لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب تقييم هذا المخطط المحاسبي الوطني من مختلف جوانبه و الوقوف عند أهم نقائصه بداية من الإطار المحاسبي العام، ثم قواعد تقييم وسير الحسابات، و بعدها كيفية تسجيل المخزونات، و العمليات الخاصة لنتعرض في النهاية إلى القوائم المالية و الختامية.

**أو لا- النقائص المتعلقة بالإطار المفاهيمي (التصوري):**

**1- غياب الإطار المفاهيمي:** إن غياب الإطار المفاهيمي، ولو بصورة ضمنية في المخطط المحاسبي الوطني، تسبب في جمود المحاسبة في بلادنا، فمن دونه لا يمكن إيجاد حلول للمعاملات و الأحداث و المشاكل التي لم تتم معالجتها بموجب المخطط المحاسبي الوطني[2]، فالإطار المفاهيمي يسمح بتحديد أهداف القوائم المالية، وعناصرها، وخصائصها النوعية، و كذا مستعملي المعلومات المحاسبية، و المالية، ويحدد المبادئ، و الإتفاقيات المحاسبية، بالإضافة لكونه دليلا لإختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث غير معالجة بموجب معيار معين.

**2- أهداف ومستعملي المعلومات المحاسبية:** إن أهداف المخطط المحاسبي الوطني التي حددت منذ أكثر من ثلاث عقود لم تعد تتجاوب مع الواقع الحالي للإقتصاد من خلال تقديم المعلومات إلى جهاز التخطيط المركزي، بالإضافة إلى تلبية إحتياجات المحاسبة الوطنية من

---

2 Nassiba bouraoui. Nécessité d'une réforme comptable en Algérie dans le cadre du passage de l'économie planifier a l'économie de marche. mémoire de magistère .école supérieur du commerce. Alger.2010.P97

المعلومات[3]، و بالتالي تصبح المعلومات المحاسبية موجهة في المقام الأول نحو مستفيد رئيسي يتمثل في الدولة بهيئاتها المختلفة على حساب المؤسسة وإحتياجاتها من المعلومات ،وهذا حتى وإن لم يحدد معدوا المخطط المحاسبي الوطني آنذاك الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية، أو تحديد درجة أولوياتها و التي يجب على المحاسبة الإجابة على إحتياجاتها، إلا أن طبيعة هذه الأطراف كانت محددة ضمنيا على صعيدين الأول من خلال الدور المنوط بالمحاسبة و الأهداف المنتظر الوصول إليها، و الثاني من خلال طبيعة الحسابات التي أعتمدت في هذا المخطط.

و عليه فإن المخطط المحاسبي الوطني أهمل عدة مستعملين للمعلومات المحاسبية، و المالية وخصوصا المستثمرين و المقرضين و المساهمين وما يحتاجونه من المعلومات التي تمكنهم من إتخاذ قراراتهم الإقتصادية.

**3- على مستوى المصطلحات:** لم يقم معدوا المخطط المحاسبي الوطني بشرح المصطلحات التي يستعملها المخطط، وكان من المفروض إن يخصص جزء لتوضيح، وشرح كل المصطلحات المستعملة في المخطط، سواء في جانب تسمية الحسابات و الأصناف، أو في جانب قواعد سير الحسابات، فغياب تعريف واضح للمصطلحات الواردة في المخطط يؤثر على فهم المصطلح، و يخلق إلتباسا في تطبيقه و حسن إستغلاله[4].

**ثانيا - نقائص على مستوى الجانب التقني:**

---

4 طارق حمزة، المخطط المحاسبي الوطني، دراسة تحليلية و اقتصادية ،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2004 ،ص150.

**1- نقائص على مستوى الحسابات:** لقد حاول المخطط المحاسبي الوطني الحفاظ على تجانس الحسابات داخل الصنف الواحد حتى يقدم مجموع كل صنف قيمة متجانسة ذات مدلول معين، إلا أن هناك بعض الحسابات لا تحقق هذه الصفة، إذ لا تتجانس مع باقي حسابات الصنف، و يمكن في هذا السياق ذكر ما يلي:

**- البنايات المنجزة على أراضي الغير:** تشكل عملية تسجيل البنايات الموجودة على أراضي الغير مشكلا كبيرا فهل تسجل ضمن الإستثمارات بحكم أنها بنايات دائمة تساهم في العملية الإنتاجية للمؤسسة؟ أم تسجل كمجرد أعباء لأنها بنيت على أراض ليست تابعة للمؤسسة و بالتالي لا يمكن لها التصرف فيها و هي مجبرة على تركها في وقت معين. لم يحدد المخطط المحاسبي الوطني كيفية تسجيل هاته العملية.

**- معالجة عقد الإيجار التمويلي[5]:** يعتبر الإيجار أداة تمويل للمؤسسة، حيث يسمح لها بإستغلال عتاد أو عقار معين، ولكنها لا تتحصل على ملكيته إلا بعد تسديد مبلغه الكلي على شكل دفعات، ومنه يبرز الإشكال في كيفية معالجة هذه العملية بالنسبة للطرفين، فهل يسجل هذا العقار كإستثمار بالنسبة للمؤجر أو المؤجر له؟ وما هي القيمة التي يسجل بها؟ وهو الأمر الذي لم يتطرق إليه المخطط الوطني المحاسبي .

**- العمليات المنجزة في إطار عقود المناولة Sous traitance:[6]** و تتمثل عملية المناولة (المقاولة من الباطن ) في أن تكلف مؤسسة ما مؤسسة أخرى للقيام بخدمة معينة عوضا عنها، فهل تسجل هذه الخدمة في حساب معين من حسابات الخدمات على كونها خدمة وكفى ؟ و ما هو الحساب التي تسجل فيه في هذه الحالة ؟ أم تسجل في حساب خاص حسب طبيعة الخدمة

---

5 بلمقدم مصطفى و آخرون ،التمويل عن طريق قرض الإيجار كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي، ملتقى حول إستراتيجية الإعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 15-16مارس 2005.ص5 ص 6.

6 طارق حمزة، مرجع سبق ذكره ص.147

التي تمت مقاولتها من الباطن، حفاظا على مبدأ تصنيف حسابات الأعباء حسب طبيعتها؟ لا نجد في المخطط المحاسبي الوطني إجابات عن هاته الأسئلة.

**ثالثا- نقائص على مستوى التقييم**

تقتضي الطرق التي يعتمدها المخطط الوطني للمحاسبة بأن تسجل مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة بالإعتماد أساسا على القيمة التاريخية أو قيمة الشراء، أي تكلفة الشراء إذ كان الأمر يتعلق بالسلع المشتراة وتكلفة الإنتاج في حالة السلع المنتجة من قبل المؤسسة نفسها، فتظهر في آخر الدورة المحاسبية عناصر الأصول مسجلة في الميزانية بقيمتها المحاسبية الصافية، بعد أن يتم تخفيض المجموع المتراكم للإهتلاكات والمؤونات من قيمتها التاريخية، إلا أنه يعاب على القيمة المحاسبية الصافية كونها لا تمثل فعلا القيمة الحقيقية للأصول، لأنها تأخذ بعين الإعتبار إلا تدني القيمة الناجم عن إستخدام الأصول المعنية ومرور الزمن، وتهمل جوانب إقتصادية ومالية أخرى تلعب كذلك أدوارا مهمة في التأثير على قيم الأصول، كإنخفاض قيمة النقود أو التضخم، وبالتالي تصبح المعلومات المحاسبية الناتجة عن القياس بالإعتماد على هذا المبدأ تفقد الكثير من مصداقيتها وقدرتها على الإفصاح عن الأوضاع الحقيقية للمؤسسة، لأن المحاسبة تعط صورة غير حقيقية عن المؤسسة، التي تكون عناصر ذمتها مسجلة على أساس أسعارها الأصلية، مع إهمال تطور قيمها في المستقبل، وبالتالي يمكن أن يؤدي ذلك بالمستعملين للمعلومة المحاسبية إلى إتخاذ قرارات غير سليمة، بالرغم من أن مبدأ التكلفة التاريخية يتمتع بسهولة وإمكانية الفهم في تقييم أصول وإلتزامات المؤسسة، على أساس تكلفة الحيازة مع فرض ثبات قوة الشراء للوحدة النقدية المخصصة أساسا لهذا القياس، بإعتبار أن هذا القياس يقوم على عناصر مادية وموضوعية كأدلة للإثبات مثل الفواتير والعقود.

**رابعا- نقائص على مستوى القوائم الختامية**

القوائم المالية المشكلة من 17 جدولا، لا تخلوا بدورها من النقائص التي نوجز أهمها فيما يلي:

- القوائم المالية المطلوبة كثيرة ومتعددة، وهي بنفس العدد لكل المؤسسات الخاضعة لأحكام المخطط الوطني للمحاسبة مهما كان حجمها أو نشاطها.

- لا يتوفر في شكل الميزانية المعطيات المتعلقة بالدورة السابقة، ويُصعِب ذلك من إجراء المقارنة بين الدورات المالية بالإعتماد على الميزانيات، ويتم بدل ذلك الإعتماد على الجداول الملحقة[7]، كما أنه ضمن الأصول والخصوم في الميزانية، لا تظهر بعض المجاميع الهامة مثل الأصول الثابتة، الأصول المتداولة، الأموال الدائمة، الديون أو الحقوق الطويلة والقصيرة الأجل.

- يتم التركيز في الميزانية على وضعية الذمة المالية أكثر من التركيز على الواقع الإقتصادي، فحسب المخطط الوطني للمحاسبة، تعد الميزانية بطريقة تسمح بتقديم وضعية الذمة المالية والقانونية للمؤسسة التي تمثل في لحظة معينة حقوقها وإلتزاماتها، ويعتمد بالتالي في ترتيب عناصر الأصول على مبدأ السيولة، أي ترتيبها من الأسفل إلى الأعلى إستنادا للفترة التي يمكن أن تقضيها هذه العناصر لكي تتحول إلى سيولة نقدية، وبالنسبة للخصوم يعتمد في ترتيبها على مبدأ الإستحقاق، أي ترتيب عناصر الخصوم من الأسفل إلى الأعلى إستنادا للمدة التي تستحق فيها هذه العناصر.

[7] Nassiba bouraou i. op-cit. p 150.

- بدوره جدول حسابات النتائج لا يظهر معطيات الدورة السابقة[8] من أجل المقارنة، ولم يعتمد بعض الأرصدة الوسيطة المعروفة على المستوى الدولي مثل الفائض الخام للإستغلال أو طاقة التمويل الذاتي، والنتيجة التي تظهر في الجدول لا تعتبر بالضرورة مؤشرا على الأداء في المؤسسة، لأنها تحتوي على بعض العمليات ذات الطابع الإستثنائي، الموجودة ضمن النتيجة خارج الإستغلال (الحساب رقم 84).

- لا يسمح جدول حسابات النتائج بتقديم رقم الأعمال بشكل واضح، بحيث يكون موزعا بين مبيعات البضائع عند حساب الهامش الإجمالي، والإنتاج المباع وأداء الخدمات عند حساب القيمة المضافة.

- أهمل المخطط الوطني للمحاسبة جدول تدفقات الخزينة (التدفقات النقدية)، الذي يهدف إلى تحليل التغيرات الحاصلة في الخزينة وتفسير شكلها ومحتواها، كما هو الشأن بالنسبة لجدول حسابات النتائج الذي يفسر تشكل النتيجة، بحيث تكتسب دراسة تدفقات الخزينة أهمية من حيث أنها تعد وسيلة مفضلة لتكوين مؤشرات تسمح بتقدير خطر الإفلاس والتنبؤ بالمشاكل المالية التي سوف تواجهها المؤسسة، وتعتبر بالتالي مؤشر على نجاعتها في التسيير المالي، ومؤشر هام يسمح بإعطاء صورة عن يسرها المالي في المدى القصير، وقياس إحتياجات التمويل في المدى الطويل[9]، وهو ما كان له الأثر في إعتمادها من طرف مجلس المعايير الدولية للمحاسبة من خلال المعيار الدولي للمحاسبة رقم (07) "جداول تدفقات الخزينة"، الذي يسمح بترتيب التدفقات النقدية حسب ثلاثة وظائف أساسية، هي وظيفة الإستغلال، وظيفة الإستثمار ووظيفة التمويل.

---

[8] Nassiba bouraoui. op-cit. p 150.

[9] روبرت ميجز، المحاسبة أساس لقرارات الأعمال، ترجمة محمد عبد القادر الدسيطى، الكتاب الأول، دار المريخ للنشر، الرياض السعودية، 2006، ص731.

## المطلب الثالث: مقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني

لقد كانت المعلومات المالية والمعروضة في شكل قوائم مالية حسب المخطط المحاسبي الوطن موجهة لأطراف محددة وهي بالخصوص مصلحة الضرائب، إلا أن المعايير المحاسبية الدولية تنص على أن القوائم المالية موجهة لأطراف عديدة منها: المساهمون، المقرضون، العمال ... الخ.

وبما أن النظام المحاسبي المالي متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية مما يعني أن هناك إختلافات بينه وبين المخطط المحاسبي الوطني، يمكن تلخيص هذه الاختلافات في:

### أولا- القيم المعنوية والمصاريف الإعدادية:

**الجدول رقم 01: مقارنة القيم المعنوية والمصاريف الإعدادية بين PCN وSCF**

| المخطط المحاسبي الوطني | النظام المحاسبي المالي |
| --- | --- |
| تسجل مصاريف البحث والتطوير كمصاريف إعدادية. | تعتبر مصاريف البحث والتطوير الخاصة بمرحلة البحث تكاليف تسجل في المجموعة السادسة (حسابات الأعباء) أما مصاريف البحث والتطوير الخاصة بمرحلة التطوير فيتم تحويلها إلى إستثمارات في حالة توفرها على شروط قانونية معينة[10]. |

[10] النقطة 121. 14 من قرار 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية، الجزائر، 2009، (ص 09).

| تعتبر المصاريف الإعدادية إستثمارات تسجل في المجموعة الثانية (الإستثمارات). | تسجل المصاريف الإعدادية على شكل تكاليف ولا تعتبر من الإستثمارات لعدم توفرها على شروط إدراجها ضمن عناصر الأصول[11]. |
|---|---|
| المبلغ الذي يجب أن يهلك لا يأخذ بعين الإعتبار القيمة المتبقية للقيم المعنوية. | يحدد المبلغ الذي يجب أن يهلك للقيم المعنوية بعد طرح القيمة المتبقية. |
| تحدد مدة وطرق الإهلاك عن طريق محددات جبائية. | تحدد مدة وطرق الإهلاك على أساس أهميتها الإقتصادية للمؤسسة وكذا من أجل معلومة مالية صادقة[12]. |
| لا تهتم الهيآت الجزائرية ولم تقرر مراجعة فترة أو طرق الإهلاك. | يعاد النظر في فترة وطرق الإهلاك مرة في السنة على الأقل[13]. |

**المصدر:** الطالب سمير مرواني، le projet du nouveau système comptable financier Algérien مذكرة ماجستير في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر سنة 2007، صفحة 107.

### ثانيا- القيم المادية:

**الجدول رقم 02: مقارنة القيم المادية بين PCN وSCF**

| المخطط المحاسبي الوطني | النظام المحاسبي المالي |
|---|---|
| التكاليف تدرج في حسابات المصاريف. | هناك بعض التكاليف تدرج في تكلفة الأصل. |
| الأصل البيولوجي يعالج في المحاسبة القطاعية (الزراعة). | الأصل البيولوجي يسجل ضمن الأصول في حالة تحقيقه لشروط إدراجه ضمنها ويعتبر حالة إستثنائية. |
| لا تأخذ بعين الإعتبار القيمة المتبقية للإستخدامات عند تحديد مبلغ الإهلاك حتى | يحدد المبلغ المهلك بعد طرح القيمة المتبقية. |

[11] المادة 20 من المرسوم التنفيذي 08/ 156، الجريدة الرسمية، الجزائر، 2008، ( ص 13).

[12] النقطة 121. 8 من قرار 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية، الجزائر، 2009، (ص 09).

[13] النقطة 121. 8 من قرار 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية، العدد 19 الجزائر، 2009، (ص 09).

| | |
|---|---|
| إذا كانت معتبرة. | |
| تحدد طرق ومدة الإهلاك بمحددات جبائية. | تحدد طرق ومدة الإهلاك على أساس عوامل إقتصادية. |
| لا يجبر المشرع الجزائري للمؤسسة على إعادة النظر في مدة وطرق الإهلاك. | يجب إعادة النظر في مدة وطرق الإهلاك دوريا. |

**المصدر**: « le projet du nouveau système comptable financier Algérien » مذكرة ماجستير في علوم التسيير، الطالب سمير مرواني، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر سنة 2007، صفحة 129.

**ثالثا- المخزونات:**

**الجدول رقم 03: مقارنة تقييم المخزونات بين PCN وSCF**

| المخطط المحاسبي الوطني | النظام المحاسبي المالي |
|---|---|
| طريقة التقييم المعتمدة للمخزونات: التكلفة الوسطية المرجحة CUMP، الوارد أولا الصادر أولا FIFO، الوارد أخيرا الصادر أولا LIFO. | تقيم المخزونات حسب طريقة الوارد أولا الصادر أولا FIFO، أو طريقة التكلفة الوسطية المرجحة[14]. |

**المصدر**: « le projet du nouveau système comptable financier Algérien »مذكرة ماجستير في علوم التسيير، الطالب سمير مرواني، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر سنة 2007، صفحة 131.

**رابعا - عقود الايجار:**

**الجدول رقم 04: مقارنة عقود الإيجار التمويلي بين PCN وSCF**

| المخطط المحاسبي الوطني | النظام المحاسبي المالي |
|---|---|
| لم يأخذ بعين الإعتبار قرض الإيجار التمويلي. | عقد الإيجار التمويلي يجب أن يسجل في الأصل وعلى شكل ديون بمبلغ متعلق بأصغر قيمتين (القيمة العادلة للسلعة المستأجرة والقيمة المستحدثة للاتجار الأدنى المحسوبة |

[14] النقطة 123. 6 من قرار 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية، الجزائر، 2009، (ص 13).

| | على أساس معدل الفائدة الضمنية لعقد الإيجار). |
|---|---|

**المصدر:** « le projet du nouveau système comptable financier Algérien » مذكرة ماجستير في علوم التسيير، الطالب سمير مرواني، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر سنة 2007، صفحة 131.

**خامسا ـ مؤونات الخسائر والتكاليف:**

**الجدول رقم 05: مقارنة مؤونات الخسائر والتكاليف بين PCN وSCF**

| المخطط المحاسبي الوطني | النظام المحاسبي المالي |
|---|---|
| القانون الجزائري يسمح بإنشاء مؤونة إصلاح كبير، صيانة كبيرة، وإذا كان مبلغ المؤونة كبيرا يجب مراجعته. | الميزانية هي التي تظهر الحالة المالية للمؤسسة عند إغلاق الدورة ولا تظهر الحالة المالية المستقبلية وبالتالي لا يسمح بتكوين مؤونة محتملة. |

**المصدر:** « le projet du nouveau système comptable financier Algérien » مذكرة ماجستير في علوم التسيير، الطالب سمير مرواني، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر سنة 2007، صفحة 134.

## المبحث الثاني: التوافق المحاسبي الدولي

على الرغم من أنه يطلق على المحاسبة لغة الأرقام إلا أن قواعدها تتباين من بلد إلى آخر ذلك أن الإطار المحاسبي هو خليط من القواعد المستمدة من الماضي الإستعماري أو من الروابط التجارية، وبالتالي هناك إختلاف محاسبي بين دول العالم، ويعود أصل هذا الإختلاف إلى الغرض من القوائم المالية، فإذا كانت القوائم المالية مثلا معدة لأغراض ضريبية بالدرجة الأولى في ألمانيا مثلا فهي معدة لغرض الإفصاح العام داخل هولندا، ولتحقيق الغرض من القوائم المالية تختلف المبادئ المحاسبية المطبقة والتي تؤدي بطبيعة الحال إلى إختلاف في عرض القوائم المالية وبالتالي إختلاف في فهم وتفسير المعلومات المقدمة في القوائم المالية، ومن أجل إيقاف أو الحد من هذا التباين خلص ممثلوا المحاسبة إلى فكرة التوافق أو توحيد معايير المحاسبة عالميا.

### المطلب الأول: إختلاف التطبيقات الدولية المحاسبية:

يمكن التمييز في البيئة العالمية للمحاسبة بين إتجاهين بارزين للتطبيقات المحاسبية، ولهذا هناك نموذجين مختلفين للتوحيد المحاسبي، وهما نموذج التوحيد المحاسبي الأنكلوسكسوني ونموذج التوحيد المحاسبي الأوروبي[15]، ويختلف التنظيم المحاسبي والأهداف المرتبطة بالمحاسبة في كلا النموذجين، ذلك أن نموذج التوحيد الأنكلوسكسوني يخضع للواقع الإقتصادي والأسواق المالية، أما نموذج التوحيد الأوروبي فيخضع للحكومات والنصوص القانونية.

**أولا: نموذج التوحيد المحاسبي الأنكوسكسوني:**

يتميز هذا النموذج بالدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص ممثلا بالهيئات المهنية في توفير المعلومة المحاسبية والمالية لمتخذي القرارات الإستثمارية والتمويلية، بحيث تضطلع مهنة المحاسبة في الدول التي تعتمد هذا النموذج بوظيفة إصدار المعايير المحاسبية وتنظيم المحاسبة، وهو ما يعكس الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص في أعمال التوحيد المحاسبي على حساب الدولة، ويعكس كذلك وفاء النظام الرأسمالي لمبدأ الحرية الإقتصادية، ولم يكن هذا الأمر متاحا لولا الجهود الكبيرة المبذولة من طرف ممارسي مهنة المحاسبة، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية[16].

وتعتبر التجربة الأمريكية الرائدة في ميدان التوحيد المحاسبي الأنكلوسكسوني، ففي أعقاب الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة 1929، أنشأت السلطات الأمريكية هيئة تداول الأوراق المالية (Security and Exchange Commission)، بغرض ضبط السوق

---

[15] Stéphan BRUN, L'essentiel des Normes Comptables internationales IAS/IFRS, Gualino éditeur, Paris,2004,p18.

[16]- Jacqueline LANGOT, Comptabilité anglo saxonne, normes, mécanismes et documents financiers, économico, Paris, 3ème édition, 1997, pp: 20-21.

المالية الأمريكية وإرجاع الثقة للمستثمرين فيها، وقامت اللجنة من أجل ذلك بإلزام المؤسسات بنشر البيانات وعرضها عند الدخول للسوق المالية، وإلزام المؤسسات المسعرة في البورصة على نشر تقارير مالية دورية، ونشر كل المعلومات التي من شأنها أن تفيد المستثمر وتوجهه في إتخاذ قرار الإستثمار.

وقد توجت مجهودات ممارسي مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية، بقبول هيئة تداول الأوراق المالية (SCC) إسناد وظيفة إصدار المعايير المحاسبية لهيئة خاصة تابعة لهم، ممثلة في المعهد الأمريكي للخبراء المحاسبين (American Institute of Certified Public Accountants-AICPA-) ، ثم في سنة 1973، تم تكليف هيئة خاصة أخرى تابعة دائما لممارسي مهنة المحاسبة، للقيام بوظيفة إصدار المعايير المحاسبية الأمريكية المتمثلة في المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (United States Generally Accepted Accounting Principes-US GAAP-) ، وتتمثل هذه الهيئة في مجلس معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Board-FASB-)، الذي يقوم بعملية التوحيد والتنظيم المحاسبين في الولايات المتحدة الأمريكية، ويشكل رفقة هيئة تداول الأوراق المالية (SEC)، المصدر الوحيد للقانون المحاسبي الأمريكي[17].

ومن أهم مميزات نموذج التوحيد المحاسبي الأنكلوسكسوني ما يلي :

- يتم التوحيد عادة عن طريق هيئة خاصة تابعة لممارسي مهنة المحاسبة، وبإستقلالية عن السلطات العمومية.

---

[17] -Idem, p: 20.

- لا يعتمد أساسا على النصوص التشريعية والتنظيمية، وإنما على المختصين والممارسات العملية لممتهني المحاسبة، وفقا لمبادئ محاسبية متعارف عليها، ووفقا للتقاليد والأعراف في الميدان المحاسبي.

- يستجيب لإحتياجات المستثمرين ويعطي نظرة إقتصادية للمؤسسة، نظرا لأن المعايير المحاسبية في هذا النموذج ترتكز على الواقع الإقتصادي للأحداث والتعاملات، ووفق تصورات الممارسين لمهنة المحاسبة وتجربتهم في الميدان المحاسبي.

- يتكيف مع الواقع المتجدد دائما، ويتوافق مع جميع المؤسسات.

- تتميز القواعد المحاسبية في هذا النموذج بإستقلاليتها عن القواعد الجبائية.

- غالبا ما تلعب الأسواق المالية للدول التي تطبق هذا النموذج دورا بارزا في تمويل الإقتصاد.

- يعتبر هذا النموذج مرجعا لأعمال التوحيد الدولية للمحاسبة.

**ثانيا: نموذج التوحيد المحاسبي الأوروبي:**

تسميته بنموذج التوحيد المحاسبي الأوروبي لا تعني إتباع كل الدول الأوروبية له، كما لا يحصر مجال تطبيقه في أوروبا فقط، بل يتعدى ذلك إلى بعض الدول الأخرى مثل اليابان والجزائر، وتتميز البلدان المطبقة لهذا النموذج عادة بإعتمادها على القوانين المكتوبة في كل المجالات، بما في ذلك المحاسبة.

وعلى العكس من النموذج السابق الذي لم يرتبط فيه دور الدولة بعملية التوحيد المحاسبي إلا من خلال هيئات مراقبة الأسواق المالية، فإن أهم ما يميز التوحيد المحاسبي الأوروبي هو الإطلاع الكلي للدولة بوظيفة التوحيد المحاسبي وإعداد المعايير المحاسبية[18]، التي تهدف من خلال ذلك إلى وضع حسابات منتظمة وقانونية تتوافق مع القوانين التي تضعها، بما أن الدولة مسؤولة عن السياسة الإقتصادية للبلد، ومن أجل ذلك فإنها تعمل كل ما بوسعها للوصول إلى الأهداف المرجوة بإستعمال كل الوسائل الممكنة، والتي من بينها المعلومات المحاسبية والمالية التي تصدرها المؤسسات العاملة في الميدان الإقتصادي، وتعمل الدولة على سن قوانين ومخططات محاسبية، تفرض الدولة من خلالها التوحيد والتنظيم المحاسبين فيما يتعلق بالمصطلحات، قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم، إعداد القوائم المالية، بحيث تكون الدولة هي الفاعل الرئيسي في عملية التوحيد المحاسبي، وتبقى المنظمات المحاسبية تلعب دور ثانوي إستشاري.

ومن أمثلة هذا النموذج، توجد التجربة الفرنسية الرائدة في هذا المجال، والتي تعتبر مرجعا لعدة دول تتبع هذا النموذج من بينها الجزائر، من خلال التأثير الكبير للتجربة الفرنسية على طبيعة التوحيد المحاسبي في هذه الدول، بحيث تتم عملية التوحيد المحاسبي في فرنسا إستنادا لمخطط محاسبي يتمثل في المخطط المحاسبي العام (PCG) بنسخه الأربعة لسنوات 1947-1957، 1982و 1999، ويتم إعداد المعايير المحاسبية والقيام بمهمة التوحيد المحاسبي من طرف هيئات رسمية مؤهلة، ممثلة في المجلس الوطني للمحاسبة رفقة لجنة

18 – مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية – بالتطبيق على حالة الجزائر – ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص:.63

التنظيم المحاسبي[19]، ويتم ضبط وظيفتي القياس والإتصال المحاسبين عن طريق التنظيم، أي من خلال قانون محاسبي، ومن أهم مميزات نموذج التوحيد المحاسبي الأوروبي ما يلي :

– يتم التوحيد المحاسبي عن طريق هيئة عمومية، ويتطلب وجود مخطط محاسبي.

– يعط نظرة قانونية للمؤسسة، بتغليب الشكل القانون على الواقع الإقتصادي للتعاملات والأحداث.

– لا يستطيع التكيف بسهولة مع المستجدات، ولا يمكنه التطور بشكل سليم، لأنه مقيد بنصوص وتشريعات لا يجب الخروج عنها.

– توحيد قوي يفرض على المؤسسات المفاهيم المستعلمة، قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم وعرض القوائم المالية.

– توجد علاقة قوية بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية وفق هذا النموذج.

**المطلب الثاني: التوافق والتوحيد المحاسبي الدولي**

**أولا: مفهوم التوافق HARMONISATION:**

تدل كل من المصطلحات التالية: التوافق، التناسق، التقارب على نفس المعنى ويعني التوافق "تطبيق معايير محاسبة مختلفة في بيانات معينة بدلا من معيار واحد للجميع "فهو عملية زيادة الإنسجام أو التناسق بين النظم المحاسبية الموجودة في مختلف دول العالم. وذلك عن طريق التخلص من العمليات الغير ضرورية الموجودة بينها أي تخفيض مجال الإختيار بين السياسات المحاسبية وبالتالي إحداث نوع من التقارب بين النظم والسياسات المحاسبية المطبقة.

---

19 - Stéphan BRUN, Op-cit, 2004, p: 14.

كما يمكن القول أن التوافق هو "عملية تقليل الفروقات في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول، مما يؤدي إلى زياد إمكانية مقارنة القوائم المالية"، وتتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم وهذا لزيادة عالمية أسواق رأس المال[20].

**1-أهداف التوافق:**

- إيجاد لغة مالية عالمية موحدة قابلة للتطبيق على القوائم المالية لكل المؤسسات عبر العالم، من شأنها أن تزيد من شفافية ومصداقية المعلومة المالية، وتزيد من إمكانية الإعتماد عليها و الوثوق بها على الصعيد الدولي.
- مقارنة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات المسعرة في البورصة في مختلف دول العالم.
- تسهيل عمليات التسعير في البورصات للمؤسسات، وجلب ثقة المستثمرين والمحافظة عليها.

**ثانيا- التوحيد المحاسبي:**

إن التوحيد يعني تطبيق معيار واحد أو قاعدة واحدة في المجالات إذا فهو ينطوي على فرض مجموعة من القواعد الموحدة الصارمة والضيقة، فالتوحيد إذن يعني أن الإجراءات المتبعة في بلد ما يجب تبنيها من قبل الدول الأخرى.

عرفه ANDRE بـأنه "مجموعة القواعد الأقل تعقيدا المطبقة من طرف مجموعة من المؤسسات التي تنتمي إلى نفس النشاط والتي يسير تنظيمها على قواعد محاسبية موحدة

---

20- ثناء قباني, المحاسبة الدولية,الدار الجامعية, الإسكندرية,مصر,2002-2003ص170.

تستخدمها في حساب وتقديم نتائجها المالية أو التقنية، كما أن هذه القواعد تسمح لها بالمقارنة بين نتائج المؤسسات وتسهيل الدراسة على المستوى القومي أو المهني[21].

يرى AFNOR "أن التوحيد المحاسبي يشمل سن جملة من القواعد التي تسمح بتنظيم أدوات ونواتج العمل وتبسيطها[22].

إن التوحيد يعطي الإنطباع بأنه مجموعة من القواعد الجامدة والضيقة وأنها قد تتطلب تطبيق معيارا واحدا في كل المواقف ولا يقبل التوحيد إختلافات على المستوى القومي وهو بالتالي أكثر صعوبة في التطبيق على المستوى الدولي.

**المطلب الثالث: أهمية إجراء توحيد دولي للمحاسبة:**

لقد واجهت المؤسسات التي تبحث عن رؤوس الأموال خارج أسواقها المالية المحلية، وكذلك المستثمرون الراغبون في تنويع إستثماراتهم عالميا العديد من المشاكل نتيجة للفوارق المحاسبية بين الدول، من حيث المعايير المحاسبية وعناصر الإفصاح والمراجعة[23]، وعليه فإن ضرورة حماية هذه الإستثمارات والحفاظ على ثقة المستثمرين عبر العالم، كانت دافعا أساسيا لإحداث توافق محاسبي دولي، يؤدي إلى تبني مجموعة موحدة من المبادئ والمعايير المحاسبية الموثوق بها والمعترف عالميا، تجعل من القوائم المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة بغض النظر عن دولة المؤسسات المصدرة لها.

[21] -André abruner.Lanormalisation comptable au service de l’entreprise.de la science et de lq notion_.dunod

[22] – مداني بلغيث مرجع سابق52-54/53

[23]– فردريك تشوي، كارول آنّ فروست، جاري ميبك، المحاسبة الدولية، تعريب محمد عصام الدين زايد، مراجعة أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2004، ص: 349.

عندما يكون هناك إختلاف في القواعد المحاسبية المطبقة في العالم من بلد إلى أخر، فإن ذلك يؤدي إلى وجود عدة مشاكل، نذكر منه[24]:

- مشكل يخص إعداد القوائم المالية الموحدة (المجمعة) التي تعدها مؤسسة لها فروع وشركات تابعة في دول أخرى، حيث أن كل فرع يطبق القواعد المحاسبية التي تفرضها عليه الدولة التي يكون موجودا فيها، وعلى المؤسسة الأم تحويل القوائم المالية لمجموع فروعها إلى قوائم معدة وفق المعايير والمبادئ المحاسبية المعتمدة في البلد الذي تتبع له المؤسسة الأم.

- غياب مجال للمقارنة بين المعلومة المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات في العالم، مما يؤدي إلى عدم التجانس في مخرجات المؤسسات من المعلومات المحاسبية والمالية الموجهة للمستعلمين، ويؤدي ذلك إلى ضعف جودة هذه المعلومات، وتأثيرها على قرارات مستعمليها.

- تسعى بعض المؤسسات إلى التوجه نحو الأسواق الخارجية للإستثمار بالبورصات العالمية، وهذا يتطلب منها إعداد مجموعة من التقارير والقوائم المالية وفق المعايير المحاسبية المطبقة في البلد الذي ترغب بالإستثمار فيه، بسبب متطلبات الهيئات المنظمة للأسواق المالية التي تسعى من خلالها إلى حماية المستثمرين فيها، ويعتبر ذلك مكلفا لهذه المؤسسات في غالب الأحيان، خاصة عند الدخول إلى أسواق وبورصات متطورة.

## المبحث الثالث: معايير المحاسبة الدولية والمعلومة المالية IAS/IFRS

لقد أظهر البعد المتنامي للأنشطة الإقتصادية أن المحاسبة بإعتبارها وسيلة أساسية للإتصال تختلف بمحتواها وتطبيقاتها من بيئة لأخرى ومن بلد لأخر، مما يؤثر على وظيفتي

---

[24] – ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002، ص: 150.

القياس والإتصال الأساسيتين للمحاسبة، الأمر الذي أدى إلى بروز العديد من المحاولات التي ترمي للحد من أثر إختلاف الأنظمة المحاسبية على الأنشطة المالية العالمية، خاصة في ظل تعدد وتشابك الإرتباطات بين الأسواق المالية الدولية والأنشطة التجارية والمالية لضمان قراءة وفهم عالمي موحد للقوائم المالية والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها.

وقد إهتمت الكثير من المنظمات وهيئات التوحيد والتوافق المحاسبين الدوليين، ولعل أهم هذه الهيئات والمنظمات لجنة المعايير المحاسبة الدولية IASC سابقا ومجلس المعايير المحاسبة الدولة IASBحاليا، ولهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف المعيار المحاسبي الموحد وإلى الجهات المسؤولة عن إصداره وكيفية إصداره وتطبيقه عالميًا.

## المطلب الأول: ماهية المعيار المحاسبي

### أولا: تعريف المعايير المحاسبية:

تعرف المعايير المحاسبية بأنها عبارة عن مجموعة من المقاييس والإرشادات المرجعية الوضعية والمحددة، يستند إليها المحاسب في إنجاز عمله من قياس وإثبات وإفصاح عن المعلومات حول الأحداث الإقتصادية للمشروع[25].

وتعرف أيضا على أنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات[26].

---

25– محمد المبروك أبو زيد ، المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية ، إيزاك للنشر والتوزيع ، مصر، ط2005 ص58 .

26 – حسين القاضي، مأمون حمدان ، المحاسبة الدولية ومعاييرها ، دار الثقافة ، عمان، ط2008 ، ص.103

ويمكن تعريف المعيار المحاسبي بأنه مقياس أو نموذج أو مبدأ أساسي يهدف إلى تحديد أسس الطريقة السليمة لتحديد وقياس وعرض والإفصاح عن عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها[27].

ويمكن إعتبار المعايير المحاسبية على أنها كل القواعد المتعلقة بالمحاسبة مهما كانت طبيعتها إلزامية أو إختيارية، أي أنها كل ما من شأنه أن يشكل دليلا أو مرجعا سواء كانت نصوص تشريعية أو تنظيمية أو توصيات، صادرة عن سلطات مؤهلة لتنظيم الميدان المحاسبي[28] بالإضافة إلى أنه تعد معايير محاسبية كذلك كل ما تم إستحداثه من قبل المؤسسات من الممارسات المحاسبية التي لاقت إنتشارا نتيجة تكرار إستعمالها، كما أن مفهومه يعني جميع القواعد التي تلتزم بتطبيقها المؤسسات لأجل إعداد قوائمها المالية.

وبذلك تختلف المعايير عن الإجراءات فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه بينما تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة، فيمكن تشبيه المعايير المحاسبية إلى حد كبير بالقواعد الوضعية الأخرى والتي يتم وضعها من قبل أعضاء المجتمع بناءا على إحتياجاتهم وتجربتهم وخبرتهم في الحياة وإن صلاحية وقبول هذه المعايير محصور في حدود دول الأعضاء.

وتعكس المعايير مجموعة من القواعد التي توضع بمعرفة وتجربة مجموعة من المحاسبين الأكفاء مهنيين وأكاديميين يتفق عليها فيما بينهم لتشكيل الإطار العام الذي يحكم عمل المحاسبين وتوجد لتقييم أدائهم في بيئة معينة[29].

---

27 - WWW. Infotechaccountants . com .16/04/2012

28 – مداني بلغيث ، مرجع سبق ذكره، ص62

29 – محمد المبروك أبو زيد ، مرجع سبق ذكره، ص59

ومن هذا يمكن القول أن وضع المعايير المحاسبية يتم بناءا على إحتياجات وتجارب المحاسبين بمجتمع معين، كما أن المعايير يجب أن تحوز على قبول المحاسبين بذلك المجتمع، وأن عملية وضع المعايير المحاسبية تتأثر بالعوامل البيئية السائدة في كل دولة[30].

**ثانيا- أهمية المعايير المحاسبية الدولية:**

إن وجود المحاسبة يعزز موضوعية المخرجات المحاسبية، حيث أن موضوعية القياس التي تتطلبها المحاسبة لا يمكن تحقيقها إلا بوجود إطار نظري متكامل بحكم عملية التطبيق ومن هذا جاء ما يعرف بالتنظيم المحاسبي، وهو محاولة لوضع إطار عام للممارسات المحاسبية وذلك بتنظيم هذه الممارسات ووضع ضوابط وحلول للمشاكل التي قد تواجه التطبيق العملي لها.

ويمكن الإشارة هنا للأزمات المالية المشاكل التي حدثت بعد تفاقم الكساد بدول النظام الرأس مالي بين عام 1929 و 1933 مما أدى بالشركات التي تقف على هاوية الإفلاس إلى نشر بيانات مضللة تظهر مشروعاتها بوضع مالي أفضل من الوضع الحقيقي لها وكان هذا التضليل من خلال إقرار سياسات محاسبية تؤدي إلى رفع قيمة الأصول أو زيادة الأرباح بشكل مغاير للواقع وللحد من التلاعب والمضار الناتجة عنه ظهرت الحاجة إلى وضع معايير ومبادئ للمحاسبة لإلزام الإدارة في مختلف الشركات للتقيد بها.

**ثالثا- خصائص المعايير المحاسبية:**

تتميز المعايير المحاسبية بمجموعة من الخصائص أهمها:

---

30 - محمد المبروك أبو زيد، المرجع السابق ، ص60

- قدرتها على تحقيق الإجماع، خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتها هيئة المعايير المحاسبية التي نتج عنها توسيع مجال الإستثمارات وإعداد المعايير لتشمل كل الأطراف الدولية المهتمة بها، دون الإهمال لوجهات نظر الهيئات الوطنية المؤهلة.

- قوتها التي إكتسبتها من خلال التوفيق بين التبادل الذي يميز الممارسة المحاسبية الوطنية حيال المواضيع التي تكون مجالا للمعايير، وهو ما أكسبها نوعية عالية الجودة.

- إن تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة سيسمح بتطوير التنظيم الداخلي للمؤسسة من خلال إعادة النظر في الإجراءات الداخلية الخاصة بالتسيير المحاسبي والضريبي وإصلاح الهيكل التنظيمي الداخلي للمؤسسة[31].

- غير إجبارية لأنها ليست صفة القانون أو التنظيم[32].

**المطلب الثاني: مجلس معايير المحاسبة الدولية**

**أولا- هيكلة مجلس معايير المحاسبة الدولية:**

تعتبر لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) منظمة مستقلة تأسست في 29 جوان من سنة 1973م، إثر إتفاق بين المنظمات المحاسبية القائمة في كل من أستراليا، فرنسا، ألمانيا، أيرلندا، هولندا، اليابان، المملكة المتحدة، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، وإتخذت من بريطانيا مقرا لها[33]،ومن يومها وتولّت اللجنة وضع المعايير المحاسبية الدولية (IAS) حيث

---

31 - صلاح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثره على مهنة المدقق، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008 ، ص87

32 – مدني بلغيث ، مرجع سبق ذكره ، ص134

33 - صالحي بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر و افاق تبني و تطبيق النظام المحاسبي المالي، أطروحة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010 ، ص 26

أصدرت 41 معيارا لغاية نهاية عام 2000م، ثم تم دمج بعض المعايير في معايير أخرى وإلغاء البعض منها.

ولقد عرف القانون الأساسي لهذه اللجنة مراجعة هيكلية، تمخض عنها تغيير في هياكلها وبدأ العمل بها إبتداءا من 01 أفريل 2001م، وقد تمخض عن القانون التأسيسي الجديد الهيئات التالية[34]:

**1- مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولة (IASC-Foundation):**

هي عبارة عن منظمة مستقلة ذات طابع غير ربحي، تتشكل من 22 عضوا من الأمناء (les Trustees)، يتم إختيارهم من طرف لجنة التعيين، و يشترط في تركيبة الأعضاء التنوع في الأصول الجغرافية و المهنية، يعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويتوزعون كما يلي[35]:

- 06 أعضاء من أمريكا المشالية.
- 06 أعضاء من أوروبا.
- 06 أعضاء من آسيا (Asie/Pacifique).
- 04 أعضاء من أي منطقة مع إحترام قواعد التوازن الجغرافي الكلي.

وتتمثل المهام الرئيسية للأمناء فيما يلي[36]:

---

34 - قليل نبيل، أهمية تدفقات الخزينة في تعزيز الإفصاح في القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، أطروحة ماجس ت ير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012 ، ص 43

35 - قليل نبيل، نفس المرجع ، ص 44

36 - صالحي بوعلام، نفس المرجع ، ص 27

- تعيين أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية وصياغة عقود خدمتهم ومعايير أداءهم.
- تعيين أعضاء لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وكذا أعضاء المجلس الاستشاري.
- المراجعة السنوية الإستراتيجية مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية والمجلس، ودراسة مدى فعاليتها.
- البحث عن التمويل اللازم لسير أنشطة المؤسسة.
- مراجعة المسائل الإستراتيجية التي تؤثر على معايير المحاسبة، وتعزيز المؤسسة وعملها بالإضافة إلى تعزيز التطبيق الدقيق لمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

### 2- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):

يعمل المجلس تحت إشراف (IASC-Fondation) وهو يتكون من 14 عضوا(إثنى عشر منهم بتفرغ تام) يتم تعيينهم من قبل مجلس الأمناء، وهم موزعون كما يلي:

- 05 أعضاء على الأقل مراجعين.
- 03 أعضاء على الأقل معدوا القوائم المالية.
- 03 أعضاء على الأقل مستعملوا القوائم المالية.

– 01 عضو على الأقل باحث جامعي[37].

ونجد 07 أعضاء من ضمن 12 عضو السابقين يقومون بضمان الربط والتنسيق مع هيئات التوحيد الوطنية وذلك قصد دعم التقارب بين المعايير المحاسبية الوطنية من جهة والدولية من جهة أخرى، إضافة إلى عضوين يعملان بدوام جزئي (à temps partial).

هذا ويتلقى جميع أعضاء المجلس أجورا نظير أعمالهم، ويعينون لمدة 05 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة[38].

كما يقوم الأمناء بتعيين عضو من بين الأعضاء العاملين بدوام كامل كرئيس للمجلس، والذي يكون في نفس الوقت الرئيس التنفيذي ل (IASC_fondation)[39].

ويضطلع المجلس بالمهام الرئيسية التالية[40].

- إصدار و تطوير معايير محاسبية دولية ذات نوعية راقية للصالح العام.
- العمل على ضمان حسن إستخدام وتطبيق هذه المعايير على مستوى العالم.
- العمل على التقريب بين المعايير المحاسبية الوطنية والدولية من أجل الحصول على حلول عالية الجودة.

---

37 Eric Daucasse، Normes comptables internationales IAS/IFR، de Boeck، Paris، juin2005، p10.

38- BERNARD Raffounier، Les Normes comptables internationales IAS/IFRS، 2éme édition، Economica، Paris 2005.p.10

39 المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية متظمنة معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات، دورية صادرة عن جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2006، ص17.

40- OBERT Robert، Pratique des normes IAS/IFRS، 2 éme édition

**- المجلس الإستشاري للمعايير (SAC):**

يتكون هذا المجلس من 49 عضوا يتم تعيينهم من قبل الأمناء لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد، يرئسه رئيس مجلس المعايير المحاسبية الدولية. يجتمع المجلس عادة ثلاث مرات على الأقل كل عام، تقوم مهامه على تقديم المشورة لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وإلى الأمناء حول كافة المواضيع الرئيسية، كما يجب أن تكون إجتماعاته مفتوحة للعامة[41].

**4- لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC):**

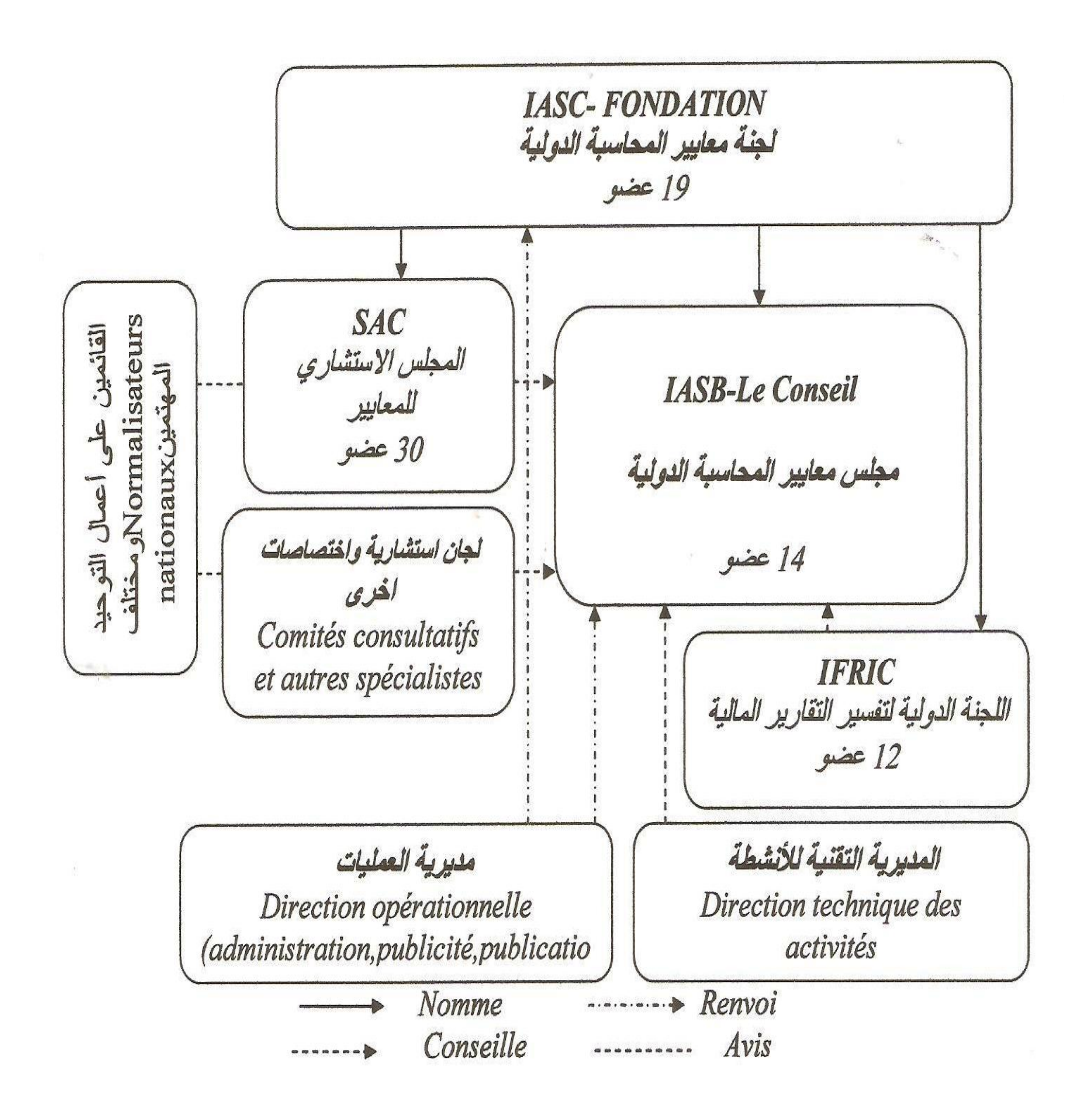
تم تعيين هذه اللجنة في شهر مارس من عام 2002م من قبل (IASB) لتحل محل اللجنة الدائمة للتفسيرات (SIC) التي تأسست سنة 1997م، وتتألف اللجنة من 12 عضوا يعينون من قبل الأمناء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ويتلخص دور هذه اللجنة في توفير الإرشاد في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو حول القضايا التي أثيرت بشأنها تفسيرات غير مرضية أو موضع نزاع، وعليه فهي تشجع التطبيق الدقيق والموحد للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالإضافة إلى التنسيق مع هيئات التوحيد الوطنية لضمان حلول عالية الجودة.

---

41 -المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية متضمنة معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات ، مرجع سبق ذكره .ص04.

الشكل البياني رقم (1)-الهيكل التنظيمي الجديد IASC.




**Source Pascal Barets, Normes IAS/IFRS application aux états financiers, Paris, 2004, P 03.**

### المطلب الثالث: مسار إعداد وتبني معيار محاسبي من طرف المجلس (IASB):

يشرف على عملية إصدار المعايير المحاسبية في الوقت الحالي وهذا منذ سنة 2001 مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) تحت إسم IFRS، وقبله لجنة معايير المحاسبة الدولية التي كانت تدعا IAS، وعموما تتبع عملية إعداد المعايير المحاسبية المسار التالي[42].

- تحديد طبيعة المشكل الذي يتطلب إعداد المعيار ثم يتم تشكيل فوج عمل، يعين أعضاؤه من قبل المجلس (IASB) وتتمثل مهمته في دراسة المشكل المطروح و إستعراض أهم الحلول المتوصل لها للمجلس.

- بعد تلقي فوج العمل ردا على إقتراحاته من المجلس، يقوم بإعداد و نشر مشروع أولي (إعلان معياري) للمعيار المقترح هدفه تقديم الحلول المقترحة والتبريرات المرفقة لها، ويتم توزيع المشروع على نطاق واسع بغرض الحصول على الردود والتعليقات خلال فترة ستة أشهر.

- يقوم فوج العمل بعد تلقي الردود والتعليقات، بتحرير الوثيقة النهائية تدعى إعلان المبادئ ويعرضها على المجلس للمصادقة.

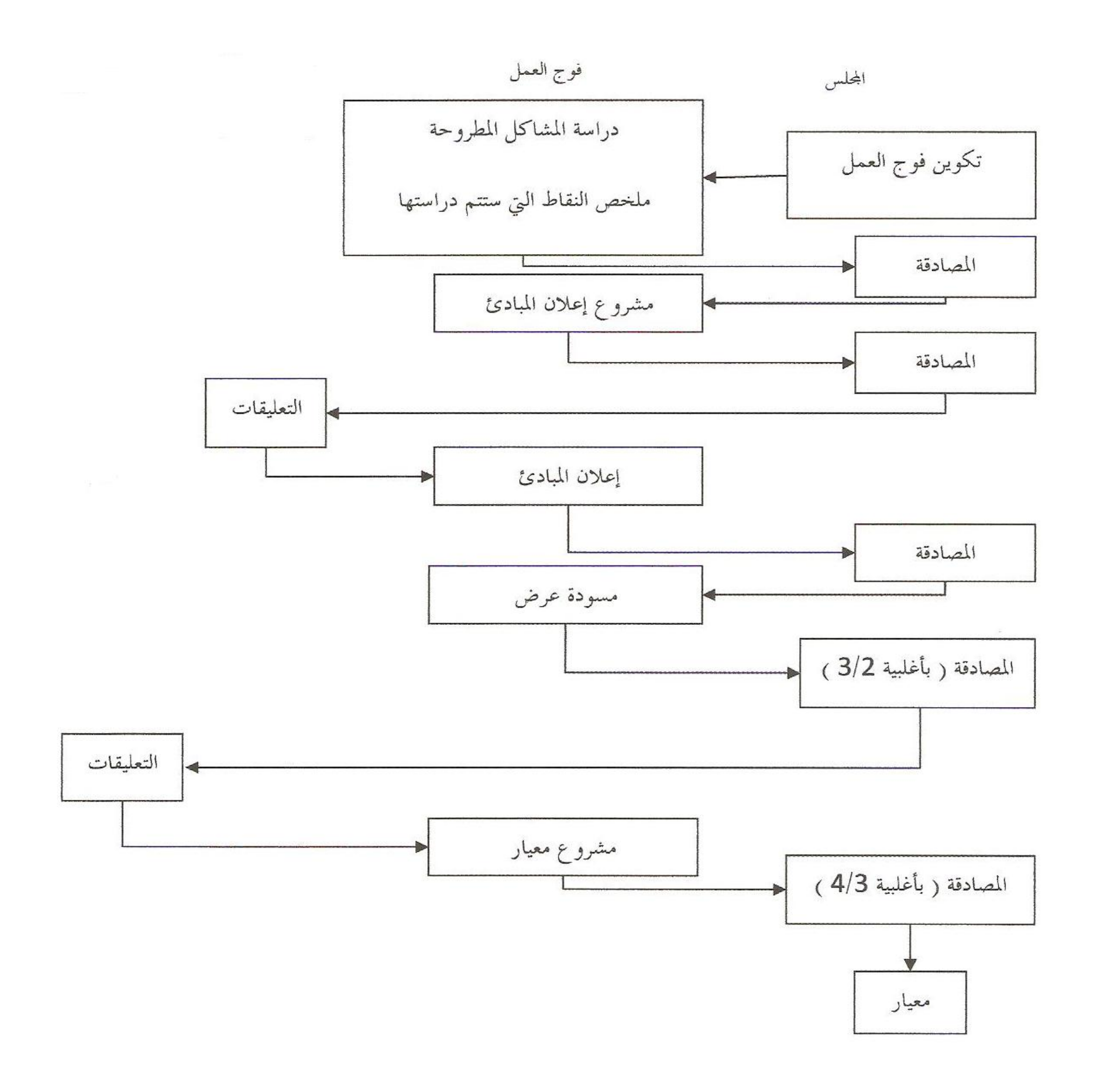
- بعد مصادقة المجلس يقوم فوج العمل بإعداد مسودة عرض يتم نشرها لإثرائها وتلقي الردود عليها (خلال شهر) بعد مصادقة ثلثي (3/2) أعضاء المجلس عليها.

- بعد إنقضاء هذه المدة وتلقي الردود ودراستها يقوم بعدها فوج العمل بإعداد مشروع نهائي للمعيار، ويتم عرضه على المجلس، ويعتمد المعيار إذا تم الموافقة عليه من قبل ثلاثة أرباع (4/3) أعضاء المجلس.

---

42 -Bernard raffounier، Axel Haller et peter waltan,Septembre 2005 ,p.33

الشكل البياني رقم (2) مسار إعداد المعيار المحاسبي




Source : Bernard Raffounier et autres، comptabilité internationale، libraire Vuibert ، France ، 1997 p36.

- **إصدارات IASB:**

إلى حد الآن فقد تم إصدار 41 معيارا محاسبيا من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية وفي إطار سياسة التحسين المستمر فقد قامت اللجنة بإعادة تعديل أو حذف بعض المعايير تمخض عن هذه الغربلة بقاء 31 معيارا نافذ المفعول، بالإضافة إلى 09 معايير دولية للمعلومة المالية قام بإصدارها مجلس معايير المحاسبية الدولية، وفيما يلي قائمة بمعايير المحاسبة الدولية[43]:

- المعيار1: عرض البيانات المالية؛
- المعيار2: المخزون؛
- المعيار7: بيان التدفق النقدي؛
- المعيار8: السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء؛
- المعيار10: الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية؛
- المعيار11 : عقود الإنشاء؛
- المعيار21: ضرائب الدخل؛
- المعيار14: تقديم التقارير حول القطاعات؛
- المعيار16: الممتلكات والمصانع والمعدات؛
- المعيار17: عقود الإيجار؛
- المعيار18: الإيراد؛
- المعيار19: منافع الموظفين؛
- المعيار20: محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية؛

(39) **"comprendre le nouveau monde de l'information financière IFRS"**, www.foucusifrs.com , (16/06/2011)

- المعيار21: آثار التغيرات في أسعار صر العملات الأجنبية؛
- المعيار23: تكاليف الاقتراض؛
- المعيار24: الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة؛
- المعيار26: المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد؛
- المعيار27: البيانات المالية الموحد والمنفصلة؛
- المعيار28: المحاسبة والاستثمارات في المنشآت الزميلة؛
- المعيار29: التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع؛
- المعيار30: الإفصاحات في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة؛
- المعيار31: الحصص في المشاريع المشاركة؛
- المعيار32: الأدوات المالية: الإفصاح والعرض؛
- المعيار33: حصة السهم من الأرباح؛
- المعيار34: التقارير المالية المرحلية؛
- المعيار36: انخفاض قيمة الأصول؛
- المعيار37: المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة؛
- المعيار38: الأصول غير الملموسة؛
- المعيار39: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس؛
- المعيار40: الاستثمارات العقارية؛
- المعيار41: الزراعة.

كما أصدر IASB منذ 2006 تسعة معايير للمعلومة المالية IFRS تتمثل في الأتي:

- المعيار 1: تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى؛
- المعيار 2: الدفع على أساس الأسهم؛
- المعيار 3: اندماج الأعمال؛
- المعيار 4: عقود التأمين؛
- المعيار 5: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة؛
- المعيار 6: استكشاف وتقييم الموارد المعدنية؛
- المعيار 7: الأدوات المالية الإفصاحات؛
- المعيار 8: القطاعات التشغلية؛
- المعيار 9: الأدوات المالية.

**خاتمة الفصل:**

يتبين لنا من خلال هذا الفصل بأن إختلاف التطبيقات المحاسبية بين دول العالم يشكل عائقا كبيرا أمام مسايرة البعد العالمي لأنشطة المؤسسات، الذي أفرز صعوبات تلاقيها هذه المؤسسات والمستثمرون الدوليون عند الإنتقال إلى الأسواق المالية الدولية، ومن أجل ذلك كان هناك توافق محاسبي دولي، أفضى إلى إنشاء لجنة ومجلس المعايير الدولية للمحاسبة، للقيام بمهمة إصدار معايير محاسبية قابلة للتطبيق على الصعيد الدولي، والمتمثلة في المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS).

هذه المعايير المطبقة في عدة دول من العالم، تعمل على توفير معلومة مالية موثوق بها حول الوضعية المالية للمؤسسات، في أي مكان بالعالم، بما يؤدي إلى تلبية الحاجة من المعلومات في المقام الأول للمستثمرين الدوليين لمساعدتهم في إتخاذ القرارات في الأسواق المالية، بفضل إستنادها في إطار تصوري للمحاسبة، وعلى مبادئ وقواعد محاسبية تعكس الواقع الإقتصادي للتعاملات والأحداث، تجعل من القوائم المالية المقدمة توضح الصورة الحقيقية والصادقة للأوضاع المالية ونتائج المؤسسة بكل شفافية، وتمكن من إجراء المقارنة بين عدة مؤسسات على أساس القوائم والمعلومات المحتواة فيها.

الجزائر بدورها لم تكن في منأى عن هذه التطورات حيث تم إجراء إصلاح محاسبي يعمل على تطبيق المبادئ والقواعد التي تنص عليها المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية في الجزائر، من خلال النظام المحاسبي المالي المتوافق مع هذه المعايير، والذي يعتمد

بشكل كبير عليها من حيث الإطار التصوري، المبادئ المحاسبية، القواعد المحاسبية للتسجيل والتقييم والقوائم المالية المطلوبة.

# الفصل الثاني:

# عرض النظام المحاسبي المالي

**مقدمة الفصل**

بعدما تطرقنا في الفصل السابق إلى التوافق المحاسبي و أهم الهيئات التي تعمل على إيجاد معايير محاسبية مقبولة عالميا، وإلى نقائص المخطط المحاسبي الوطني التي أدت بالجزائر إلى تبني النظام المحاسبي المالي، هذا الأخير الذي يحمل في طياته مجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تكون مغايرة أو جديدة مقارنة لنظيرتها الموجودة في المخطط المحاسبي الوطني من بين هذه المبادئ التي أتى بها النظام المحاسبي المالي مبدأ القيمة العادلة ومبدأ تغليب الواقع الإقتصادي على الظاهر القانوني وسيكون لتلك المبادئ والمفاهيم آثار على القوائم المحاسبية والمالية للمؤسسات الإقتصادية، سواءا على العناصر المكونة للقوائم المحاسبة المالية أو على المكونات الداخلية لكل عنصر.

أما هذا الفصل فقد خصصناه لإستعراض النظام المحاسبي المالي من حيث مفهومه، أهدافه و مبادئه ولأهم مكوناته حيث سنعرض قوائمه المالية كما سنتطرق في الأخير إلى طرق التقييم والتسجيل المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي.

## المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي

كما ذكرنا سابقا أدت مجموعة من التغيرات إلى تبني الجزائر نظام محاسبي مالي جديد يستمد مبادئه من المعايير المحاسبية الدولية هذه الأخيرة التي تختلف عن المخطط المحاسبي الوطني، لكن وقبل التطرق إلى هذه التغيرات سنتطرق في الأول إلى مزايا تبني هذا النظام المحاسبي المالي ومن بعد سوف نقوم بإستعراضه.

### المطلب الأول: مزايا تبني النظام المحاسبي المالي:

إن تطبيق الجزائر لنظام محاسبي يختلف عن المعايير المحاسبة الدولية سوف يؤدى بطبيعة الحال إلى إختلاف القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية مع نظيرتها الأجنبية الشيء الذى سيصعب من عملية المقارنة بين هذه القوائم المالية، فإختلاف أساليب التقييم والإعداد والعرض سيعطي نتائج متباينة عن نفس الحقائق الإقتصادية وهو ما قد يؤدي إلى نتائج مضللة، وبالتالي فتطبيق المؤسسات الجزائرية والأجنبية لنفس القواعد والمعايير المحاسبية، يجعل من هذه المؤسسات تعمل في بيئة متشابهة و متجانسة من حيث مخرجات النظام المحاسبي وهو الأمر الذي سيساعد مستعملي المعلومة المحاسبية والمالية على إجراء

المقارنات بين وضعيات ونتائج وأداء المؤسسات الجزائرية والدولية بكل شفافية، وبالتالي سيكون إتخاذ القرارات على أسس سليمة.

لذا سنوجز فيما يلي أهم مزايا تطبيق النظام المحاسبي المالي لتقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر وتكييفها مع البيئة المحاسبية الدولية.

**أولا- من أجل توحيد أسس القياس والتقييم:**

إن الإختلاف في المبادئ المحاسبية الخاصة بالتسجيل و التقييم و تعريف عناصر القوائم المالية المطبقة في الجزائر يؤدي إلى عدم تجانس مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الجزائري مع نظيره لمختلف الدول، وهو الشيء الذي سوف يؤدي إلى عدم قابلية المعلومات المنشورة للمقارنة مع نظيرتها الأجنبية، وإستعمالها قد يؤدي إلى قرارات خاطئة، ومن الأمثلة على ذلك الأصول المحصل عليها بواسطة قرض إيجاري، تعترف بها المؤسسة الأجنبية كأصل وتسجلها ضمن الأصول بالميزانية، وتؤثر على ذمة المؤسسة، وهو ما لا نجده ضمن المخطط المحاسبي الوطني[44].

**ثانيا- تسهيل عملية إعداد القوائم المالية المجمعة للمؤسسات الأجنبية :**

---

44بكحيل عبد القادر، أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية IAS/IFRS في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص (مالية ومحاسبة).جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف .كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2008/2007 ص107.

عند قيام مؤسسة أجنبية بالإستثمار في الجزائر من خلال إحدى فروعها، وفي ظل إختلاف طبيعة البيئة القانونية من دولة لأخرى، فان هذه المؤسسات التابعة ذات شخصية قانونية مستقلة حسب القانون التجاري الجزائري[45]، سوف تخضعها هذه الشخصية للنظم المحاسبية و الرقابية السائدة في الجزائر، والمتمثل بالأساس في المخطط المحاسبي الوطني و القواعد الجبائية الجزائرية.

وتجد المؤسسة الأجنبية صعوبات ناتجة عن هذا الإختلاف، بحيث تكون مجبرة على إعداد قوائم مالية و فقا للعديد من الأنظمة المحاسبية بحسب عدد المؤسسات التابعة لها في دول مختلفة ومن بينها الجزائر، ثم عليها أن تعيد صياغة قوائم موحدة بالإعتماد على المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية، بحيث تشمل هذه القوائم على حسابات كل المؤسسات والفروع التي تقع تحت مراقبتها، وذلك إستجابة لما ينص عليه القانون الأوربي رقم 1606 /2002 و المعيار الدولي للمحاسبة رقم 27 "القوائم المالية المجمعة والفردية"، بالإضافة إلى أغراض إتخاذ القرارات الداخلية للمؤسسة، وصولا إلى توفير معلومة مالية متجانسة و موثوق بها عن المؤسسة ككل.

**ثالثا - من أجل تخفيض تكاليف التدقيق والمراجعة:**

إن خضوع فرع المؤسسة الأجنبية بالجزائر لقواعد النظام المحاسبي المالي، يسهل من مهمة التجميع المحاسبي للمؤسسة، وسهولة قراءة وفهم المعلومات المالية الصادرة وفقه، فإن ذلك يؤدي إلى الإسهام في تخفيض الأعباء الإضافية التي تنفقها المؤسسة لهيئات المراجعة

---

[45] الأمر رقم 96-27 مؤرخ في 09 ديسمبر 1996، يعدل ويتم الأمر رقم 75–59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975و المتضمن القانون التجاري، المادة 20.

والتدقيق، من أجل إعادة معالجة وترجمة القوائم المالية، والتأكد من صحة الحسابات و تماشيها مع المبادئ، وهي تكلفة معتبرة تؤثر على نتائج الفرع و بالتالي على نتائج المؤسسة ككل.

**المطلب الثاني:إستعراض النظام المحاسبي المالي**

**أولا- تعريف النظام المحاسبي المالي:**

عرف القانون 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر2007 النظام المحاسبي المالي الجزائري في المادة الثالثة منه حيث ورد في هذا النص تسميته بالمحاسبة المالية [46]:

"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية و تصنيفها، وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان، ونجا عته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

**ثانيا- مجال تطبيقه:**

لقد حدد النظام المحاسبي المالي وفقا للمواد 05، 04، 02 من القانون 07 -11 المؤرخ في 25 نوفمبر لسنة 2007 مجالات تطبيق النظام كالتالي[47]:

كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، والمعنيون بمسك المحاسبة هم

الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.

- التعاونيات.

---

[46] وزارة المالية.القانون رقم 07-11المؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي .المادة 03.

[47] وزارة المالية.نفس المرجع. المواد 02.04.05.

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات مبنية على عمليات متكررة.
- كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعد رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة بشرط أن لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها أحد الأسقف الآتية، وهذا خلال سنتين ماليتين متتاليتين :[48]
- رقم الأعمال: 3 ملايين دينار ويشمل مجموع النشاطات الرئيسية والثانوية.
- عدد المستخدمين: 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

**ثالثا- العناصر المكونة للقوائم المالية:**

حسب النظام المحاسبي المالي يجب أن يتضمن خمس قوائم مالية هي على التوالي: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول التغيرات في الأموال الخاصة والملاحق بحيث أن تتوفر في كل مكون من القوائم المالية مجموعة من الشروط، هذه الأخيرة تقسم إلى شروط شكلية تتعلق مباشرة بكيفية عرض أي عنصر من هذه العناصر وأيضا الشروط التي يجب أن تتوفر فيه ليتم عرضه داخل القوائم المالية، وكذلك شروط خاصة بكيفية تقييم أي عنصر من هذه العناصر سواء كان هذا التقييم لأول مرة أو بعدي.

[48] وزارة المالية. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد سقف رقم الاعمال و عدد المستخدمين و النشاط. المطبقة علي الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة .المادة رقم2.

**رابعا - أهداف القوائم المالية:**

بالنسبة لأهداف القوائم المالية و الأطراف المستعملة لها، فهي تهدف إلى إعطاء معلومات مفيدة حول الوضعية المالية (الميزانية) للمؤسسة و أدائها (جدول حسابات النتائج) وكذلك التغيير في وضعية الخزينة (جدول التغيير في الخزينة) للمؤسسة بهدف تلبية إحتياجات:

- مالكي المؤسسة والمستثمرين الحاليين والمستقبليين و البنوك.

- الإدارة الداخلية للمؤسسة ومختلف الهيئات الرقابية داخل المؤسسة.

- إدارة الضرائب و الهيئات الحكومية الأخرى.

الأطراف الأخرى التي لها علاقة بالمؤسسة مثل مؤسسات التأمين، العمال، الموردون و العملاء.

- باقي الأطراف المهتمة مثل الباحثين والجمهور بشكل عام.

**خامسا - المبادئ المحاسبية[49]:**

**مبدأ الاستمرارية في الاستغلال:** يجب إجراء التسجيلات المحاسبية من خلال منظور مواصلة المؤسسة نشاطها أي إستمرار إستغلالها. فإعداد الكشوف المالية للمؤسسة يجب أن يكون على إفتراض متابعتها لنشاطها في المستقبل، إلا إذ طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات و التي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في المستقبل القريب.

---

49 وزارة المالية.القانون رقم 07-11المؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

**مبدأ مصداقية المعلومة:** يجب أن تصف التسجيلات المحاسبية الأحداث و الوضعيات التي تعرفها المؤسسة وصفا كليا، مخلصا واضحا ودقيقا.فالمعلومات المحاسبية يجب أن تكون ذات جودة خالية من الخطأ أو الحكم المسبق المعتبر، كما يجب أن يوليها المستعملون ثقتهم لتقديم صورة صادقة عما هو مفترض أن تقدمه أو ما يمكن أن ينتظر منها أن تقدمه بصورة معقولة.

**مبدأ قابلية المقارنة:** يجب أن يتم إعداد وعرض المعلومة المحاسبية في ظل إحترام إستمرارية الطرق المحاسبية، بحيث تسمح لمستعملها بإجراء مقارنات معتبرة في الزمن وبين الكيانات.

**مبدأ التكلفة التاريخية:** يجب أن يتم تقييم أي عنصر عند الحصول عليه بإستخدام قيمته الأصلية الحقيقية عند تاريخ الاقتناء أو الإنتاج.

**مبدأ أسبقية الواقع الإقتصادي على المظهر القانوني:** تسجل المعاملات و الأحداث الأخرى في الدفاتر المحاسبية وتعرض في الكشوف المالية للمؤسسة طبقا لحقيقتها المادية وواقعها الإقتصادي، وليس فقط على أساس مظهرها أو شكلها القانوني.

**مبدأ إستمرارية الطرق المحاسبية:** على المؤسسة تطبيق نفس الطرق المحاسبية عبر الدورات المتعاقبة، أي عليها تقدير العناصر وتقديم المعلومات بكيفية مماثلة وذلك لضمان الإنسجام وقابلية إجراء مقارنة هذه المعلومات.

**مبدأ إستقلالية الدورات المحاسبية:** الدورة المحاسبية هي الفترة التي تنقضي بين تواريخ حساب نتيجة المؤسسة، وتتوافق الدورة المحاسبية عادة مع السنة المدنية، ويمكن أن تكون مختلفة إذ كان نشاط المؤسسة موسميا.

يجب أن تتم التسجيلات المحاسبية بطريقة تسمح بربطها بالدورة التي تخصها، وهكذا فان نتيجة كل دورة محاسبية تكون مستقلة عن نتيجة الدورة التي تسبقها أو التي تليها، ومن أجل تحديد نتيجة الدورة بهذه الكيفية ينبغي أن تحمل كل دورة بالوقائع والمعاملات والأحداث والعمليات الخاصة بها فقط دون غيرها من الدورات.

**مبدأ الحيطة و الحذر:** يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للواقع في ظروف الشك، قصد تفادي خطر تحول شكوك موجودة الآن إلى المستقبل.

وبصفة عامة فإن مبدأ الحيطة يقتضي بأن يتم تسجيل أي نقص للقيمة و الخسائر المحتملة قبل تحققها الفعلي.

**مبدأ عدم المقاصة:** يقتضي هذا المبدأ عدم القيام بالمقاصة بين نواقص القيمة وفوائض القيمة ولا بين المدينين والدائنين.

**سادسا- الخصائص النوعية للمعلومة المالية:**

تعتبر المواصفات النوعية للمعلومة المالية إحدى الإضافات المهمة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، وحسب هذا الأخير فإن المعلومات المالية يجب أن تتوفر فيها أربعة مواصفات هي:

- **الملائمة:** ويقصد بها أن المعلومات المحاسبية والمالية يجب أن تكون ملائمة بإحتياجات مستعمليها عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو تعزيز أو تعديل ما سبق التوصل إليه من قرارات.

- **الموثوقية:** نقول أن المعلومة موثوقة إذا كانت خالية من الأخطاء المادية والتحيز ويمكن الإعتماد عليها من طرف المستخدمين في التمثيل بصدق عما تمثله أو ما يتوقع أن تمثله بدرجة معقولة.

- **قابلية المقارنة:** ويقصد بذلك أن يكون لمستخدمي القوائم المالية إمكانية المقارنة بينها عبر الزمن أي من فترة لأخرى وذلك لتحديد إتجاه التغير في المركز المالي للمؤسسة وأدائها، كذلك يجب أن يكون بإمكان مستخدمي القوائم المالية المقارنة بين القوائم المالية لمختلف المؤسسات من أجل تقييم المركز المالي والتغيرات فيه وكذلك الأداء النسبي لتلك المؤسسات.

- **الوضوح:** وهذا يعني أنه يجب أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية قابلة للفهم من طرف مستخدميها، ولا يجوز حذف أو إستبعاد معلومة معينة بحجة صعوبة فهمها وتعقيدها إذ أن ذلك سوف يؤدي إلى إتخاذ قرارات خاطئة على أساسها.

**سابعا- طرق التقييم المستعملة في النظام المحاسبي المالي:**

على العموم مبدأ التقييم الأساسي الذي تقيم به عناصر المحاسبة هو مبدأ التكلفة التاريخية، لكن في حالة توفر شروط معينة يمكن أن نستعمل الطرق التالية:

- **القيمة العادلة (الحقيقية):** هي المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به، أو سداد الإلتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت.

- **القيمة النفعية (القيمة الحالية):** و تتمثل في(قيمة إدخالات و إخراجات الخزينة المستقبلية المحينة في تاريخ التقييم). تسجل الأصول بالقيمة المحينة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يدرها الأصل ضمن سياق النشاط العادي. أما الخصوم فتسجل بالقيمة المحينة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة التي من المتوقع أن تطلب لسداد الخصوم ضمن سياق النشاط العادي.

- **قيمة الإنجاز:** تسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يكافئ النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحالي مقابل بيع الأصل. أما الخصوم فتسجل بالمبلغ غير المحين من النقد أو ما يكافئ النقد و الذي من المفترض دفعه لسداد خصوم ضمن سياق النشاط العادي.

## المبحث الثاني: عرض لمكونات النظام المحاسبي المالي (القوائم المالية):

من بين التغيرات التي أتى بها النظام المحاسبي المالي القوائم المالية، حيث نلاحظ أنه إكتفى بعرض أربعة قوائم وملحق بدل قائمتين وخمسة عشر ملحق كما كان الحال في المخطط المحاسبي الوطني، وقد خصصنا هذا المبحث لعرض مكونات النظام المحاسبي المالي.

### المطلب الأول: تقديم الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي

تعتبر الميزانية أحد مكونات القوائم المحاسبية والمالية وهي تلعب دورا إعلاميا، فهي تمد مختلف الأطراف بالمعلومات التي تخص المؤسسة وبالتالي تساعدهم في إتخاذ قراراتهم،

هؤلاء الأطراف يمكن أن يكونوا داخليين مثل إدارة المؤسسة أو خارجيين مثل البنوك والمستثمرين الماليين وإدارة الضرائب، لكن الشيء الملاحظ أن الدور الإعلامي الذي تلعبه الميزانية له علاقة بالشكل والمحتوى الذي تكون عليه، أو بعبارة أخرى نجد أن المبادئ والطرق التي تحكم كيفية عرض الميزانية ومحتوياتها تتأثر برغبات الجهة أو الطرف الذي له أولوية أو أفضلية في المحيط المحاسبي.

**أولا: العناصر المكونة لأصول الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي:**

حسب النظام المحاسبي المالي فإن الميزانية تهدف إلى قياس المركز المالي للمؤسسة، هذا من خلال معرفة القيمة الحقيقة للموارد المراقبة (وليس فقط التي تمتلكها قانونيا) من طرف المؤسسة خلال معرفة هيكلتها المالية خلال فترة معينة، وهذا يعتبر نقطة إختلاف أساسية مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني الذي يكون الهدف من عرض الميزانية هو تبيان ذمة المؤسسة[50]. ولتحقيق ذلك (حسب النظام المحاسبي المالي) فإن عناصر الميزانية (الأصول والخصوم) يتم عرضها حسب النظرة المالية التي على أساسها تقسم الأصول إلى أصول غير جارية و أصول جارية، كما تقسم الخصوم إلى رؤوس الأموال الخاصة و الخصوم الغير جارية و الخصوم الجارية.

**1- تعريف الأصول وكيفية تصنيف عناصرها**

الأصول هي عبارة عن موارد خاضعة لسيطرة المؤسسة نتيجة لأحداث سابقة ويتوقع أن تتدفق منافعها الإقتصادية المستقبلية إلى المؤسسة، إذ يوجد هناك شرطان أساسيان للإعتراف

---

50 المادة من الامر رقم 96-27 المؤرخ في 1996/72/09 و المتعلق بتعديل القانون التجاري الصادر في 1975/09/26.

بأصل معين داخل الميزانية الأول هو أن يكون إحتمال حدوث تدفقات مستقبلية للخزينة أو ما يعادلها متعلقة بهذا الأصل بدرجة كافية من التأكد، والثاني هو أن يكون للأصل تكلفة قابلة للقياس بشكل موثوق به. وكنتيجة لذلك فلا يشترط في الأصل أن تمتلكه المؤسسة لكي يتم الإعتراف به في الميزانية وهذه تعتبر نقطة إختلاف أساسية بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني. كما نقول أن أصل معين خاضع لسيطرة المؤسسة إذا كان للمؤسسة سلطة الحصول على المنافع المستقبلية الخاصة به ولها القدرة على منع مشاركة الأطراف الأخرى في الإستفادة من هذه المنافع.

بالإضافة إلى ذلك فإن العناصر التي تستوفي الشرطين السابقين يتم عرضها وتصنيفها حسب النظرة المالية التي تقوم على تقسيم الأصول إلى قسمين رئيسيين هما الأصول الغير جارية وهي تلك العناصر التي تساهم بصفة دائمة (أكثر من دورة محاسبية) في نشاط المؤسسة، أما باقي عناصر الأصول إذا لم تحقق الشرط السابق تعتبر كأصول جارية. أو بعبارة أخرى يمكن أن نعتبر أصل من الأصول الجارية إذا وفقط إذا:

- عندما يتوقع أن يتحقق أو يحتفظ به للبيع أو للإستهلاك أثناء الدورة التشغيلية العادية.[51]
- عندما يحتفظ بها لأغراض المتاجرة على المدى القصير أو يتوقع أن يتحقق خلال دورة الإستغلال.
- عندما يكون نقدا أو أصلا نقديا معادلا ولا توجد قيود على إستعماله.

وكنتيجة لذلك فإنه يعتبر كأصل غير جارى باقي الأصول الأخرى التي لم تستوفي الشروط السابقة.

## 2- العناصر المكونة للأصول

51 - يقصد بالدورة التشغيلية العادية المدة اللازمة بين شراء البضاعة أو المواد الأولية وتصنيعها ثم تحويلها إلي نقود سائلة أو ما يعادلها.

حسب النظام المحاسبي المالي فإن الأصول تتكون من التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، التثبيتات المالية، المساهمات، المحزونات، أصول الضرائب، الزبائن والمدينون الآخرون، الخزينة وما يعادلها.

### 1.2- التثبيتات المعنوية "les immobilisations incorporelles":

تعرف التثبيتات المعنوية على أنها أصول غير مادية وغير مالية قابلة للتعيين "identifiable" مراقبة ومستعملة من طرف المؤسسة في إطار النشاط العادي لها.

ونقول أن أصل معين قابل للتعيين إذا كان:

- يمكن فصله عن المؤسسة وبيعه وتحويله أو إجارته أو تحويله منفصلا في إطار عقد مع عنصر آخر من الأصول أو الخصوم.
- أو يكون ناتج عن حقوق تعاقدية أو حقوق أخرى قانونية، بحيث تكون هذه الحقوق قبالة للتحويل أو الفصل عن المؤسسة.

حسابات التثبيتات المعنوية: ح/203، ح/204، ح/205، ح/207، ح/208.

### 2.2- التثبيتات العينية "les immobilisations corporelles" :

تعرف التثبيتات العينية على أنها أصول مادية تمتلكها المؤسسة إما لإستعمالها في إنتاج السلع أو تقديم الخدمات أو لإيجارها لأطراف أخرى أو لإستعمالها لأهداف إدارية. ويتوقع أن تستمر مدة إستعمالها لأكثر من دورة محاسبية.

بالإضافة إلى الخصائص المذكورة في هذا التعريف يجب أن يستوفي الإستثمار الشرطين العامين السابق ذكرهما لكي نستطيع إظهاره في الميزانية.

حسابات التثبيتات العينية: ح/211، ح/212، ح/213، ح/215، ح/218

### 3.2- التثبيتات المالية "les immobilisations financiers":

التثبيت المالي هو أصل مالي غير جاري، يحوزه الكيان بهدف تحقيق تدفقات صافية مستقبلية للخزينة، يمكن إدراجها في الفئات الأربعة التالية:

- سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي يعد إمتلاكها الدائم مفيدا لنشاط الكيان.

- السندات المثبتة لنشاط المحفظة التي تدر على الكيان عوائد على المدى الطويل.

- السندات المثبتة الأخرى التي يحتفظ بها الكيان على شكل أقساط رأس المال أو توظيفات ذات أمد طويل حتى حلول استحقاقها.

- القروض والحسابات الدائنة التي أصدرها الكيان ولا ينوي بيعها في الأجل القصير، فتفوق مدة وجودها لدى الكيان الإثنى عشر شهرا.

من بين حسابات التثبيتات المالية: ح/261، ح/262، ح/271، ح/272، ح/273

### 4.2- إهلاك التثبيتات:

حسب الفقرة 321-7 من القانون الخاص بالنظام المحاسبي المالي فإنه يعرف إهلاك التثبيتات على أنه يمثل إستهلاك المنافع الإقتصادية لتثبيت مادي أو معنوي خلال مدة الإنتفاع به. وفي نهاية كل دورة تحسب قيمة الإهلاك وتخفض من قيمة التثبيت حسب مخطط الإهلاك

الذي يتطلب معرفة العناصر التالية: القيمة المحاسبية الصافية، القيمة المتبقية و المبلغ القابل للإهتلاك وهو الفرق بين القيمة المحاسبية الصافية و القيمة المتبقية، هذا بالإضافة إلى معدل الإهتلاك و مدة المنفعة ثم نقوم بحساب قسط الإهتلاك الذي يساوى

قسط الإهتلاك = المبلغ القابل للإهتلاك / مدة المنفعة

قسط الإهتلاك = المبلغ القابل للإهتلاك x معدل الإهتلاك

ويندرج الإهلاك بنوعيه تحت الحساب الرئيسي رقم 28 إهلاك التثبيتات.

**5.2- المحزونات:**

تعرف حسب النظام المحاسبي المالي المحزونات على أنها عبارة عن تلك الأصول:

- الممتلكة من طرف المؤسسة والموجهة للبيع في إطار نشاطها الإستغلالي.
- في طور الإنتاج من أجل بيعها.
- المواد الأولية واللوازم التي سيتم إستهلاكها خلال عملية الإنتاج أو في تقديم الخدمات.

إذن فالمخزونات تظم السلع التي تشتريها المؤسسة من أجل إعادة بيعها بما فيها (الأراضي) التي تشتريها المؤسسة من أجل إعادة بيعها، كما تضم المنتجات التامة الصنع أو منتجات نصف مصنعة وكذلك المواد الأولوية واللوازم الأخرى التي ستدخل في عملية التصنيع، وهى من حسابات الصنف الثالث.

6.2- **حسابات الغير ( ذات الطبيعة المدينة):**

هي الحسابات التي تسجل فيها الحقوق تجاه المدينين، وهذه الحقوق تنشأ عن عمليات الإستغلال العادية التي تقوم بها المؤسسة مع الغير كالزبائن مثلا. و حسابات الغير التي تظهر في الأصول هي الحسابات ذات الأرصدة المدينة. **مثال:**

ح/ 41- الزبائن و الحسابات الملحقة ( خارج الحساب 419 – الزبائن الدائنون الذي يكون رصيده دائنا و يستدل على ذلك بإعتبار رقمه 9 ، ويظهر هذا الحسب في جانب الخصوم)

ح/ 411- الزبائن

ح/ 413- الزبائن، السندات المطلوب تحصيلها

ح/ 409- الموردون المدينون ( يعتبر هذا الحساب من حسابات الغير المدينة بإعتبار رقمه الثالث 9، ولهذا فإن رصيده يكون عكس الحساب الرئيس الذي تفرع عنه وهو حساب 40 الموردون والحسابات الملحقة الذي رصيده ذو طبيعة دائنة)

**7.2- الحسابات المالية (ذات الطبيعة المدينة):**

هي الحسابات التي تسجل فيها حركة القيم النقدية و الشيكات، وكذلك العمليات مع البنوك و المؤسسات المالية. و الحسابات المالية التي تظهر في جانب الأصول هي الحسابات ذات الأرصدة المدينة. **مثال:**

ح/51- البنوك و المؤسسات المالية و ما يماثلها (خارج الحساب 519 المساهمات البنكية الجارية، رصيده دائنا ويستدل على ذلك بإعتبار رقمه الثالث 9، ويظهر هذا الحساب في جانب الخصوم).

ح/512 - البنوك الحسابات الجارية

ح515- الخزينة العمومية و المؤسسات العمومية

ح517- الهيئات المالية الأخرى

ح53- الصندوق

**ثانيا: العناصر المكونة للأموال الخاصة و الخصوم**

تتكون عناصر الخصوم عن عنصرين أساسيين هما الأموال الخاصة والخصوم التي بدورها تقسم إلى الخصوم الغير جارية والخصوم الجارية.

**1- رؤوس الأموال الخاصة "les capitaux propres"**

1.1- **تعريف رؤوس الأموال الخاصة:** يشتمل هذا الصنف على الحسابات التي تمثل موارد تمويل المؤسسة الداخلية منها و الخارجية طويلة المدى التي تتجاوز مدتها السنة.

**2.1- العناصر المكونة لرؤوس الأموال الخاصة:** يجب على الأقل أن تظهر البنود (الحسابات) التالية داخل الأموال الخاصة عند عرضها في الميزانية:

ح/101: رأس المال أو حساب المستغل

ح/105: فرق إعادة التقييم

ح/12: النتيجة الصافية

ح/106: الإحتياطات والعلاوات

ح/107: فرق المعادلة

ح/164: الإقتراضات لدى مؤسسات القرض

- أموال خاصة أخرى (نتيجة الدورة السابقة إذا لم توزع بعد)

**2: الخصوم**

ويتم تصنيف الخصوم داخل الميزانية إلى قسمين هما الخصوم الغير جارية والخصوم الجارية.

### 1.2- **الخصوم الغير جارية "passif non courant":**

حسب النظام المحاسبي المالي فإن الخصوم الغير جارية هي تلك عناصر الخصوم التي لا تحقق شروط الخصوم الجارية، أو بعبارة أخرى تلك الخصوم التي لا تنتظر المؤسسة إطفائها خلال دورة الإستغلال العادية أو ستسوى في مدة تتعدى 12 شهرا الموالية لتاريخ الميزانية، وتتكون الخصوم الغير جارية من قروض سندية وقروض مالية طويلة الأجل، خصوم الضرائب، قروض أخرى طويلة الأجل. والتي تندرج تحت الحسابات الرئيسية التالية:

ح/13: المنتجات والأعباء المؤجلة. خارج دورة الإستغلال

ح/15: المؤونات للأعباء. الخصوم الغير جارية

ح/16: الاقتراضات والديون المماثلة

ح/17: الديون المرتبطة بالمساهمات

### 2.2- **الخصوم الجارية "passifs courants " :**

ويجب أن تتوفر الشروط التالية لكي يعتبر أحد عناصر الخصوم من الخصوم الجارية:

- من المنتظر أن تقوم المؤسسة بتسويته خلال دورة الإستغلال.

- أو عندما ينتظر تسويته خلال دورة الإستغلال الموالية.

والتي تندرج تحت الحسابات التالية:

**3.2- حسابات الغير (ذات الطبيعة الدائنة)**

هي الحسابات التي تسجل فيها الديون التي إلتزمت بها المؤسسة( Dettes)، وهذه الديون تنشأ عن عمليات الإستغلال العادية التي تقوم بها المؤسسة مع الغير كالموردون مثلا و حسابات الغير التي تظهر في الخصوم هي الحسابات ذات الأرصدة الدائنة. مثال:

ح/40- الموردون و الحسابات الملحقة ( خارج الحساب409- الموردون المدينون الذي يكون رصيده مدينا و يستدل على ذلك بإعتبار رقمه الثالث 9.ويظهر هذا الحساب في جانب الأصول).

ح/401-موردو المخزونات و الخدمات

ح/404- موردو التثبيتات

ح/419- الزبائن الدائنون ( يعتبر هذا الحساب من حسابات الغير الدائنة بإعتبار رقمه الثالث 9، و لهذا فإن رصيده يكون عكس الحساب الرئيس الذي تفرع عنه و هو حساب 41 الزبائن و الحسابات الملحقة الذي رصيده ذو طبيعة مدينة).

**4.2- الحسابات المالية ( ذات الطبيعة الدائنة)**

هي الحسابات التي تسجل فيها العمليات مع البنوك والمؤسسات المالية عندما تكون أرصدة هذه الحسابات دائنة. مثال :

ح/519- المساهمات البنكية الجارية( عندما يكون رصيد حساب البنك دائنا يتم إعتباره دينا و يدرج الحساب ضمن الخصوم. ومن بين الحالات التي يكون فيها رصيد البنك دائنا حالة السحب على المكشوف Découvert bancaire).

**المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي**

يعتبر جدول حسابات النتائج المكون الثاني من مكونات القوائم المالية من حيث الأهمية في النظام المحاسبي المالي، فهو يمكن مستخدمي القوائم المالية من معرفة أداء المؤسسة بمعرفة قدرتها و فعاليتها في توظيف الموارد المتاحة لديها، و كذلك المساعدة في التوقع و التنبؤ لقدرتها على توليد التدفقات النقدية في المستقبل، حسب النظام المحاسبي المالي فإن جدول حسابات النتائج هو عبارة عن جدول تلخيصي للتكاليف و الإيرادات المحققة خلال الدورة و كذلك نتيجة الدورة، و فيما يلي سنقوم بعرض لمكونات جدول حساب النتائج .

**أولا - الإيرادات:**

يعرف النظام المحاسبي المالي الإيرادات على أنها الزيادة في المنافع الإقتصادية خلال الفترة المالية، و التي تكون في شكل دخول أو زيادة للأصول أو نقصان للخصوم مما ينتج عن ذلك زيادة في الأموال الخاصة غير تلك الناتجة عن الزيادة في رأس المال عن طريق المساهمات و يتضمن مبلغ الإيرادات الناتجة عن النشاط العادي للمؤسسة (مثل عمليات بيع المنتجات أو تقديم الخدمات وفوائد أرباح السندات والأسهم وإيرادات حقوق الإمتياز والإيجار) القيمة

العادلة للمبالغ التي حصلتها أو ستحصلها المؤسسة عند تاريخ العملية، كما تتضمن أيضا المكاسب وهي باقي البنود الأخرى التي ينطبق عليها تعريف الإيراد مثل تلك الناتجة عن الأصول طويلة الأجل أو إعادة تقييم الأوراق المالية التي حازت عليها المؤسسة بهدف المضاربة. وتتكون الإيرادات من العناصر التالية :

**1- مبيعات البضاعة والمنتجات التامة:** ويدخل ضمن هذا العنصر جميع المداخيل التي تحصلت عليها المؤسسة نتيجة بيع السلع والمنتجات خلال الدورة المالية، ولكي يتم إحتسابها يجب أن تتوفر الشروط التالية:

- إذا قامت المؤسسة بتحويل المنافع والأخطار المتعلقة بملكية السلع والمنتجات إلى المشتري.

- لم يعد للمؤسسة القدرة على التدخل في عملية التسيير أو المراقبة الفعلية للسلع والمنتجات والتي تستوجب على المالكين في الحالات العادية.

- يمكن تقدير مبلغ الإيراد الخاص بالنشاط العادي بصفة موثوقة.

- من المحتمل أن تتحصل المؤسسة على منافع إقتصادية نتيجة هذه العملية.

- يمكن تقييم بموثوقية التكاليف الواجب تحملها أو التي ستتحملها جراء هذا التعامل.

من خلال هذه الشروط نستنتج أنه يكفي أن تحول إلى الزبون المنافع والأخطار المتعلقة بالسلع لكي نعتبر أنه يوجد إيراد وهذا عكس ما كان حسب المخطط المحاسبي الوطني الذي يجبر على إدخال الإيرادات في الدورة التي تمت فيها عملية خروج البضاعة وثمن خاص بخدمات مستقبلية مثل خدمات ما بعد البيع، فإنه يجب على المؤسسة إعتبار ذلك المبلغ الإضافي من الإيرادات المؤجلة وتحمله في الدورة التي تقدم فيها الخدمات.

1-**إيرادات ناتجة عن تقديم الخدمات:** ويتعلق ذلك بتقديم خدمات خلال الدورة أو خلال عدة دورات بالنسبة للمؤسسات التي تقوم بتقديم الخدمات في أغلب الأحيان هذا النوع من الإيرادات هو ناتج عن الإنشاء التي تمتد لأكثر من دورة مالية مثل عقود الأشغال العمومية أو إنشاء وحدات تكرير البترول ...الخ ولذلك فإن الإيرادات الناتجة عنها يتم تقييمها حسب درجة التقدم في ذلك النشاط degré d'avancement ، وحسب هذه الطريقة فإنه يجب تحميل الإيرادات بنفس التقدم بعدة طرق مثلا حساب نسبة الخدمات المنجزة خلال الدورة مقارنة إلى الخدمات الكلية المطلوب تقديمها أو قيمة التكاليف المحتملة حتى نهاية الدورة نسبة إلى التكاليف الكلية المتوقعة.

2-**التغيير في مخزون المنتجات التامة وقيد الإنجاز:** يمثل رصيد مخزون من المنتجات التامة والنصف مصنعة في نهاية الدورة.

3-**إنجاز التثبيتات:** ويظهر هذا الحساب عناصر التثبيتات التي أنجزتها المؤسسة بوسائلها الخاصة بقيمة التكاليف المستعملة في عملية الحيازة على التثبيتات والتي قامت بها بوسائلها الخاصة.

4-**إعانات الإستغلال:** تتمثل الإعانات في تلك المبالغ المدفوعة من طرف الدولة إلى المؤسسة نتيجة إلتزامها بشروط محددة من طرف الدولة ويتطلب تطبيق تلك الشروط من طرف المؤسسة تحملها لتكاليف خلال دورة معينة أو أكثر، هذه التكاليف إذا كانت بهدف حيازة أو إنجاز تثبيت معين فهي إعانات التثبيت. أما إذا لم تكن بهدف الحيازة أو إنجاز تثبيت معين فهي عبارة عن إعانات الإستغلال .

هذه الأخيرة يجب إستهلاكها في السنة التي تحملت فيها المؤسسة التكاليف المتعلقة بها وتظهر ضمن هذا الحساب.

5- **إيرادات الإستغلال الأخرى:** وتضم جميع الإيرادات التي تحصلت عليها المؤسسة لقاء قيامها بنشاطات تدخل ضمن الإستغلال العادي لها على غرار القيمة الزائدة عن القيمة الصافية للتثبيتات المادية و المعنوية المتنازل عنها، الحصة السنوية من قيمة إعانات التثبيتات الممنوحة، الإيرادات الناتجة عن عقود الإمتياز وبراءات الإختراع ...الخ.

6- **الإيرادات المالية:** وتتمثل في جميع الإيرادات التي حصلتها المؤسسة خلال السنة والناتجة عن عملياتها المالية مثل القسائم المحصلة على أرباح الشركات التي تملك المؤسسة أسهم فيها، فوائد القروض والسندات الممنوحة، فوائض القيمة الناتجة عن الأصول المالية، فوائض القيمة الناتجة عن إعادة التقييم الأصول المالية غير تلك ( فوائض القيمة) التي تدخل ضمن الأموال الخاصة، أقساط الإيجار السنوية الخاصة بالتثبيتات المؤجرة تحت عقود التمويل الإيجاري ( بالنسبة للمؤسسة المؤجرة).

7- **إسترجاع في مبالغ نقص القيمة و المؤونات:** في حالة ما إذا ظهر في نهاية دورة من الدورات مؤشرات تدل على أن كل أو جزء من مبالغ نقص القيمة أو المؤونات الخاصة بعنصر معين لم يعد هناك مبرر لوجودها ، فإنه يستوجب على المؤسسة إسترجاع قيمة المبلغ (كليا أو جزئيا حسب حالة) المؤونة أو نقص القيمة المشكل سابقا ويوضع هذا المبلغ في الحساب 78 إسترجاع مبالغ نقص القيمة والمؤونات.

8- **إيرادات غير عادية:** ويظم جميع العناصر التي ينطبق عليها تعريف الإيرادات ولكنها لا تتعلق بالنشاط العادي للمؤسسة.

**ثانيا - الأعباء :** تعرف الأعباء على أنها ذلك الإنخفاض في المنافع الإقتصادية للمؤسسة خلال الفترة المالية والتي تكون في شكل خروج أو نقصان في الأصول أو نشوء خصوم تؤدي إلى إنخفاض في الأموال الخاصة غير ذلك الخاص بتوزيع الأرباح. كما في الإيرادات فإن

التكاليف تتضمن أيضا الخسائر وهي عناصر ينطبق عليها تعريف التكاليف مثل تكلفة المبيعات، أجور العمال والإهلاك، وتتضمن أيضا الخسائر وهي عناصر ينطبق عليها تعريف التكاليف مثل تلك الناتجة عن التخلي عن أصول ثابتة أو تلك الناتجة عن التغيير في أسعار الصرف.

1-**مشتريات مستهلكة:** ويخص قيمة المشتريات من البضاعة المباعة بالنسبة للمؤسسات التجارية وكذلك قيمة المواد واللوازم المستهلكة الداخلة في عملية الإنتاج بالإضافة إلى باقي المواد الداخلة في عملية الإنتاج بالإضافة إلى باقي المواد الداخلة في عملية الإنتاج (مثلا مواد الطاقة) بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية.

2-**خدمات خارجية:** يضم هذا البند مبالغ جميع الخدمات المقدمة إلى المؤسسة من طرف الغير مثل تكاليف الإيجار، الدراسات والأبحاث، النشر والإشهار، خدمات الصيانة والإصلاحات ...الخ .

3-**أعباء المستخدمين:** وهو المقابل الذي تدفعه المؤسسة إلى مستخدميها مثل الأجور والعلاوات المتعلقة بها مثل التعويضات، إشتراكات الضمان الإجتماعي المتعلقة بهذه الأجور، العطل المدفوعة الأجر، وكذلك باقي الخدمات المقدمة للعمال مثل العناية الصحية والإجتماعية. كما يتضمن هذا الحساب أيضا التكاليف الإجتماعية الخاصة بصاحب المؤسسة في حالة المؤسسة الفردية.

4-**ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة:** ويدخل ضمن هذا الحساب جميع الضرائب والرسوم التي تدفعها المؤسسة إلى إدارة الضرائب غير تلك المتعلقة بالضريبة على النتيجة، مثل الضرائب المتعلقة بأجور العمال كالضريبة على الدخل الإجمالي والدفع الجزافي كذلك

الضرائب والرسوم التي تدفعها المؤسسة إلى إدارة الضرائب غير تلك الخاصة بالضريبة على النتيجة مثل الضريبة على الرسم المهني.

5-**أعباء الإستغلال الأخرى:** وبضم الأعباء التي تحملها المؤسسة والتي لم تدخل ضمن العناصر السابقة من التكاليف ولكنها تعتبر كتكاليف تدخل ضمن النشاط العادي لها، مثل القيمة الناقصة عن القيمة الصافية للتثبيتات المادية والمعنوية المتنازل عنها، التكاليف الناتجة عن الديون المعدومة، الغرامات والتعويضات الخاصة بالنزاعات.

6-**مخصصات الإهلاكات والمؤونات:** وتسجل في هذا الحساب في نهاية كل دورة مبالغ الإهلاكات السنوية، المؤونات المشكلة ومبالغ نقص القيمة المكونة الخاصة بعناصر الأصول الثابتة (التثبيتات مادية، معنوية، مالية) والأصول المتداولة (المخزونات، وباقي الأصول المتداولة).

7-**الأعباء المالية:** ويظم جميع الأعباء الناتجة عن العمليات المالية التي قامت بها المؤسسة خلال السنة مثل دفع الفوائد على القروض و السندات كذلك السحب على المكشوف و التكاليف المالية المرتبطة بعملية الحيازة عليها (عمولات سحب إيداع الأموال وخصم الأوراق المالية)، مبالغ نقص القيمة الناتجة عن إعادة تقييم الأصول و الخصوم المالية غير تلك التي تدخل ضمن الأموال الخاصة، القيمة الناقصة للتثبيتات المالية المتنازل عنها.

8-**أعباء خارج الإستغلال:** ويظم جميع العناصر التي ينطبق عليها تعريف الأعباء ولكنها لا تتعلق بالنشاط العادي للمؤسسة.

**المطلب الثالث :عرض جدول التدفقات النقدية (الخزينة):** تعتبر قائمة التدفقات النقدية والتي تسمى كذلك جدول تدفقات الخزينة من القوائم الإجبارية الواجب إعدادها من قبل المؤسسات

التي تطبق معايير المحاسبة الدولية، وفيما يلي تعريف لجدول تدفقات الخزينة والعناصر المكونة له.

**أولا- تعريف جدول تدفقات الخزينة:** هو جدول يبين المقبوضات والمدفوعات النقدية في الفترة التي تحصل فيها هذه التدفقات، والتي تصنف إما تدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الإستثمارية أو الأنشطة التمويلية، كما تزود بإيضاحات ملحقة ترفق بهذه القائمة بالنسبة لمختلف الأنشطة [52] التي يتكون منها:

**ثانيا- عرض العناصر المكونة لجدول التدفقات النقدية:** يتعين على كل مؤسسة أن تعرض داخل قائمة التدفقات النقدية جميع التدفقات التي حدثت خلال الدورة مبوبة إلى أنشطة التشغيل والإستثمار والتمويل بالطريقة التي تكون ملائمة لأعمالها مع إلتزام العرض بهذا التسلسل وإظهار إجمالي صافي التدفقات النقدية لكل نشاط على حدا.

وتوجد هناك طريقتان لكيفية عرض جدول التدفقات النقدية، الطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة (أنظر الملحق رقم: 01). ويمكن الفرق بين الطريقتين في قضية عرض التدفقات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية. فحسب الطريقة المباشرة تعرض بنود مقبوضات ومدفوعات الأنشطة التشغيلية بالمبالغ الإجمالية المحصلة أو المدفوعة، أما الطريقة الغير مباشرة فيتم بموجبها تعديل مبلغ صافي ربح أو خسارة الدورة بأثر العمليات الغير نقدية (الإهلاكات، التغير في المخزونات ...الخ) وأية بنود مؤجلة أو مستحقة مرتبطة بمقبوضات أو مدفوعات سابقة أو مستقبلية (مثلا الضريبة المؤجلة) وكذلك بنود الإيردات أو النفقات المرتبطة بالتدفقات النقدية بالأنشطة الإستثمارية أو التمويلية (مثل فوائض ونقص القيمة الناتجة عن التنازل عن

---

[52] -الفقرة السادسة(6) من المعيار الدولي السابع IAS7 قائمة التدفقات النقدية. للجنة معايير المحاسبة الدولية IASC المعدل في عام 1992.

الإستثمارات) وتقدم لنا الطريقة المباشرة للتقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية معلومات قد تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والتي قد لا تكون متوفرة في ظل الطريقة الغير مباشرة، ويجب أن تظهر داخل قائمة التدفقات النقدية العناصر التالية:

**1- تدفقات نقدية مرتبطة بالأنشطة التشغيلية:** تنشئ التدفقات النقدية من الأنشطة الرئيسية المنتجة لإيرادات المؤسسة غير تلك المتعلقة بأنشطة الإستثمار أو التمويل. وتعتبر التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية مؤشرا هاما لبيان مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من عملياتها الرئيسية لكي تكفيها لسداد قروضها وللمحافظة على قدراتها التشغيلية وتوزيع الأرباح على المساهمين وتمويل إستثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية. ومن أمثلة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مايلي:

- المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات.
- المقبوضات النقدية الناتجة عن منح حقوق إمتيازات والرسوم والعمولات، وغيرها من الإيرادات.
- المدفوعات النقدية للموردين مقابل الحصول على سلع وخدمات.
- المدفوعات النقدية للمستخدمين أو لحسابهم.
- المقبوضات والمدفوعات النقدية لشركات التأمين في صورة أقساط أو مطالبات تعويض أو أية مزايا تنتج عن بوالص التأمين.
- المدفوعات النقدية كضرائب أو أية ضرائب مسترجعة عن النتيجة مادامت غير مشتركة بصفة مباشرة مع الأنشطة الإستثمارية أو التمويلية.
- المقبوضات والمدفوعات النقدية المتعلقة بعقود محتفظ بها للتعامل أو الإيجار.
- المقبوضات والمدفوعات المتعلقة بشراء أو بيع الأوراق المالية والسندات بغرض المضاربة.

**2- تدفقات نقدية مرتبطة بأنشطة إستثمارية:** وهي تلك التدفقات الناتجة عن الحيازة والتنازل عن الأصول الثابتة، وترجع أهمية إظهار التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الإستثمارية في قسم منفصل إلى أن تلك التدفقات تبين إلى أي مدى تم تخصيص مصادر توليد أرباح وتدفقات نقدية مستقبلية من طرف المؤسسة وتتمثل أهم العناصر المكونة من تدفقات الأنشطة الإستثمارية :

- المدفوعات النقدية للحيازة على الإستثمارات المادية و المعنوية والأصول الثابتة الأخرى، هذه المدفوعات تضم أيضا تكاليف التطوير الموجودة ضمن الإستثمارات المعنوية وأيضا التكاليف المتعلقة بالإستثمارات المنجزة من طرف المؤسسة.

- المقبوضات النقدية من بيع الأصول الثابتة المادية والمعنوية والأصول الثابتة الأخرى،

- المدفوعات النقدية التي تمت بغرض إما الحيازة على حقوق الملكية (أسهم) أو القروض لدى مؤسسات أخرى أو المساهمة في مشروعات مشتركة مع أطراف أخرى لا تدخل هنا تلك المدفوعات النقدية التي تمت لأجل شراء أوراق مالية تعتبر ضمن مكونات النقدية المعادلة أو لأجل شراء أوراق مالية بغرض التعامل أو الإتجار فيها).

- المقبوضات النقدية نتيجة التنازل إما عن وسائل حقوق الملكية أو عن القروض التي تصدرها المؤسسات الأخرى أو عن حصصها لدى المشروعات المشتركة، ولا تدخل هنا المقبوضات النقدية التي كان مصدرها التنازل عن أوراق مالية تعتبر ضمن المكونات النقدية المعادلة أو التنازل عن أوراق مالية ثم شرائها بغرض الإتجار فيها.

- القروض والتسبيقات المقدمة من أطراف أخرى غير تلك المقدمة من المؤسسات المالية.

- المقبوضات النقدية الناتجة عن تحصيل القروض والتسبيقات المولودة لدى الأطراف الأخرى غير تلك الموجودة لدى المؤسسات المالية.

- المدفوعات النقدية الناتجة عن العقود الآجلة، عقود الخيرات، وعقود الإعتماد المتبادل بإستثناء تلك التي تم الإحتفاظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة، أو التي تصنف ضمن الأنشطة التمويلية.

**3- التدفقات النقدية المرتبطة بأنشطة التمويل:** هي الأنشطة التي تؤدي إلى التغيرات (بالزيادة أو النقصان) في العناصر المكونة للأموال الخاصة (حقوق الملكية) وعناصر الإلتزامات طويلة الأجل ويعتبر الإفصاح عن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية في قسم منفصل من القائمة مفيدا في التنبؤ في الحقوق والمطالبات المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية من قبل مقدمي الأموال وتتضمن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية العناصر التالية:

- المقبوضات النقدية الناتجة عن إصدار الأسهم أو غيرها من أدوات حقوق الملكية.

- المدفوعات النقدية للمساهمين في سبيل شراء أو إسترداد أسهم سبق للمؤسسة إصدارها.

- الإيرادات الناشئة عن إصدار القروض السندية، القروض العادية الكمبيالات الرهون العقارية أو أية أدوات إقتراض مالية قصيرة أو طويلة الأجل.

- المدفوعات النقدية لسد المبالغ المقترضة.

- النقدية المدفوعة من طرف المستأجر في إطار تخفيض رصيد إلتزامات متعلقة بأصول مستأجرة عن طريق عقد الإيجار التمويلي.

**المطلب الرابع: جدول التغيرات في الأموال الخاصة**

**أولا- أهمية جدول التغيرات في الأموال الخاصة:** تمكن الفائدة الأساسية في عرض جدول التغيرات في الأموال الخاصة ضمن القوائم المالية في كون هذا الأخير يمكننا من معرفة الأسباب التي أدت إلى التغير في الأموال الخاصة للمؤسسة. حيث وكما ذكرنا سابقا أن الأموال الخاصة تعبر عن المتبقي من الأصول بعد طرح الديون ولذلك فإن التغير في الأموال الخاصة في آخر الدورة يكون ناتجا عن مختلف الأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال الدورة سواء الأنشطة العادية مثل الإنتاج والبيع ... ومنه فإن جدول التغير في الأموال خاصة يمكننا من:

- معرفة التغيرات في الأموال الخاصة المتعلقة بنتيجة الدورة، فإذا كانت هناك أرباح فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الأموال أما إذا كانت هناك خسارة فإن ذلك يؤدي إلى نقصها.

- معرفة التغيرات في الأموال الخاصة الناتجة عن الإيرادات والتكاليف المتحملة خلال الدورة والتي لم تحتسب ضمن نتيجة الدورة ولكن حملت مباشرة للأموال الخاصة، مثل الأرباح والخسائر المتعلقة بفوائض ونقص القيمة الناتجة عن إعادة تقييم بعض عناصر الأصول والفروق الناتجة عن التغير في أسعار الصرف.

- معرفة التغيرات في الأموال الخاصة الناتجة عن التغير في الطرق المحاسبية، حيث أن هذه الأخيرة لا تكون ناتجة عن النشاط الحقيقي للمؤسسة إذا فهي عبارة عن زيادة وهمية في الأموال الخاصة وعدم إظهارها يؤدي بنا إلى معلومات خاطئة عن المؤسسة.

- معرفة التغيرات في الأموال الخاصة الناتجة عن العمليات المتعلقة برأس المال مثل زيادة أو تخفيض رأس المال، توزيع الأرباح....

**ثانيا- عرض مكونات جدول التغيرات في الأموال الخاصة:** حسب النظام المحاسبي المالي فإنه يجب على الأقل إظهار داخل جدول التغيرات في الأموال الخاصة المعلومات المتعلقة بتغيرات العناصر التالية :

- نتيجة الدورة الصافية.

- الآثار المترتبة عن التغير في الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء المحتسبة مباشرة في الأموال الخاصة.

- عناصر الإيرادات والتكاليف والأرباح أو الخسائر المحتسبة مباشرة في الأموال الخاصة والتي لم تدخل في جدول حسابات النتائج.

- العمليات المتعلقة برأس المال مثل زيادته أو تخفيضه.

- عمليات توزيع الأرباح التي حدثت خلال السنة.

بالنسبة لعنصر التغير في الطرق المحاسبية فيقصد به التغير الذي يحدث في المبادئ، القواعد، الطرق والتطبيقات المحاسبية التي تستعملها المؤسسة في إعداد القوائم المالية نتيجة لوجود قانون جديد يجبر المؤسسة العمل به أو أن هذا التغيير يؤدي إلى تحسين عرض القوائم المالية. أما تصحيح الأخطاء فهي عبارة عن حذف أو عدم دقة موجودة في القوائم المالية للدورات السابقة تم إكتشافها خلال السنة الحالية بحيث أنها تؤدي لعدم إعطائها لصورة صادقة عن المؤسسة إذا ما تم إكتشافها في زمن حدوثها.

1- **شكل جدول تغيرات الأموال الخاصة:** أنظر الملحق رقم 01

**المطلب الخامس: الملاحق**

تعتبر الملاحق جزء من القوائم المالية مثلها مثل الميزانية وباقي العناصر الأخرى، ويكمن دورها في إعطاء تفسيرات وتكميلات للمعلومات الموجودة في القوائم المالية الأخرى ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعوض معلومة داخل تلك القوائم في حالة عدم عرضها داخلها.

**أولا- مضمون الملاحق حسب النظام المحاسبي المالي:** حسب النظام المحاسبي المالي يجب أن تتضمن الملاحق أربعة عناصر أساسية كل واحدة منها تتضمن مجموعة من النقاط.إن إدخال أي معلومة أو إضافتها ضمن الملاحق يخضع لشرطين أساسيين الشرط الأول هو أن يكون هذا العنصر ذا أهمية نسبية، أي أنه سيؤدي إلى إتخاذ قرارات خاطئة من طرف مستعملي القوائم المالية في حالة ما إذا لم يعرض ضمن الملاحق والشرط الثاني يتمثل في أن يكون بالإمكان قياس هذا العنصر بموثوقية. وفيما يلي العناصر المكونة للملاحق حسب النظام المحاسبي المالي:

**1- توضيحات حول المبادئ والطرق المستعملة:** وتتضمن توضيحات حول جميع المبادئ والطرق التي إستعملتها المؤسسة في إعداد القوائم المالية ومدى مطابقتها للقوانين والمعايير المحددة، وفي حالة عدم مطابقتها للقوانين فإنه يجب على المؤسسة توضيح الأسباب التي جعلتها تقوم بذلك. ويمكن أن يتضمن هذا العنصر توضيحات حول:

- الفرضيات التي أعدت على أساسها القوائم المالية.

- قواعد إعداد وعرض القوائم المالية، وبالأخص الطرق المتبعة في حساب الإهلاكات والمؤونات، تقييم بطريقة التكلفة التاريخية.

- تحديد الطريقة المتبعة في تقييم عنصر من عناصر القوائم المالية إذا كان يسمح بتقييمه على أساس عدة طرق.

- توضيح وشرح الأسباب التي جعلت المؤسسة تقوم بتغيير طريقة من الطرق المحاسبية وتبيين أثر ذلك التغيير على نتيجة الدورة الحالية والدورات السابقة والأموال الخاصة.

- توضيح الأخطاء التي تم تصحيحها خلال السنة من حيث طبيعتها وأثرها على الحسابات الخاصة بالسنة الحالية والسنوات السابقة.

**2- توضيحات و تفسيرات خاصة بعناصر القوائم المالية :** يتضمن هذا العنصر جميع تفسيرات و تكميلات المعلومات الخاصة بالميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات الأموال الخاصة، و نذكر على سبيل المثال الجداول التالية :

- جدول حركة الأصول الغير جارية يوضح فيه عمليات الدخول و الخروج و كذلك التحولات الداخلية بينها، تقريبا هذا الجدول يشبه الجدول رقم 04 في المخطط المحاسبي الوطني.

- جدول يبين الإهلاك و مبالغ نقص القيمة المكونة خلال الدورة و طرق حساب هذه المبالغ.

- جدول يبين فيه المعلومات الخاصة بالتثبيتات التي حازت عليها المؤسسة عن طريق عقد الإيجار التمويلي مثل مبلغ و مدة القرض، طبيعة ذلك التثبيت.

- جدول تفصيلي للمؤونات المشكلة خلال الدورة و التغيرات الحاصلة فيها.

- توضيحات حول عملية و طرق تقييم عناصر التوظيفات المالية المقيمة بطريقة القيمة السوقية.

**3- توضيحات حول التعاملات التي تحصل فيما بين الفروع و الشركة الأم:** هذه المعلومات تخص:

- معلومات حول الشركات التي تمتلك المؤسسة حصة في رأسمالها بنسبة أكثر من 20 %

و التي تمارس عليها المؤسسة رقابة من نوع التأثير المعتبر مثل إسم و عنوان كل شركة وقيمة الأموال الخاصة، خلال السنوات السابقة و مساهمات مختلف الأطراف فيها.

- توضيحات حول التعاملات التي حدثت بين مختلف أعضاء مجالس إدارة الشركات التي تساهم المؤسسة في رأسمالها.

- توضيحات حول الحصص الخاصة بالتثبيتات المالية، الحقوق و الديون، الإيرادات و التكاليف المرتبطة بالشركة الأم، الفروع و الوحدات المشاركة في المجمع.

- توضيحات حول الشركات التي لم تدخل ضمن مسار التجميع في حالة الميزانية المجمعة مثلا ما هي الظروف التي جعلت فرعا معينا لا يدخل ضمن مسار التجميع.

**4- معلومات ذات طابع عام أو متعلقة بعمليات خاصة:** و يظم هذا الجزء جميع المعلومات ذات الأهمية و التي لم يكن بالإمكان إدخالها ضمن العناصر المذكورة سابقا، و نذكر منها :

- تفصيلات حول عدد الأسهم المكتتبة المحررة و غير المحررة، القيمة الإسمية للأسهم، طبيعة تلك الأسهم ... الخ.

- توضيحات حول الإلتزامات بين الشركة و مساهميها فيما يخص توزيع حصص الأرباح، الحقوق أو الديون ... الخ.

- توضيحات حول عدد عمال المؤسسة و مستخدميها.

- توضيحات حول الأحداث التي وقعت في تاريخ إعداد الميزانية و التي لم تؤثر على الوضعية المالية للمؤسسة، لكنها ذات أهمية و تؤثر في قرارات مستعملي القوائم المالية.

- توضيحات حول الأخطار المحتملة التي لم تستطع المؤسسة تقدير مبلغها و بالتالي عدم تكوين مؤونة لها.

- معلومات حول التعاملات التي قامت بها المؤسسة خلال السنة على المشتقات المالية .

- مبالغ الإلتزامات طويلة المدى المتعلقة بعمال المؤسسة و التي لم تحتسب ضمن الميزانية.

ما يلاحظ على الملاحق في النظام المحاسبي المالي وجود مرونة في العناصر المكونة لها مقارنة لما كانت عليه حسب المخطط المحاسبي الوطني الذي يوجب على المؤسسة إعداد خمسة عشر جدول ملحق تكون هذه الجداول محددة مسبقا من حيث شكلها و مضمونها.

## المبحث الثالث: قواعد التقييم و التسجيل المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي

يعتبر التقييم أحد وظائف المحاسبة الأساسية و نتيجة له سيكون للقوائم المالية أهمية خاصة و مصداقية لمستخدميها[53]، و لهذا إرتأينا أن نخصص هذا المبحث لدراسة سبل التقييم و التسجيل المحاسبي لعناصر الميزانية.

### المطلب الأول: تقييم عناصر الأصول

**أولا- التثبيتات المعنوية و العينية:** هناك مرحلتين للتقييم، التقييم الأولي و هي المرحلة التي يعتبر فيها الأصل كتثبيت معنوي أو عيني و مرحلة إعادة التقييم التي تكون في العادة في نهاية الدورة.

53 - عباس مهدي الشرازي: نظرية المحاسبة ، ذات السراسل للطباعة و النشر و التوزيع ، الكويت ،1990،ص 62

**التقييم الأولي:** بعد التأكد من توفر شروط الإدراج ضمن التثبيتات في ميزانية الكيان، من الضروري تحديد القيمة التي ستقيد بها محاسبيا، وهي تختلف بإختلاف طريقة الحصول على الأصل.

1- **قيمة الإدراج في الذمة المالية:** تقييم التثبيتات المعنوية و العينية التي تتوفر فيها شروط الإدراج في حسابات الكيان عند التسجيل الأولي بتكلفتها التاريخية.

**1-1-مكونات التكلفة التاريخية:** تتألف التكلفة التاريخية للتثبيتات المقيدة في أصول الميزانية عند إدراجها في الحسابات. عقب خصم الرسوم القابلة للإسترجاع، و التخفيضات التجارية و التنزيلات وغير ذلك من العناصر المماثلة حسب الآتي :

أ- **التثبيتات المكتسبة بمقابل:** بكلفة الإقتناء.

وتساوي تكلفة إقتناء الأصول، سعر الشراء المتفق عليه في تاريخ إجراء العملية، مطروحا منه التنزيلات و التخفيضات التجارية و الرسوم القابلة للإسترجاع مضافا إليه الحقوق الجمركية و الرسوم الجبائية الغير قابلة للإسترجاع و كذا المصاريف الممنوحة مباشرة للحصول على مراقبة الأصل ووضعه في حالة إستخدام، التي تتمثل في المصاريف الأولى للتسليم و الشحن و التفريغ و المصاريف الأولى للتركيب و الأتعاب المهنية للمهندسين و المعماريين.

لا تتضمن تكلفة إقتناء الأصل المصاريف الإدارية العامة وكذا المصاريف الملتزم بها في فترة إستغلال الأصل بصفة مؤقتة بعد نهاية تركيبه ( بعد تاريخ إيقاف تجميع تكاليف الدخول).

ب- **التثبيتات المستلمة كمساهمة عينية :** بقيمة الإسهام.

قيمة الإسهام هي القيمة التي تسحب على أساسها عوائد المساهمين و هي التي تظهر في عقد تأسيس الشركة و العقود المعدلة له، و قد يعتمد في تحديدها على القيمة الحقيقية أو قيمة التثبيتات المماثلة.

ج- **التثبيتات المنتجة من قبل المؤسسة :** بتكاليف إنتاجها.

تساوي تكلفة إنتاج تثبيت ما، تكلفة شراء المواد المستهلكة و الخدمات المستعملة لتحقيقه مضافا إليها التكاليف الأخرى الملتزم بها خلال عملية الإنتاج من أعباء مباشرة وغير مباشرة التي يمكن ربطها منطقيا بالتثبيت. و تستبعد الأعباء المرتبطة بالإستعمال غير الأمثل للقدرات الإنتاجية عند تحديد تكلفة إنتاج الأصل.

*** ملاحظة:**

- العناصر ذات القيمة الضعيفة لا تدرج في الحسابات على شكل تثبيتات بل تعتبر كمستهلكات السنة المالية.

- تدرج قطع الغيار ومعدات الصيانة في الحسابات على شكل تثبيتات عندما يكون إستعمالها مرتبط بتثبيتات عينية أخرى و يعزم الكيان على استخدامها لأكثر من سنة مالية واحدة.

- مكونات الأصل التي تختلف في مدة الإنتفاع بها وفي وتائر المنافع الإقتصادية التي تتوفر عليها، تعالج من الناحية المحاسبية بصفة منفصلة.

- كلما ساهم أصل ما مرتبط بالبيئة و الأمن في الرفع من المنافع الإقتصادية لأصول أخرى تم إعتباره تثبيتا عينيا.

- تكاليف التفكيك الواجبة عند إنتهاء مدة حياة الأصل تضاف إلى تكلفة إنتاج التثبيت المعني.

- تضاف إلى قيمة الأصل التحسينات التي تضفي إلى تحقيق زيادة في المنافع الإقتصادية المستقبلية للمؤسسة مثل حالة :

- تعديل وحدة الإنتاج مما يسمح بإطالة مدة نفعها أو زيادة قدرتها الإنتاجية.

- تحسين قطع الماكينات مما يسمح بالحصول على تحسين جوهري لنوعية الإنتاج أو الإنتاجية.

- تبني أساليب جديدة تسمح، بخفض التكاليف العملياتية تخفيضا جوهريا.

**التقييم البعدي:** بعد الإدراج الأولي للتثبيتات المختلفة في دفاتر المحاسبة، يمكن القيام بتقييمها بطريقة الإهلاك أو بطريقة خسائر القيمة.

- **الإهلاكات**

- الإهلاك هو إستهلاك المنافع الإقتصادية المستقبلية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي.

- يتم حساب الإهلاك كعبئ غير قابل للانعكاس ولا يتطلب أي تدفقات للخزينة.

- المنافع الإقتصادية المستقبلية هي قدرة العنصر المثبت على المساهمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تدفقات الخزينة لفائدة المؤسسة.

- تهتلك التثبيتات المعنوية على أساس مدة نفعيتها و يفترض في هذه المدة النفعية عدم تجاوز 20 سنة، إلا إذا كانت هناك حالة إستثنائية مبررة.

- تشكل الأراضي و المباني أصولا متمايزة وتعالج كلا على حدى في المحاسبة حتى ولو إقتناؤها معا. فالبناءات هي أصول قابلة للإهلاك. بينما تعد الأراضي على العموم أصولا غير قابلة للإهلاك.

**2- خسائر القيمة**

خسائر القيمة هي مبلغ فائض القيمة المحاسبية لأحد الأصول على قيمته الواجبة التحصيل.

إن القيمة الواجبة التحصيل لأصل ما هي القيمة العليا بين سعر البيع الصافي لهذا الأصل وقيمته النفعية[54].

- **تقييم التثبيتات بطريقة الكلفة**

بعد إدراج الأصول الموظفة في الحسابات الأولية بإعتبارها من التثبيتات، يمكن القيام بتقييمها:

- إما بطريقة الكلفة أي بتكلفة يطرح منها مجموع الإهلاكات و مجموع خسائر القيم.

- وإما بطريقة القيمة الحقيقة أي على أساس قيمتها الحقيقية.

تطبق الطريقة المختارة على الأصول المعنية إلى حين خروجها من التثبيتات أوإلى حين تغيير وجهة تخصيصها.

**حساب الإهلاك:** لحساب الإهلاك يجب تحديد العناصر المرتبطة به وهي كما يلي:

- **القيمة المحاسبية الأصلية:** تمثل سعر شراء التثبيت بتكلفته التاريخية على أساس قيمته عند تاريخ معاينته ( في تاريخ إجراء عملية الشراء أو الحيازة).

---

54من اجل التبسيط نأخذ في هذه الحالة سعر البيع الصافي للأصل على انه هو الأعلى. دون اخذ قيمته الواجبة التحصيل بعين الاعتبار التي ستدرس في وقت لاحق.

- **القيمة المتبقية:** هي المبلغ الصافي الذي ترتقب المؤسسة الحصول علية لقاء تثبيت ما عند إنقضاء مدة نفعيته بعد طرح تكاليف الخروج المنتظرة.

- **المبلغ القابل للإهلاك:** هو الفرق بين القيمة المحاسبية الأصلية لتثبيت ما و القيمة المتبقية المحتملة له يوزع المبلغ القابل للإهلاك بصورة مطردة على مدة دوام نفعية التثبيت المعني.

المبلغ القابل للإهلاك =القيمة المحاسبية –القيمة الأصلية

- **مدة المنفعة:** هي المدة النفعية للتثبيت أي المدة التي يرتقب فيها الكيان إستعمال تثبيتات مهتلكة ( قابلة للإهلاك).

- **قسط الإهلاك:** هو التوزيع النظامي للمبلغ المهتلك من تثبيت على مدى مدته المقدرة حسب مخطط اهتلاك سنوي.

قسط الإهلاك = المبلغ القابل للإهلاك /مدة المنفعة

- **معدل الإهلاك:** يحسب في غالب الأحيان إنطلاقا من مدة منفعة التثبيت كما يلي **:**

معدل الإهلاك = 100 / مدة المنفعة

- **القيمة الصافية المحاسبية:** هي المبلغ الذي تم على أساسه تقييم التثبيت عند إدراجه الأولي في دفاتر المحاسبة أي القيمة المحاسبية الأصلية له، منقوصا منها الإهلاك المجمع.

القيمة الصافية المحاسبية = القيمة المحاسبية الأصلية – مجموع الإهلاكات

- **حالة خاصة بتقييم التثبيتات المتحصل عليها بعقد الإيجار" contrat de location":**

بالنسبة للتثبيتات التي تحصلت عليها المؤسسة في إطار عقد الإيجار " contrat de location" وهو عقد يقوم بموجبه طرف (المؤجر la bailleur) بمنح الحق في إستغلال تثبيت معين لمدة محددة لطرف آخر (المستأجر preneur) مقابل دفع هذا الأخير لمبالغ مالية لقاء ذلك، ويوجد نوعين من هذه العقود عقد الإيجار التمويلي " contrat de location financement" وهو العقد الذي بموجبه تحول معظم الأخطار والعوائد المتعلقة أو الناتجة عن تملك التثبيت إلى الطرف المستأجر وممكن أن تنتهي بملكية هذا الأخير للتثبيت، وعقد الإيجار العادي "location simple" والذي يتضمن باقي أنواع العقود الأخرى.

ـ إذا كانت التثبيتات المادية التي تحصلت عليها المؤسسة (المؤسسة المستأجرة) ناتجة عن عقد الإيجار التمويلي فإنها تدخل مثلها مثل التثبيتات الأخرى في الحساب رقم 21 طوال مدة العقد. وتقيم بالمبلغ الأقل بين القيمة الحقيقية "la juste valeur" لذلك التثبيت ومجموع مبالغ الإيجار المستقبلية المستحدثة[55]، وهذا بإستعمال معدل الإستحداث الضمني " taux implicite contrat" أو معدل الإقراض الهامشي المحدد من طرف المؤسسة المقرضة "taux d'intérêt d'endettement marginal du preneur" وبعد ذلك تجري عليه عمليات إعادة التقييم وحساب أقساط الإهلاك السنوية في آخر الدورة مثل باقي التثبيتات التي تمتلكها المؤسسة.

55 ـ في حالة أن العقد يتضمن احتمال شراء المؤسسة المستأجرة لهذا الاستثمار في نهاية مدة العقد فان قيمة البيع المتوقعة تستحدث وتدخل مع مجموع المبالغ المستقبلية المستحدث.

ـ إذا كانت التثبيتات المادية التي تحصلت عليها المؤسسة (المؤسسة المستأجرة) ناتجة عن عقد الإيجار العادي فلا يدخل ضمن تثبيتات المؤسسة المستأجرة، ويدخل ضمن تثبيتات المؤسسة المؤجرة.

**ثانيا- تقييم التثبيتات المالية:** يوجد هناك مرحلتين من التقييم:

**التقييم الأولي:** حيث تقيم عند تاريخ الدخول إلى أصول المؤسسة بالقيمة المعادلة للمبالغ التي دفعتها المؤسسة من أجل الحيازة على التثبيت المالي بما فيها الأعباء المباشرة المتعلقة بذلك مثل الأعباء الخاصة بالوسطاء، و البنوك و الرسوم غير المسترجعة، و تستبعد منها بعض الأعباء مثل الأعباء الإدارية الداخلية.

**التقييم البعدي:** يختلف التقييم حسب نوع التثبيت المالي في هذه المرحلة، بالنسبة للتثبيتات المالية الداخلية في الحساب 26 إذا لم تكن بصدد إعداد بيانات مالية مجمعة تقيم حسب تكلفت الحيازة أو القيمة السوقية مثلها مثل الأصول المالية القابلة للبيع، و تقييم التثبيتات المالية الداخلة في الحساب 27 حسب طريقة القيمة الحقيقية التي تساوي متوسط القيمة السوقية للشهر الأخير إذا كان هذا الأصل المالي يتداول في السوق المالية أو قيمة البيع المحتملة إذا لم يكن يتداول في السوق المالية، أما العناصر التالية فتقيم بطريقة التكلفة المستهلكة حسب طريقة معدل الفائدة الفعلي و هي :

- قروض و حقوق المؤسسة على الغير التي حازت المؤسسة عليها و لم يكن الهدف من ذلك تدولها في السوق المالي.
- باقي الحقوق و التي للمؤسسة النية و القدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ إستحقاقها.

- كل تثبيت مالي لا يتم تداوله في السوق المالية و لا يمكن تحديد قيمته العادلة بصفة موثوقة.

- **خسائر القيمة عن التثبيتات (إعادة تقييم التثبيتات):** كما هو معلوم فإن التثبيتات تقيم في نهاية كل دورة و هذا حسب التكلفة المهتلكة التي تتمثل في القيمة المحاسبية (قيمة الحيازة) ناقص كل من مجموع أقساط الإهلاك السنوية بما فيها القسط الخاص بالنسبة الحالية و مجموع نقصان القيمة للسنوات السابقة. لكن إذا تبين للمؤسسة أن هناك نقصان في قيمة التثبيت، أي أن القيمة المحاسبية الصافية و القيمة النفعية لهذا التثبيت، يجب على المؤسسة أن تحتسب فرق القيمة في الحساب 29 خسائر القيمة عن التثبيتات و يظهر التثبيت المعني بالقيمة المحاسبية ناقص مجموع أقساط الإهلاك المعدلة بما فيها قسط الإهلاك لهذه السنة و مجموع نقصان القيمة بما فيها نقصان القيمة لهذه السنة.

**ثالثا- تقييم المخزونات:** حسب النظام المحاسبي المالي يمكن للمؤسسة أن تتبع في عملية تقييمها للمخزونات طريقة الجرد الدائم المتناوب، أما بالنسبة لعملية التقييم تختلف حسب كل مرحلة، مرحلة التقييم عند دخول الى مخازن المؤسسة و مرحلة التقييم عند الخروج و مرحلة التقييم في آخر الدورة.

1- **تقييم المخزونات عند الإدخال إلى المخازن:** يجب أن تتضمن قيمة المخزونات جميع المصاريف التي تحملتها المؤسسة من أجل إيجاد المخزونات في المكان و الحالة التي هي عليها.

- بالنسبة للمشتريات البضائع و المواد و اللوازم تتضمن تكلفة شرائها كل من ثمن الشراء، الضرائب و الرسوم غير مسترجعة و باقي التكاليف المباشرة المرتبطة بعملية الشراء مثل تكاليف النقل و الشحن و التفريغ ناقص التخفيضات التجارية الممنوحة.

- بالنسبة للمنتجات قيد التصنيع أو تامة الصنع فتقيم بتكلفة الصنع (أو المرحلية بالنسبة للمنتجات قيد الإنجاز) التي تتضمن كل من الأعباء المباشرة (قيمة المواد الأولية و اليد العاملة) و الأعباء غير المباشرة ( ثابتة و متغيرة) التي تحملتها المؤسسة في عملية الإنتاج، و لا تدخل في تكلفة الصنع كل من المصاريف الخاصة بالتوزيع المصاريف الناتجة عن نقص في النشاط ،المصاريف الإدراية العامة التي تساهم مباشرة في إيجاد المنتجات في المكان و الحالة التي هي عليها و كذلك مصاريف التخزين إلا إذا كانت هذه المصاريف تتعلق بمنتج يتطلب تخزينه قبل مروره إلى المرحلة الموالية في عملية الإنتاج .

- بالنسبة للخدمات قيد الإنجاز فإنها تقيم بتكلفة اليد العاملة المباشرة التي دخلت في عملية تقديم تلك الخدمات.

2- **تقييم المخزونات عند الخروج من المخازن:** يسمح النظام المحاسبي المالي بتقييم المخرجات من المخزونات بإستعمال إما طريقة التكلفة الوسطية المرجحة أو طريقة الوارد أولا الخارج أولا على أساس الطريقة الأولى تحسب تكلفة أي عنصر من المخزونات عند خروجه بحساب المتوسط المرجح لتكلفة مخزون أول المدة و مجموع المدخلات خلال المدة من هذا العنصر، و هذا المتوسط يمكن حسابه دوريا أو بعد كل إدخال، أما طريقة الوارد أولا الخارج أولا تعني أن المخزونات التي دخلت أولا إلى مخازن المؤسسة هي التي تخرج أولا من مخازن المؤسسة.

**3- تقييم المخزونات في آخر المدة:** يجب أن تقوم المؤسسة في نهاية كل دورة بتقييم عناصر مخزوناتها حيث تقارن بين التكلفة و القيمة الصافية للإنجاز لكل عنصر من العناصر، هذه

الأخيرة التي تساوي سعر البيع المحتمل لذلك العنصر من المخزون ناقص مجموع التكاليف التي تتوقع أن تتحملها المؤسسة في عملية البيع.

في حالة ما إذا كانت تكلفة أحد عناصر المخزونات أكبر من قيمة إنجازه الصافية يجب أن يظهر في الميزانية بالقيمة الصافية للإنجاز، على أن تقوم المؤسسة بتكوين مبلغ نقص القيمة في المخزونات ( بقيمة الفرق بين التكلفة و قيمة الإنجاز الصافية) و تسجله في أحد الحسابات الفرعية للحساب رقم 39 نقص القيمة في عناصر المخزونات " حسب تصنيف ذلك العنصر، و في المقابل يعتبر مبلغ نقص القيمة في المخزونات كتكلفة تحتسب في تلك الدورة التي وقعت فيها، أما في حالة إذا كانت القيمة الصافية للإنجاز ذلك العنصر أكبر من تكلفته، فيظهر في الميزانية بتكلفته فقط.

و في نهاية الدورة اللاحقة و عندما تقوم المؤسسة بتقييم ذلك العنصر من المخزون و في حالت أنها وجدت قيمة إنجازه الصافية إرتفعت تقوم بإسترجاع مبلغ نقص القيمة الذي يساوي الفرق بين القيمة الصافية للإنجاز الجديدة و تكلفة ذلك العنصر من المخزونات و تعتبره كإرادات.

**رابعا- تقييم المدينون:**

1- **تقييم حسابات المدينين:** تقيم الحقوق القصيرة الأجل التي تكون بدون فوائد بمبلغ الفاتورة الأصلي، و إستثناءا لما يكون الحق طويل الأجل و بمعدل محدد، فإنه لا يقيم بتحيين التدفقات المستقبلية و إنما بالقيمة التاريخية.

2- **حسابات المدينين المشكوك في تحصيلها:** و في إحتمال عدم تحصيل المبالغ المستحقة، يتطلب هنا ملاحظة النقص الذي يمثل خسارة في الإيراد و تشكيل مؤونة خسائر القيمة التي تكون مساوية للقيمة المحاسبة للدين ناقص القيمة المسترجعة أو المتوقع إسترجاعها، و عندما يكون المبلغ المسترجع أكبر مما هو متوقع فإن الفرق في المؤونة يسجل في النواتج.

3- **تقييم سندات التوظيف :** تقيم هذه السندات بالقيمة العادلة فإذا كانت هذه السندات مسجلة في البورصة فإن القيمة العادلة تساوي القيمة السوقية، و في حالة العكس لما تكون غير مسجلة فإن القيمة العادلة تمثل القيمة المحينة لتدفقات الخزينة المستقبلية.

**المطلب الثاني: تقييم عناصر الخصوم**

أيضا عناصر الخصوم تتطلب عملية التقييم و لها نفس الأهمية مثل الأصول، على أساس أنها تؤثر على النتيجة، و سنكتفي بدراسة العناصر التالية :

**أولا- مئونات المخاطر و الأعباء:** مؤونات الأعباء هي خصوم يكون إستحقاقها أو مبلغها غير مؤكد وتدرج في الحسابات في الحالات الآتية[56]:

- عندما يكون لكيان إلتزام راهن ( قانوني أو ضمني ) ناتج عن حادث مضى.

- عندما يكون من المحتمل أن يكون خروج موارد آمرا ضروريا للإطفاء هذا الإلتزام.

- عندما يمكن القيام بتقدير هذا الإلزام تقديرا موثوقا منه.

- لا تكون الخسائر العملياتية المستقبلية محلا لمؤونات الأعباء.

[56]قرار وزارة المالية 71 مؤرخ في 26 يوليو سنة2008

**-** يكون المبلغ المدرج في الحسابات على سبيل مؤونات الأعباء في نهاية السنة المالية هو أفضل تقدير للنفقات الواجب تحملها حتى تلاشي الإلزام المعني. و تكون المؤونات محلا لتقدير جديد عند إقفال كل سنة مالية.

**-** لا تستعمل أي مؤونة للأعباء إلا في النفقات التي من أجلها تم إدراجه أصلا في الحسابات.

*** في حالة التسديدات المنتظرة:** المعيار (IAS 37) مئونة الأصول المحتملة و الخصوم المحتملة، أخد بعين الإعتبار الأصل المحتمل المرتبط بالإلتزام الحالي، بحيث يتوقع أن المؤسسة ستستلم عن طريق الاسترداد بعض أو كل المبالغ المئونة ، الإسترجاع في هذه الحالة يمثل أصل سيسجل منفردا بشرط أن لا يزيد عن مبلغ المؤونة، كما هو الحال عند تغطية الخطر عن عقد تأمين أو تحميل المسؤولية للمردود من أجل إسترجاع جزء أو كل النفقة الملزمة، و عليه الفقرة 53 تبين أنه يجب التأكد من أن الإسترجاع سيقبض فعلا و أن المؤسسة ستفي بإلتزامها، عندما يتم تسجيل الأصل.

- كيفية إظهار هذه الوضعية في الميزانية :
- في جانب الأصول تسجل التسديدات المنتظرة.
- أما في جانب الخصوم يسجل إلتزام المؤسسة إتجاه الغير.
- بينما في جدول حسابات النتائج يسجل العبئ الصافي و ذلك بتخفيض قيمة التسديدات المنتظرة من مبلغ المؤونة، العبئ مخصصات الأعباء يظهر بالقيمة الصافية.

**ثانيا- إعانات التجهيز وإعانات أخرى للتثبيتات:** إعانات التجهيز هي الإعانات التي يستفيد منها الكيان من أجل إكتساب ممتلكات معينة أو إنشائها[57].

[57]قرار وزارة المالية 71 مؤرخ في 26 يوليو سنة2008

وهذه الحسابات تعتمد من مبلغ الإعانات المكتسبة عن طريق حسمها من حساب ما:

- الصنف 2، عندما تطابق الإعانة تحويلا مجانيا إلى الكيان.

- الصنف 4، حساب أطراف أخرى ( التمويل المنتظر) عندما تترتب على الإعانة حركة مالية

أما إعانات التثبيتات الأخرى فهي إعانات يستفيد منها الكيان لتمويل أنشطته طويلة الأجل: لإقامة كيانات في الخارج، البحث عن سوق جديدة...

**ثالثا- القروض و الديون المالية الأخرى:** عند الحصول على القرض أو حدوث الدين المالي يسجل محاسبيا بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة للمبلغ الصافي المتحصل عليه بعد تخفيض التكاليف الثانوية المستحقة أثناء الحصول عليه.

بالنسبة للديون المالية الأخرى بإستثناء المحتفظ بها لأغراض التعاقد، تقدر بالتكلفة المهتلكة و المتمثلة في القيمة التي قدرت بها في التسجيل الأولي، مخفضا منها التسديدات من الأصل، مضافا إليها أو مخفضا تراكم الإهلاكات الناتجة عن الفرق بين المبلغ الأصلي و المبلغ في تاريخ الإستحقاق.

**المطلب الثالث: تقييم بعض العناصر الأخرى**

بالإضافة لما سبق، العناصر التي تتطلب توضيح كيفية تقييم كثيرة لكننا سنتطرق لبعض العناصر فقط لأهميتها وهي:

**أولا- تقييم الأعباء و المنتوجات المالية**[58]: تؤخذ الأعباء و المنتوجات المالية في الحسبان تبعا لإنقضاء الزمن وتلتحق بالسنة المالية التي ترتبت الفوائد خلالها. والعمليات التي تم الحصول من أجلها على تأجيل الدفع أو منح هذا التأجيل بشروط تقل عن شروط السوق تدرج في الحسابات بقيمتها الحقيقية بعد طرح المنتوج المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل.

الفارق بين القيمة الإسمية للمقابل و القيمة الحقيقية للعملية التي تناسب الكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح يدرج في الحسابات كأعباء مالية في حسابات المشتري، و كمنتوجات مالية في حسابات البائع.

**ثانيا- الضرائب المؤجلة**: تركز طريقة جدول حسابات الإلتزام على فروق التوقيت، التي تمثل الفروق بين النتيجة الضريبية و النتيجة المحاسبية التي تنشأ في فترة واحدة و تنعكس في فترة أو أكثر لاحقة (حيث أن النتيجة الضريبية هي النتيجة المحاسبية للمؤسسة محددة وفقا للقواعد الضريبية للبلد، و تسمح بحساب مبلغ الضريبة المطلوبة) أما (النتيجة المحاسبية فهي تناسب النتيجة الإقتصادية قبل الضريبة، و تسمح بحساب عبئ أو ناتج الضريبة و تحتوي على الضريبة الحالية و الضريبة المؤجلة).

بينما تركز طريقة الميزانية للإلتزام على الفروق المؤقتة التي تكون بين القاعدة الضريبية لأصل أو إلتزام و قيمة ذلك الأصل أو الإلتزام المسجلة في الميزانية) حيث أن القاعدة الضريبية لأصل أو إلتزام هي المبلغ الذي يعزي لذلك الأصل أو الإلتزام للأغراض الضريبية) المعيار IAS 12 .

[58] قرار وزارة المالية 71 مؤرخ في 26 يوليو سنة2008

* خصوم الضرائب المؤجلة تناسب مبالغ الضرائب التي ستدفع خلال الفترات اللاحقة بينما هي نشأت نتيجة عمليات حققت خلال سنوات سابقة من فرضها.

* أما أصول الضرائب المؤجلة فتتمثل في مبالغ الضرائب التي سيتحصل عليها خلال الفترات المستقبلية، بينما هي نتيجة عمليات سنوات سابقة للإنقاص.

و تسجل الضرائب المؤجلة سواء كانت أصول أو خصوم في نهاية الفترة بكل الفروق المؤقتة، التي تحتمل أن يترتب عنها لاحقا عبئ أو ناتج الضريبي.

**ثالثا- العقود الإيجارية**: المعيار المحاسبي (المعيار 17 IAS ) العقود الإيجارية، يعرف عقد الإيجار بأنه "حق إستعمال مقابل تسديد أو مجموعة تسديدات " و يميز بين :

- عقد الإيجار التشغيلي ( العادي ) الذي يتم فيه الإتفاق بين المؤجر و المستأجر على مبلغ معين متفق عليه خلال فترة الإيجار، يكون بمثابة مصروف يتحمله المستأجر خلال الدورة، و إيراد بالنسبة للمؤجر.
- و عقد الإيجار التمويلي الذي يحول للمؤجر مخاطر و منافع الأصل المؤجر، إلى المستأجر بعد إنتهاء مدة العقد، أو أن يكون للمستأجر الحق في شراء الأصل المستأجر في نهاية مدة العقد بأقل من قيمته العادلة[60][1].

---

[59] - Pascal Barneto (2004) : Normes IAS/IFRS Application aux états Financiers Edition DUNOD.P.131

- فالتثبيتات المتحصل عليها في إطار القروض الإيجارية تسجل ضمن الأصول و الخصوم ديون مالية بالقيمة الأقل بين القيمة العادلة و القيمة المحينة للتسديدات المتفق عليها حسب العقد، و الإهلاك يسجل ضمن المصروفات إذا كان التثبيت ملك للمؤسسة، بشرط :

- أن يؤدي الإستئجار لنقل ملكية الأصل للمستأجر.
- أن يتضمن عقد الإستئجار حق إختيار للمستأجر في الشراء بسعر يتفق عليه.
- أن تساوي القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار أو تزيد عن 90% من القيمة العادلة لأصل.

**خاتمة الفصل:**

لقد تبين لنا من خلال فصلنا هذا إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية سينتج عنه آثار على مستوى القوائم المالية، و ذلك لكون المبادئ و المفاهيم التي جاء بها تختلف عن تلك الموجودة في المخطط المحاسبي الوطني، حيث نجد أن النظام المحاسبي المالي يركز كثيرا على المواصفات النوعية للمعلومات المالية ( الملائمة،

الموثوقية، الوضوح، قابلية المقارنة). كما نجد أن المبادئ المحاسبية المعتمدة لديه، تختلف عن تلك الموجودة في المخطط المحاسبي الوطني و خاصتا مبدأ التقييم على أساس القيمة الحقيقية، هذا الأخير الذي كان لها الأثر البليغ على عملية التقييم للعناصر المكونة للقوائم المالية.

فيما يخص عناصر القوائم المالية نجد أن هناك تغيرا سواء على العناصر المكونة لها حيث أصبحت هناك خمسة عناصر هي الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية، جدول التغير في الأموال الخاصة و الملاحق. بينما كانت حسب المخطط المحاسبي الوطني تتكون من الميزانية و جدول حسابات النتائج بالإضافة إلى الخمسة عشر جدولا الملحقة.

بالإضافة إلى التغير الحاصل في العناصر المكونة للقوائم المالية يوجد أيضا تغير في كيفية عرض مكونات القوائم المالية، فمثلا بالنسبة للميزانية أصبحت عناصر الأصول (أصول ثابتة، أصول متداولة) تعرض إلى ثلاثة بنود مرتبة حسب درجة السيولة من الأقل إلى الأكثر و أصبحت عناصر الخصوم (الأموال الخاصة، الخصوم الثابتة و الخصوم المتداولة) تعرض حسب درجة الإستحقاق.

علاوة على التغيرات المذكورة سابقا نجد أن هناك مجموعة من العناصر التي تحتسب حسب المخطط المحاسبي الوطني أصبح لا يمكن إحتسابها مثل المصاريف الإعدادية و مؤونة الخسائر و الأعباء و في المقابل هناك عناصر لم تكن تحتسب ضمن العناصر المكونة للميزانية أصبحت تحتسب مثل الضريبة على النتيجة المؤجلة و التثبيتات المتحصل عليها عن طريق عقد الإيجار التمويلي إضافة إلى هذا هناك تغير في تقييم بعض العناصر هذا بسبب إدخال مبادئ القيمة الحقيقية.

# الفصل الثالث:

# تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي

**مقدمة الفصل:**

إنطلاقا من تاريخ 01 جانفي 2010 تم التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني الذي دام إستعماله لمدة ثلاثة عقود و نصف العقد من الزمن و الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المعلومة المالية الدولية.

إن الإنتقال الناجح إلى النظام المحاسبي المالي يتطلب وضع تسيير للمشروع الذي يسمح بتعبئة قوية لمجمل وظائف المؤسسة و تحديد واضح للأهداف والآجال وتنسيق دقيق مع المشاريع الفرعية الهامة للكيان لغرض تحقيق أهداف المادة 11 من القانون 07-11.

وعليه و من أجل ضمان عملية الإنتقال هنالك خطوات و طرق منهجية قام المجلس الوطني للمحاسبة بوضعها لتسهيل عملية الإنتقال بالنسبة للمؤسسات الجزائرية.

و من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام الحاسبي المالي مستعرضين من خلال مباحثه التحضيرات التي قامت بها المؤسسات الجزائرية للقيام بعملية الإنتقال مرورا بطرق معالجة مختلف الحسابات في ظل الملاحظات و توصيات المجلس الوطني للمحاسبة وأخيرا سنقوم بتقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية.

## المبحث الأول: الخطوات المتبعة للإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي

إن الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي يمثل مشروعا ضخما للمؤسسات الجزائرية يتجاوز كونه مجرد تعديل للقواعد المحاسبية، مما يفرض على هذه الأخيرة إعداد مشروع يشترك في تنفيذه جميع إدارات المؤسسة وأفرادها.

وسنتعرض من خلال هذا المبحث إلى أهم الجوانب المتعلقة بمشروع الإنتقال إضافة إلى تسيير الجانب التقني من المشروع، بمعنى الخطوات العملية للإنتقال وكذا آثار تبني النظام المحاسبي المالي.

**المطلب الأول: التحضيرات التمهيدية لعملية الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي**

**أولا- الإجراءات التحضيرية السابقة لتطبيق النظام المحاسبي المالي:** إن نجاح إنتقال المؤسسة إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي متوقف على مدى نجاحها في إدارة التحضيرات التنظيمية السابقة لهذا التطبيق، و من أجل تحقيق ذلك في الأجل المحدد و بأقل المجهودات يجب إعداد مشروع يتم من خلاله هيكلة الإجراءات حسب ترتيب معين و بمواعيد محددة، وفيما يلي جدول تفصيلي لهذا المشروع الذي من المفروض أن تكون المؤسسات الجزائرية قد إتبعته.

**جدول رقم 06 : مشروع الإنتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي**

| الترتيب | المهام | الجهات المعنية | الفترة | التعليق |
|---|---|---|---|---|
| **01** | **المرحلة التحضيرية: إعداد المشروع** | **-الإدارة العامة<br>-إدارة المحاسبة و المالية** | **03 أشهر** | **- تحديد الأهداف و النتائج المنتظرة<br>- تحديد الموارد و الوسائل اللازمة<br>- تحديد لجنة القيادة** |
| **02** | **تعيين فريق العمل** | **- لجنة القيادة** | **شهر** | **- تشكيل و تحفيز الفريق المسؤول عن المشروع<br>- التحضير للمهام حسب المراحل المحددة مع مراعاة وجود مرونة كافية من أجل أي تعديلات محتملة في حالة وجود أي اختلافات بين التخطيطات و الإنجازات<br>-وضع معايير من أجل التنسيق بين مهام التنفيذيين<br>-إقتراح حلول تتعلق بالتنفيذ وكذا تنظيم الإتصال الداخلي على أساس الأهمية الإستراتيجية للمشروع** |
| **03** | **إعداد الأجندة الخطة التنظيمية، الميزانية التقديرية** | **-فريق العمل<br>-الإدارة العامة<br>-مجلس الإدارة** | **02 شهر** | **-إعداد مخطط مفصل بكل المراحل الأساسية و الثانوية الواجب التقيد بها<br>- تحديد تسلسل المهام الخاصة بكل عنصر و مواعيدها<br>- تحديد ميزانية تقديرية تغطي كافة النفقات(أجور العاملين، نفقات التكوين،البرمجيات،التجهيزات)** |
| **04** | **تحسين و تجنيد العاملين** | **-فريق العمل** | **شهر** | **-إعداد خطة للإتصال من أجل إعلام تحسيس، تجنيد العاملين و التفاهم حول المشروع ،و العمل على تنفيذه** |
| **05** | **تكوين المعنيين بتطبيق النظام المحاسبي المالي** | **-فريق العمل** | **04 أشهر** | **-إختيار العاملين حسب خبراتهم و مهاراتهم و مدى تعاملهم بالمعلومات المحاسبية<br>-إعداد خطة تكوينية مع مراعاة عدم إرباك المهام** |

| الرقم | المرحلة | المسؤول | المدة | المهام |
|---|---|---|---|---|
| | | | | الحالية لكل مستفيد و وضعها حيز التطبيق |
| 06 | تشخيص النظام المحاسبي الحالي | -فريق العمل | 03 أشهر | -وصف المحيط الداخلي و الخارجي الذي يوجه فيه النظام الحالي<br>-دراسة قدرة النظام الحالي على إستيعاب التغييرات المحتملة |
| 07 | متابعة الإجراءات و تعديلها و تحيينها حسب المستجدات | -فريق العمل | 04 أشهر | -متابعة الإجراءات المتعلقة بالمعالجات، الأنظمة ،الوسائل..<br>- إعداد تقارير تفصيلية عن مدى تقدم الإنجازات |
| 08 | تحيين البرمجيات | - موردوا البرمجيات<br>-إدارة المحاسبة و المالية<br>-قسم البحث و التطوير | 02 شهر | -تعديل البرمجيات أو تغييرها إن إستدعت الضرورة |
| 09 | إعداد حسابات تجريبية حسب النظام المحاسبي المالي | -إدارة المحاسبة و المالية | 03 أشهر | -إجراء إختبار تجريبي من أجل التأكد من توافق الميزانية الإفتتاحية و تحضير الحسابات اللازمة لسنة2010 حسب النظام المحاسبي المالي |
| 10 | عرض النتائج على مجلس الإدارة | -مجلس الإدارة<br>- فريق العمل | يوم | دراسة النتائج من طرف مجلس الإدارة و الموافقة على الانطلاق في حال وجود أي إنحرافات |
| 11 | الإنتقال النهائي ووضع النظام الجديد حيز التطبيق | -كافة الأفراد و الإدارات المعنية بتطبيق النظام المحاسبي المالي | 01 جانفي 2010 | -الإستعداد الكلي للمؤسسة لتطبيق النظام المحاسبي المالي |

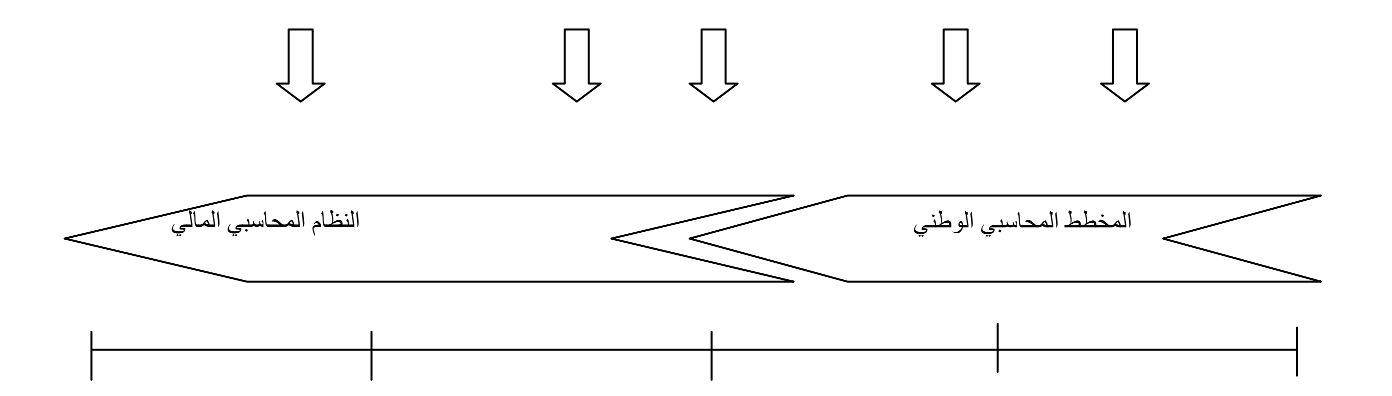
**المصدر: من إعداد الطالب**

**ثانيا- تاريخ تطبيق النظام المحاسبي المالي[61]:** في الواقع لقد كان من المفترض تطبيق النظام المحاسبي المالي سنة 2009 لكن عدم جاهزية المؤسسات للإنتقال نتيجة عدم تحضيرها الجيد، أدّى إلى تأجيل الإنتقال الفعلي إلى غاية سنة 2010. ومن ثم فإنه لم تطرأ أية تعديلات على سنة 2009 المؤسسات طبقت المخطط المحاسبي الوطني وقامت بعرض القوائم المالية على هذا الأساس. في حين تعتبر سنة 2010 سنة الشروع في تطبيق النظام المحاسبي المالي.

**الشكل 03: الشكل العام للإنتقال**

**تكوينات، إختبارات　　تحضير ميزانية　　تحضير ميزانية　الإنطلاق في تطبيق　　تحضير ميزانية**

**تشخيصات　　2008.12.31　　SCF　　2009.12.31　　2010.12.31**




المصدر: KPMG, la mise en œuvre du NSCF, partie 1 : gérer son projet « SCF », p02.

إذن خلال سنة 2010، يتم تسيير نظامين في آن واحد بسبب:

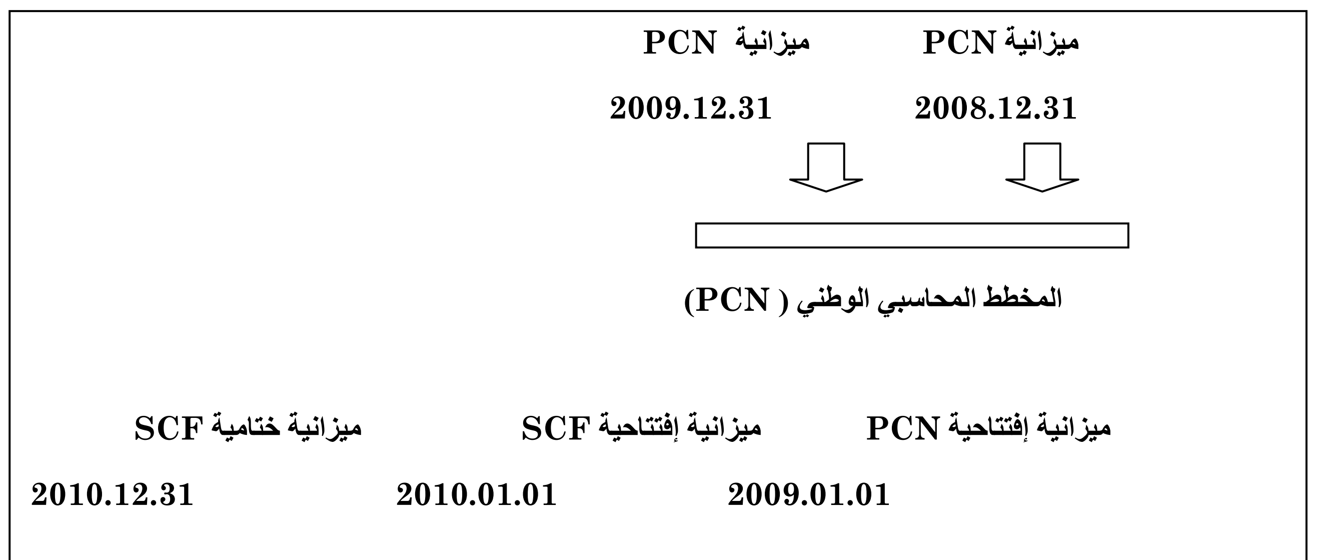
- إجبارية إستعمال المخطط المحاسبي الوطني إلى غاية شهر أفريل من أجل إقفال الحسابات المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني لسنة 2009.

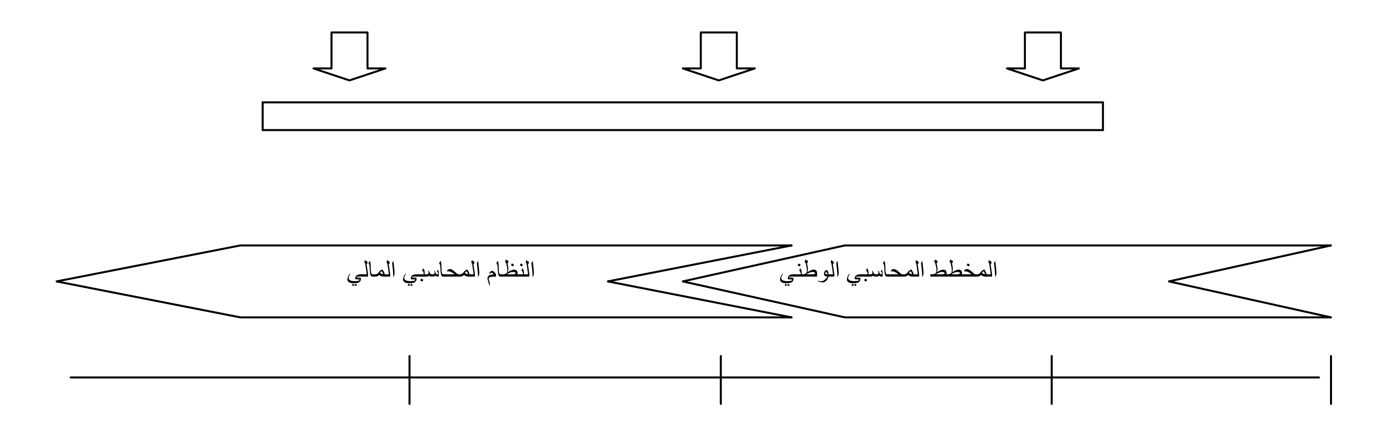
- تطبيق النظام المحاسبي المالي من أجل تسيير العمليات الجارية.

وكما نلاحظ فإن النظام المحاسبي المالي سيكون له أثر غير مباشر على سنة 2009، بما أنه يجب أن يتم عرض القوائم المالية لسنة 2010 معدّة وفق النظام المحاسبي المالي إضافة إلى سنة مقارنة 2009 وفق النظام المحاسبي المالي مختلفة تماما عن الميزانية المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني لسنة 2009.

وهو ما يظهره الشكل الموالي.

**الشكل 04: تداخل تطبيق المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي**





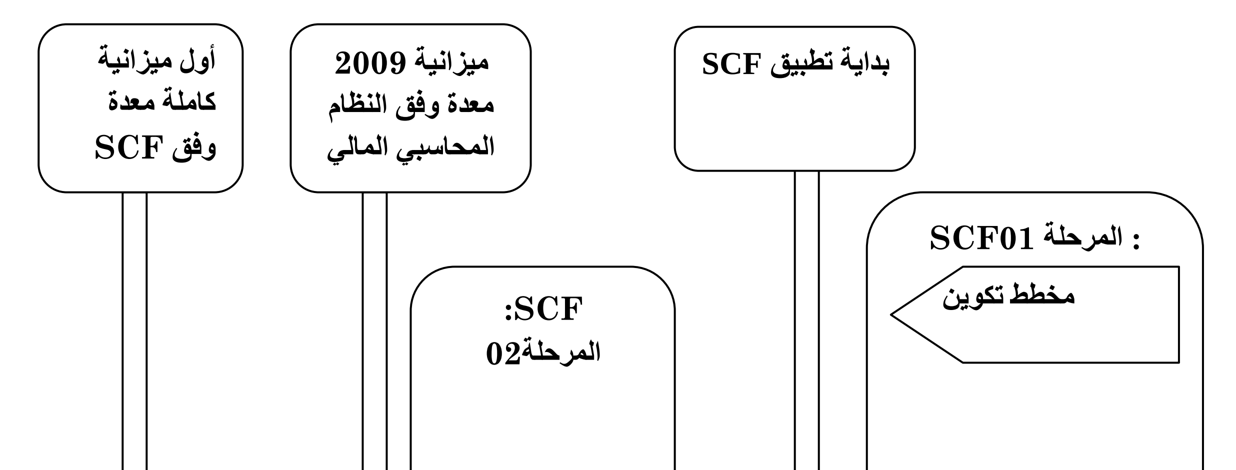

المصدر: KPMG, la mise en œuvre du NSCF, partie 1 : gérer son projet « SCF », p02

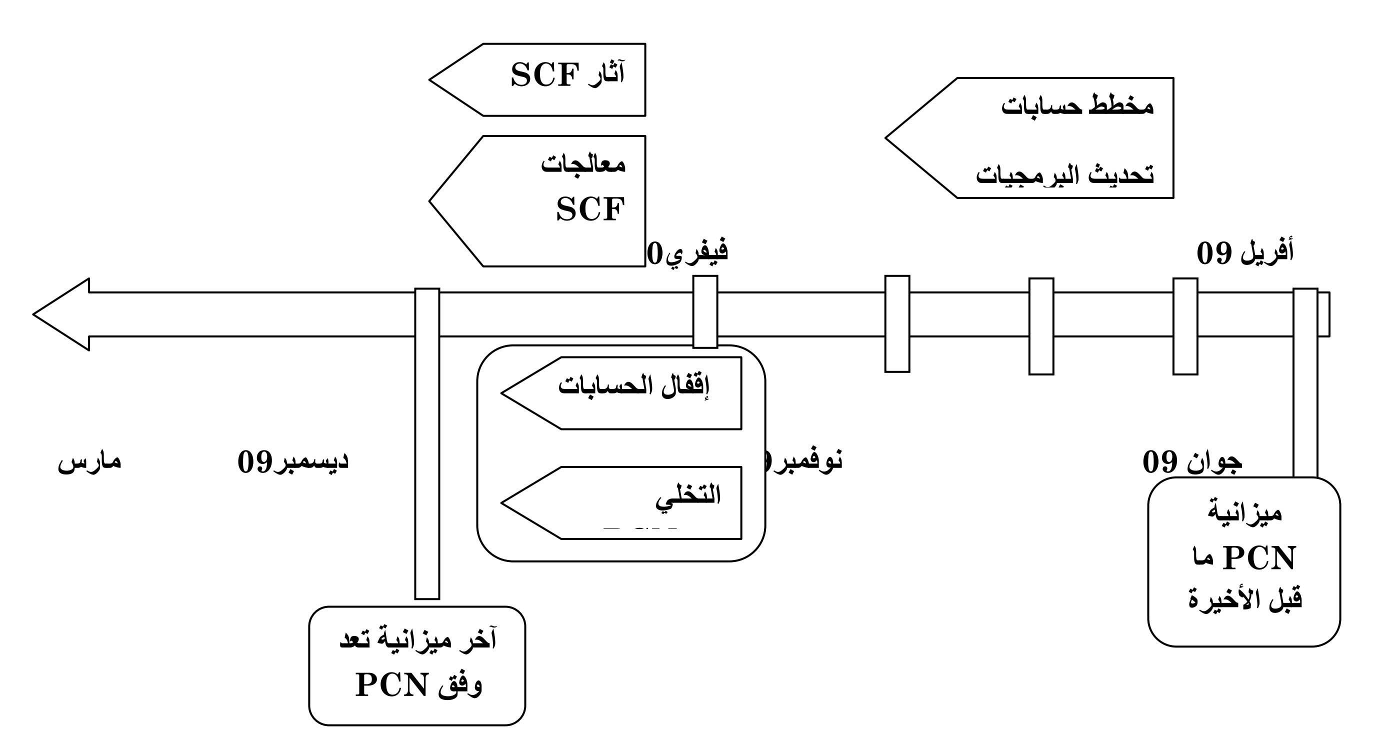
وإذا قمنا بتحليل الإشكالية بوضوح نجد أنه يجب القيام بإعداد ميزانية معدلة (bilan retraité) في 2009.12.31 ونتيجة معدلة في2009.12.31، ومن ثم لابد من المرور بميزانية معدّلة في 2009.1.1، وهو ما يفرض القيام بإجراءات محدّدة. وبما أن القانون لم يفرض على المؤسسات أن تمسك محاسبة مزدوجة فمن المفروض خلال سنة التعديل يكفي أخذ حسابات 2009 المعدة على أساس المخطط المحاسبي الوطني، والعمل على جعلها متوافقة وحسابات النظام المحاسبي المالي ومعالجة الآثار الجوهرية في 2009.1.1 و2009.12.31.

إن هذه العملية ينبغي القيام بها عند بداية سنة الإنتقال 2010 أو في منتصفها والخطأ الذي إرتكبته المؤسسات هو الإنتظار إلى غاية نهاية سنة الإنتقال 2010 أو بداية السنة الموالية 2011 للقيام بهذه العملية.

وأخيرا الشكل النموذجي الذي من المفروض أن تكون المؤسسات الجزائرية قد إتبعته :

**الشكل 05: تخطيط مشروع الإنتقال**






**المصدر:.KPMG, la mise en œuvre du NSCF, partie 1 : gérer son projet « SCF », p03**

إن الصعوبة الحقيقية في التطبيق تكمن في التداخل الموجود ما بين 2010.01.01 و 2010.04.30 وضرورة الإنطلاق في تطبيق النظام المحاسبي المالي وإدراج التعديلات في أقرب فرصة ممكنة بين شهري فيفري و أفريل من سنة الإنتقال.

كما يجب القيام بما يلي :

- التكوين.
- العمل على مستوى مخطط الحسابات.
- العمل على مستوى البرمجيات.

**ثالثا- التكوين:** التكوين هو نقطة الإرتكاز في إستراتيجية الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي و أي مؤسسة ملزمة بجعل مختلف العاملين على تطبيق النظام المحاسبي المالي يستفيدون من تكوين عملي مركز حول أهم محاور المحاسبة المالية الجديدة المستمدة من المعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS.

وفي هذا السياق و من أجل تسهيل عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي قام المجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية بوضع برنامج تكوين ودعم للمستعملين سنة 2004، ولقد تمت نشاطات التكوين على مرحلتين:

- التعريف بالمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS.

- فحص الإختلافات الموجودة بينها وبين المخطط المحاسبي الوطني.

ومن ثم تنظيم ملتقيات وتجمعات لتكوين المستعملين ومهني المحاسبة. وفي المجمل هي عشرات الملتقيات والتجمعات التي تمت والتي مست حوالي 1600 شخص تابعين للمهن الحرة والشركات الكبرى والمتوسطة والمعاهد المالية والإدارية. كما تم تنظيم تكوينات خلال سنة 2009 في إطار التحضير لعملية الإنتقال للنظام المحاسبي المالي وكذلك خلال سنة 2010 عند دخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ، لفائدة المكونين: أساتذة القطاعات المكلفة بالتكوين( التعليم العالي، التربية الوطنية والتكوين المهني)، إطارات وزارة المالية (المديرية العامة للضرائب، المديرية العامة للمحاسبة والمفتشية العامة للمالية)، مطوّري البرمجيات وهذا فيما يخص كيفية تكييف البرمجيات المتعلقة بمسك المحاسبة مع النظام المحاسبي المالي.[62]

وهنا تجدر الإشارة إلى أن عملية التكوين يجب أن تكون مستمرة وألا تتوقف عند هذا الحد، ولمن فاته هذا البرنامج التكويني فإن هناك العديد من الجهات الخاصة المؤهلة لتوفير تكوين عالي المستوى مثل مكتب التدقيق المحاسبي KPMG[63] وغيره، لإن التكوين الجيد هو مفتاح نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي.

**رابعا- إعداد مخطط الحسابات:** وكما جاء في المرسوم التنفيدي رقم 08156 المؤرخ في 2008/07/26 الذي يحدد كيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي فإنه يلزم كل مؤسسة علي أن تستحوذ على مخطط حسابات يتماشى و يتلائم مع نشاطها و حاجياتها. وفي هذا الإطار فإن النظام المحاسبي المالي قد جاء بمخطط حسابات ذو مستويين و ثلاثة مستويات ملزم علي جميع المستويات مهما كان نوعها أو حجمها.

---

[62] **Le nouveau système comptable financier : les mesures d'accompagnement du PNC, 10/09/2011 www.elmoujahid.com**

[63] **KPMG Algérie, la mise en œuvre du NSCF, partie 1 : gérer son projet SCF », p05.**

وما يعاب عليه هو عدم وجود مخطط حسابات من أربعة و خمسة مستويات، ولهذا فإن التحضير الجيد يقتضي من المؤسسات القيام ببعض الأبحاث، وهذا ليس بالأمر الصعب فلقد توصل المحاسبين إلى ملاحظة هي أن مخطط الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي هو مشابه إلى حد كبير جدا للمخطط المحاسبي العام الفرنسي مع وجود بعض الإستثناءات ومن تم يستطيع هؤلاء اللّجوء إلى العديد من المنشورات الموجودة في فرنسا إنطلاقا من المخطط المحاسبي العام الذي يضم في حد ذاته 400 صفحة من التفصيلات والتفسيرات التي تعتبر هامة جدا ومفيدة من أجل فهم كيفية سير المخطط[64]، و بمجرد الإنتهاء من إعداد مخطط الحسابات يجب أن تنتقل المؤسسات إلى إعداد جدول تقابل (توافق) الحسابات بمعنى القيام بمقابلة الحسابات القديمة والجديدة (SCF/PCN).

**خامسا- تشخيص البرمجيات:** على كل المؤسسات الجزائرية أن تقوم diagnostic بإعادة تقييم إن صح التعبير لبرمجياتها لترى إن كانت هذه الأخيرة تتماشى مع خصوصيات النظام المحاسبي المالي، وعلى ضوء نتائج هذا التشخيص تستقر هذه المؤسسات على رأى من الحالتين التاليتين:

- إبقاء برمجياتها مع القيام بتعديلات تراها ضرورية لتتلائم مع متطلبات النظام المحاسبي المالي
- التخلي على هذه البرمجيات و إقتناء أخرى تتلائم مع متطلبات النظام المحاسبي المالي

وهنا يجدر بنا التنبيه إلى أنه ليست كل البرمجيات المتوفرة في السوق قابلة للإستعمال فهناك برمجيات جد بسيطة يمكن أن تشكل خطورة قد تتجاوز مرحلة مهمة من مراحل المشروع[65]، إن من بين عيوب هذه البرمجيات هو كون هذه الأخيرة ترتكز على مبدأ وجود حساب في المخطط المحاسبي الوطني يقابله حساب في النظام المحاسبي المالي والعكس صحيح وهو أمر خاطئ بالتأكيد، لأن هناك حسابات في المخطط المحاسبي الوطني سيتم إعادة معالجتها في النظام المحاسبي المالي (كالمصاريف الإعدادية، الإيرادات والأعباء خارج الإستغلال) وحسابات لم تكن موجودة في المخطط المحاسبي الوطني ظهرت في النظام المحاسبي المالي (الضرائب المؤجلة) إضافة إلى حسابات سيتم تجميعها (الحسابات

**« SCF », p04. [64] KPMG Algérie, la mise en œuvre du NSCF, partie 1 : gérer son projet :le plan comptable et le système 2[65] KPMG Algérie, la mise en œuvre du NSCF, partie informatique, p04.**

100،101، 102، سيتم تجميعها في حساب واحد هو الحساب101) أو تفريعها (الحساب 621 يتفرع إلى الحسابين 613 و614).

**المطلب الثاني: خطوات وإجراءات تنفيذ الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي (SCF)**

بغرض تحقيق عملية الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، يجب على المؤسسات متابعة الخطوات التالية[66]:

**أولا- إعداد مخطط حسابات داخلي طبقا للنظام المحاسبي المالي:** إستنادا إلى جدول المطابقة الذي تتضمنه التعليمة الوزارية رقم 02، إن أي مؤسسة تهتم مسبقا قبل أي مهمة أخرى ناتجة عن إعتماد النظام المحاسبي المالي بإعداد مدونة حسابات جديدة للنظام المحاسبي المالي عوض المدونة القديمة الخاصة بالمخطط المحاسبي الوطني.

**ثانيا- إعداد جدول المطابقة العددي (المخطط المحاسبي الوطني/ النظام المحاسبي المالي):** إن جدول المطابقة العددي الذي يتم إنجازه يجب أن يكون كركيزة عمل لإتمام تحويل الأرصدة, أي يجب في هذه المرحلة تزويد الحسابات الجديدة للنظام المحاسبي المالي المعادلة على أساس أرصدة حسابات المخطط المحاسبي الوطني إلى غاية 2009/12/31، التي تم إنشائها لهذا الغرض.

**ثالثا- تحويل أرصدة الحسابات:** يعرف التحويل بالنشاط الذي يهدف إلى نقل أرصدة حسابات المخطط المحاسبي الوطني إلى الحسابات المعادلة لها في النظام المحاسبي المالي مدعمة بالتحاليل الخاصة بها, غير أن عملية التحويل ليست مجرد عملية منتظمة يتم بموجبها تحول الأرصدة من حساب إلى آخر كما تبدو من الوهلة الأولى، بل هي عمل يتطلب مسبقا إعادة ترتيب حسابات المخطط المحاسبي الوطني.

**1-3 إعادة ترتيب الحسابات:** إن إعادة ترتيب الحسابات تتمثل في تفرع حساب إلى عدة حسابات أخرى أو العكس جمع عدة حسابات داخل حساب واحد,كما هو واضح فإن هذه العملية التي تهدف إلى تقسيم

---

**[66]وزارة المالية:أمرية رقم 02 مذكرة منهجية للتطبيق الاول للنظام المحاسبي المالي ص06.**

الأرصدة وليس الحسابات نفسها تتطلب في بعض الحالات إلى تحليل مسبق, فعلى سبيل المثال لا الحصر الحسابات 40 في المخطط المحاسبي الوطني تستوجب إعادة ترتيبها إعتمادا على حسابات مدينة في الأصل وكذا حسابات 50 في المخطط المحاسبي الوطني تقتضي إعادة ترتيبها حسب أرصدة الحسابات الدائنة الأصلية.

**2-3 تقسيم أو تجميع بعض الحسابات:** مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، فإن مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي تتميز بـ:

- إدخال حسابات جديدة
- حذف حسابات أخرى
- الإبقاء على نفس الرموز ونفس التسميات
- تغيير الترميز
- تغيير التسميات

**3-3 إعداد سجل التحويل:** إن سجل التحويل يعد وثيقة (لا تدخل ضمن الوثائق المحاسبية الملزم بها) تعرض إنطلاقا من جدول المطابقة العددي، كل قيود تحويل أرصدة حسابات المخطط المحاسبي الوطني إلى حسابات النظام المحاسبي المالي الموافقة.

لذلك يستلزم إتخاذ الإجراءات الآتية لجمع رصيد كل حسابات المخطط المحاسبي الوطني إلى غاية 2009/12/31 وضمان إفتتاح سنة 2010 بالنظام المحاسبي المالي.

**4-3 إعادة المعالجة[67]:** إن هذه المرحلة تتمثل في إعادة معالجة أرصدة حسابات الأصول أو الخصوم، الأعباء والمنتجات حسب قواعد التقييد المحاسبي والقواعد التقييمية كما وضحتها المرجعية المحاسبية الجديدة بالإضافة إلى الأرصدة التي لم يتم تحديد الحسابات المطابقة لها في النظام المحاسبي المالي. إن آثار إعادة المعالجة على حسابات النتائج تقيد في حساب " الرصيد المحول الجديد " كتعديل للنتائج الغير موزعة كما هو منصوص عليها في التعليمة الوزارية رقم.2

---

[67] **وزارة المالية:أمرية رقم 02 سبق ذكرها ص08**

**3-5 الحسابات التي لم يتم إعادة مطابقتها:** أي الحسابات التي :

- دون مقابل في النظام المحاسبي المالي (مثل حسابات المخطط المحاسبي الوطني: 40، 50...)
- التي يجب تقسيمها إلى عدة حسابات في النظام المحاسبي المالي ( مثل حسابات المخطط المحاسبي الوطني: 31، 62،....)
- التي يجب تجميعها في حساب واحد (مثل حسابات المخطط المحاسبي الوطني: 100، 101، 102، إلى 101 في النظام المحاسبي المالي)
- أصول وخصوم يستلزم إعادة معالجتها و/أو حذفها من دفتر التقييدات (مثل حسابات المخطط المحاسبي الوطني : 203،200/ 195،....)
- المرتبطة بالأصول والخصوم الواجب إنشائها، (مثال حسابات النظام المحاسبي المالي: 274، 167....)
- بالإضافة إلى كل الحسابات التي لا تندرج ضمن الفئات المذكورة سابقا والتي تقتضي المعالجات التي نصت عليها التعليمة الوزارية رقم 2.

بصفة إستثنائية فإن حسابات المخطط المحاسبي الوطني والتي لم تحدد لها حسابات مقابلة في النظام المحاسبي المالي يمكن أن تحول مؤقتا في حساب إنتقالي الذي يمكن إستحداثه في فئة الحساب المعني.

في نهاية مرحلة إعادة المعالجة، فإن كل الحسابات الإنتقالية التي تم إحداثها يجب أن ترصد من خلال الحسابات الملائمة، وفي جميع الأحوال قبل إقفال السنة المالية 2009 وفقا للنظام المحاسبي المالي.

إن إعادة معالجة الحسابات كما في 2009/12/31، يجب أن يكون موضوع ملف موثق يعرض تفصيل كل عملية وحساب معني.

إن الحسابات الإنتقالية المستعملة في سجل التحويل سيتم حتما تحليلها وإعادة معالجتها في المرحلة الموالية (سجل إعادة المعالجة) ثم يتم ترصيد هذه الحسابات كما في 2009/12/31 وفقا للنظام المحاسبي المالي.

**6-3 معالجة الحسابات الإنتقالية:** يقتضي ترصيد كل الحسابات الإنتقالية التي تم إحداثها حسب متطلبات الإنتقال في سجل إعادة المعالجة. إن عملية إعادة المعالجة تقتضي ترصيد الحسابات الإنتقالية بواسطة حسابات النظام المحاسبي المالي الملائمة. يجب أن تقسم الحسابات الواجب تفريعها على أساس المعطيات المتاحة للمؤسسة. كما ستدمج الحسابات الواجب تجميعها طبقا للمدونة.

**رابعا- إتمام الإنتقال وإعداد الكشوف المالية 2009:** إن ميزانية النظام المحاسبي المالي لسنة 2009 " شكليا " سيسمح بإعداد الكشوف المالية لسنة 2009 وذلك لمتطلبات المقارنة مع تلك الخاصة بسنة 2010.

إن جدول سيولة الخزينة الذي سيعد لسنة 2009 (دون سنة مقارنة) سيتطلب اللجوء إلى معلومات تكميلية تستخلص عند الإقتضاء من سجلات الخزينة (الصندوق أو البنك).

ينقل جدول تغيرات الأموال الخاصة فقط رصيد الإنطلاق إلى غاية 2008/12/31 ومعطيات سنة 2009 (دون مقارنة).

إن الملحق الذي تنتقل عناصره الأساسية في ذلك الخاص بسنة 2010، سيتضمن حتما معلومات سردية، وصفية وعددية متعلقة بالإنتقال وذلك بالخصوص:

- الإجراء المتخذ (الطرق والخيارات)
- إعادة الترتيبات الحاصلة
- إعادة المعالجات الرئيسية التي تتطلب تفسيرات
- تبرير الآثار الواردة على النقل من جديد
- إعداد جدول يعرض الآثار على الأموال الخاصة

**خامسا- مراجعة العمليات المتعلقة بالإنتقال:** بالنسبة للكيانات الخاضعة للرقابة القانونية (محافظ الحسابات)، فإن الإنتقال يجب أن يكون موضوع معاينة من طرف محافظ ( أو محافظي) الحسابات في إطار مهمة خاصة طبقا لأحكام المادة 3 من القرار المؤرخ في 7 نوفمبر 1994، وذلك بوضع حيز التنفيذ الإجراءات الملائمة.

يبدي محافظ الحسابات رأيه حول الميزانية الإفتتاحية بتاريخ 2010/01/01 بمعزل عن الرأي حول الحسابات التي تم ضبطها إلى غاية 2009/12/31 في المخطط المحاسبي الوطني، كما يبدي رأيه بجميع التحفظات الخاصة التي يرى أنها ملزمة في هذا الإطار.

**سادسا- تصديق الميزانية الإفتتاحية:** بالنسبة للشركات الغير خاضعة للرقابة القانونية (محافظ الحسابات)، فإن معاينة إعادة المعالجات التي نتجت عن الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي ستتم من طرف الأجهزة النظامية.

أما فيما يخص الكيانات الصغيرة سيتم التصديق عن طريق المستغل نفسه وسيضبط بوثيقة قانونية يقوم هو بالتأشير عليها وتتضمن ميزانية الإنتقال وحساب النتائج كما يجب الإحتفاظ بهذه الوثائق بنفس الطريقة مثل الوثائق الأخرى ذات الطبعة نفسها الملزمة للكيان.

**المطلب الثالث: آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي**

ينجم عن تطبيق النظام المحاسبي المالي آثار تنظيمية يمكن ملاحظة أهمها على مستويين، على مستوى تنظيم وإدارة أنظمة المعلومات و على مستوى الهياكل التنظيمية للمؤسسة.

**أولا- تكييف أنظمة المعلومات مع المتطلبات الجديدة للمعلومة:**

يفرض الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي على المؤسسات القيام بمجموعة من التكييفات و التغييرات على مستوى أنظمة المعلومات، و يعتبر تقديم حل موحد يطبق على جميع المؤسسات بغض النظر عن محيطها أمرا مستحيلا أو غير منطقي ومن تم يجب معالجة هذه الإشكالية حالة بحالة على حسب معطيات كل مؤسسة من قبل فريق عمل يضم دائرة المالية و المحاسبة و دائرة أنظمة المعلومات. ولعل أهم المشاكل التي تواجه المؤسسة على مستوى أنظمة المعلومات هي :

- إن القوائم المالية المعدّة وفق النظام المحاسبي المالي والتي تعتبر أكثر تفصيلا مقارنة بالقوائم المالية السابقة، تتطلب حجما أكبر من المعلومات لإعدادها وهو ما يقضي بإثراء التقارير المحاسبية.
- المعلومة المحاسبية يتم حسابها أو تجميعها أو تصنيفها بإحترام القواعد والتوجيهات الجديدة وهو ما يفرض إعداد مخطط حسابات جديد ووضع الإجراءات الضرورية.

– إن النظام المحاسبي المالي يتطلب معالجات أكبر على مستوى العمليات وحجما أكبرا من المعلومات مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، ومن ثم يجب أن يكون بإمكان نظام المعلومات تسيير حجم أكبر من المعلومات مع إحترام شروط الموثوقية وآجال الإبلاغ.

و لمواجهة هذا يمكن للمؤسسات أن تلجئ إلى إحدى الإستراتيجيات التالية:

1- **إعادة بناء أنظمة معلومات جديدة:** من الجانب النظري تعتبر هده الإستراتيجية الأكثر ملائمة لأن أنظمة المعلومات المقترحة تتوفر على القدرة على تأدية جميع المهام الجديدة، و يعتبر هذا الإتجاه أن تطبيق المعايير الدولية يستلزم عناية كبيرة بأنظمة المعلومات المتأثرة لأنها تتعلق بأهم وظيفة في المؤسسة و تتحكم في حجم كبير من المعلومات.

2- **إستراتيجية الإحتواء:** تقوم المؤسسة بتكييف أنظمة معلوماتها القديمة وفق مستلزمات إنتاج المعلومة حسب النظام المحاسبي المالي و تتطلب هذه الطريقة من كل مؤسسة إعداد إستراتيجية إحتواء خاصة بها.

3- **الإستراتيجية المختلطة :** وهي الطريقة الأكثر شيوعا، حيث تتبنى المؤسسة إستراتيجية مختلطة بدلالة القيود المرتبطة بالآجال المحددة من قبل السلطات أو من قبل إدارة المؤسسة، حيث تعمل المؤسسة على إحتواء التغيرات في الأنظمة القديمة من أجل إحترام الآجال وفي نفس الوقت العمل على التحضير لأنظمة معلوماتية جديدة تجهز في وقت لاحق.

و تجدر الإشارة إلى أن معظم إستراتيجيات الإحتواء تكون مؤقتة في إنتظار إقامة حلول شاملة ودائمة، حيث أنها تتطلب مجهودات معتبرة لذلك تم تأجيلها إلى ما بعد مرحلة الأنتقال الأولي[68]

ثانيا- **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على وظيفة المحاسبة:** إن قيام النظام المحاسبي المالي على أساس المعايير الدولية للمحاسبة يشكل صعوبة بالنسبة للمحاسب، من ناحية فهم و إستيعاب المعايير و ضمان عدم حدوث تعارض فيما بين المعالجات المحاسبية المسموحة، و من تم يتعين عليه رفع مستوى

---

[68] Association nationale des directeurs financiers et de contrôle de gestion, Normes IAS/IFRS :Que faut-il faire, Comment s'y prendre, p562.

خبرته و تأهيله بما يمكنه من إبداء حكمه وتقديراته الشخصية عندما تقتضي الضرورة. كما يصبح المحاسب معني بتوسيع دائرة معارفه في مجالات أخرى أهمها[69]:

– الإقتصاد و القانون: من أجل إستيعاب مختلف العقود و العمليات وتمييز الجوهر الإقتصادي عن الشكل القانوني للمعاملة.

– المالية: من أجل تحليل التقارير الواردة من الإدارة المالية أو من أطراف أخرى كخبراء التقييم.

– اللغات: من أجل متابعة التطورات الحاصلة و الحصول على معلومات حديثة يجب أن يتحكم المحاسب في اللغة الإنجليزية، خاصة و أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يستخدمها في إصداراته.

**ثالثا- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على بعض الوظائف الأخرى:**

**1- إدارة الموارد البشرية** :[70] تعتبر هذه الإدارة من الإدارات المعنية بشكل مباشر بتطبيق النظام المحاسبي المالي من حيث طبيعة المعلومات المحاسبية التي تقوم بإنتاجها بالدرجة الأولى و من حيث تكوين الأفراد المتأثرين بهذا التطبيق بالدرجة الثانية.

تكون إدارة الموارد البشرية مسؤولة عن تجميع البيانات الخاصة بالأفراد العاملين في المؤسسة و توصيلها إلى الإدارة المسؤولة عن إنتاج القوائم المالية، و على العموم توجد ثلاث معايير تؤثر على كمية و نوعية المعلومات الخاصة بالموارد البشرية هي المعلومات القطاعيةIAS 14، منافع العاملين IAS 19، المدفوعات للعاملين على أساس السهم IFRS 2

**2- تحليل القوائم المالية** : تعتمد المهام التي يقوم بها المحلل المالي بشكل عام على المعايير المحاسبية المستخدمة من طرف المحاسب في إعداد القوائم المالية، و من ثم مقدار المعالجات اللاحقة les retraitements و الضرورية من أجل جعل المعلومات قابلة للإستخدام في حساب المؤشرات و النسب

69 Walfgang DICK, les IFRS DANS L'enseignement de la comptabilité, 26/05/2012http// :www.essec-Kpmg.net/fr/recherche/pdf/ifrs-enseignement-comptabilité.pdf.

70 Jean-luc SURUGUET, L'impact des normes IAS/IFRS pour les directions des ressources humaines, http://www.finabanque.fr.28/08/2012

الكفيلة بتحقيق الهدف من تحليل القوائم المالية[71]، ويقوم النظام المحاسبي المالي على مفاهيم و أسس تؤثر بشكل مباشر على شكل و محتوى القوائم المالية ومن ثم على تحليلها.

وعلى هذا الأساس فإن تطبيق النظام المحاسبي المالي يؤدي إلى تسهيل العمل التحضيري للمحلل المالي، و الذي يقوم به من أجل الحصول على المعلومات اللازمة لتحليل القوائم المالية، حيث أصبحت هذه المعلومات بفضل تطبيق النظام المحاسبي المالي متوفرة مباشرة في الميزانية، لأن هذه الأخيرة أصبحت تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين.

**3- مراقبة التسيير:** و يمكن تلخيص المهام الإضافية التي يؤديها مراقب التسيير بفعل إنتقال المؤسسة إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي في النقاط التالية:

- التدخل أكثر في تقديم المعلومات من أجل إعداد القوائم المالية
- المشاركة في تحديد الإيرادات، التكاليف، الأصول، الإلتزامات الخاصة بقطاعات النشاط و القطاعات الجغرافية
- المشاركة في تحديد و متابعة الوحدات المولدة للنقدية
- المشاركة في سيرورة إجراء التنبؤات الخاصة بالتدفقات النقدية، و إجراء إختبارات إنخفاض قيمة الإستثمارات و متابعة مؤشرات إنخفاض القيمة المتعلقة بالأصول و الإلتزامات[72]

## المبحث الثاني: كيفية الإنتقال على مستوى حسابات الميزانية

لقد لاحظنا من خلال الفصل الثاني أن النظام المحاسبي المالي يحمل معه العديد من التغييرات مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني سواء على مستوى الإطار المفاهيمى أو على مستوى قواعد التقييم والتسجيل أو العرض. و على كل مؤسسة جزائرية وإبتداء من 01 جانفى 2010 الإنتقال من PCN

---

[71] Akim A.TAIROU, Normes comptables internationales et diagnostic financier, http://www .n-cidf.com 28/08/2012

[72] Salustro REYDEL, Maitriser l'essentiel des IFRS, 20CCIP.pdf.28/08/2012%20proposition%http://www.enst-media.ac.ma/cpa/fixe/IFRS

الـ ى SCFلذلك فقد خصصنا هذا المبحث لعرض التغييرات الواجب القيام بها على عناصر القوائم المالية وبالتحديد حسابات الميزانية، طبقا لمبدأ التطبيق بأثر رجعي. والحسابات التي قمنا بعرضها هي:

- التثبيتات المعنوية والمادية.
- المخزونات والعقود طويلة الأجل.
- الأصول والخصوم المالية.
- منافع المستخدمين.

**المطلب الأول: التثبيتات المعنوية والمادية**

**أولا- تقييم التثبيتات المادية والمعنوية في الميزانية الإفتتاحية[73]:** عند الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي، فإن إعادة تشكيل التكلفة (المهتلكة) لبعض الأصول أو الخصوم يمكن أن يطرح صعوبات معينة. ولهذا السبب فإن المعيار الدولي الأول لإعداد التقارير المالية IFRS1 يسمح بتقييمها في الميزانية الإفتتاحية على أساس آخر غير التكلفة التاريخية والعناصر المعنية بهذا الإستثناء هي التثبيتات المعنوية والتثبيتات المادية وعقارات التوظيف حيث يسمح هذا الإستثناء للمؤسسة بإستعمال عوضا عن التكلفة التاريخية المهتلكة، إحدى التقييمات التالية:

- القيمة العادلة بتاريخ إعداد الميزانية الإفتتاحية ولكن لا يمكن إستعمال هذه الطريقة بالنسبة للتثبيتات المعنوية إلا في حالة وجود سوق نشط.
- المبلغ المعاد تقييمه قبل تاريخ الإنتقال.
- المبلغ المعاد تقييمه في حالة الدخول إلى البورصة، أو في حالة الخوصصة ...الخ، قبل تاريخ الإنتقال.

**ثانيا- التثبيتات المعنوية [74]:**

سنعالج التثبيتات المعنوية من خلال بندين أساسيين هما:

- التثبيتات المعنوية.

---

[73] **Ouvrage collectif d'un groupe de travail de l'Association Nationale des Directeurs Financiers et de Contrôle de Gestion, op.cit, p545.**

[74] **Note méthodologique de première application du système comptable financier les immobilisations incorporelles, p03→p11.**

- المصاريف الإعدادية.

**1- الإستثمارات المعنوية الظاهرة في الميزانية المعدّة وفق المخطط المحاسبي الوطني بتاريخ 2009/12/31:**

أ- **التحويل translation:** إن إعداد المؤسسة لمخطط الحسابات، يمكّنها من القيام بمقابلة عناصر التثبيتات المعنوية الظاهرة في الميزانية المعدّة وفق المخطط المحاسبي الوطني في2009/12/31 مع حسابات النظام المحاسبي المالي وجدول التوافق (tableau de concordance) أدناه يلخص النتيجة التي تتحصل عليها المؤسسة بعد تحليل وتوزيع الحسابات.

**الجدول 07: جدول توافق التثبيتات المعنوية**

| حسابات PCN | | حسابات SCF | |
|---|---|---|---|
| رقم الحساب | البيان | رقم الحساب | البيان |
| **210** | **شهرة محل** | **207** | **فارق الإقتناء** |
| **212** | **حقوق الملكية الصناعية والتجارية** | **204** | **برمجيات المعلومات وما يماثلها** |
| | | **205** | **الإمتيازات والحقوق المماثلة والبراءات والرخص والعلامات** |
| **291X** | **إهلاك الاستثمارات المعنوية** | **280X** | **إهلاك التثبيتات المعنوية** |

المصدر: **Note méthodologique de première application du système les comptable financier immobilisations incorporelles, p04.**

ويعتبر إعداد " يومية التحويل " journal de translation " أمرا إختياريا، حيث تشكل هذه الأخيرة وثيقة لترك أثر، لذلك يجب على المؤسسة الإحتفاظ بها في ملف الإنتقال.

**ب- المعالجة retraitement:** إن المعالجة التي تتعلق بالتثبيتات المعنوية تتمثل في:

**- قواعد التقييم:** التكاليف التي يجب أن تنسب إلى تكلفة حيازة التثبيتات المعنوية والتي لم تسجل كذلك حسب المرجعية السّابقة يجب أن يتم إلحاقها بالتثبيتات المعنية في إطار قواعد تقييم الأصول.

**- إعادة التقييم وإنخفاض القيمة:** اللّذان يجب أن يتما وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي، إذا كانت الشروط المطلوبة متوفرة.

**2-** المصاريف الإعدادية الظاهرة في الميزانية المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني بتاريخ 2009/12/31 : يمكن أن تتضمن ميزانية 2009/12/31 المصاريف الإعدادية التالية:

الحساب رقم 200 مصاريف متعلقة بعقد الشركة.

الحساب رقم 201 مصاريف القرض.

الحساب رقم 202 مصاريف الإستثمار.

الحساب رقم 203 مصاريف تكوين المستخدمين.

الحساب رقم 204 مصاريف سير العمل السابق لإنطلاق سير العمل.

الحساب رقم 205 مصاريف الدراسات والأبحاث.

الحساب رقم 208 مصاريف إستثنائية.

الحساب رقم 209 إطفاء المصاريف الإعدادية.

يتم معالجة المصاريف الإعدادية عند الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي وفقا لطبيعتها ومضمونها:

**أ- مصاريف إعدادية متعلقة بمصاريف حسب الطبيعة:**

الحساب رقم 200 مصاريف متعلقة بعقد الشركة.

الحساب رقم 203 مصاريف تكوين المستخدمين.

الحساب رقم 204 مصاريف سير العمل السابق لإنطلاق سير العمل.

الحساب رقم 208 مصاريف إستثنائية.

هذه الحسابات لا يتم تفعيلها وتسجل عند وجودها، كأعباء حسب الطبيعة. أما بالنسبة للإنتقال، فيتم إلغاء هذه الحسابات إضافة إلى حسابات الإطفاء مقابل الحساب 115 " الترحيل من جديد " تصحيحات ناتجة عن تغيير الطرق المحاسبية ويعتبر تسجيل ضريبة مؤجلة* أمرا ضروريا بمجرد وجود قاعدة جبائية ينتج عنها فوارق زمنية حيث تسمح الضرائب المؤجلة بإلغاء التشوهات ما بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية.

---

*** الضريبة المؤجلة عبارة عن مبلغ ضريبة على الأرباح قابل للدفع ( ضريبة مؤجلة- خصم ) أو قابل للتحصيل( ضريبة مؤجلة – أصل ) خلال سنوات مالية مستقبلية.**

وتنص المادة 169-3 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على أن المصاريف الإعدادية المسجلة سابقا أي قبل دخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ يتم تخفيضها حسب مخطط الإطفاء الأصلي. وهذا ما يؤكد بأن المصاريف السابقة حتى وإن تم تسجيلها بأثر رجعي كمصاريف فهي تبقى قابلة للتخفيض جبائيا.

إذا كانت المؤسسة تستعمل يومية التحويل بالإضافة إلى جدول التوافق فيكون التسجيل كما يلي:

**يومية التحويل:**

| ح مدين | ح دائن | البيان | مدين | دائن |
|---|---|---|---|---|
| 20904 | 24709 | إطفاء المصاريف الإعدادية<br>حساب مؤقت للإطفاء | X X X | X X X |
| | | تحويل حسابات الإطفاء | | |
| 24704 | 204 | حساب مؤقت للمصاريف الإعدادية<br>مصاريف إعدادية | X X X | X X X |
| | | تحويل المصاريف الإعدادية | | |

**يومية المعالجات:**

| ح مدين | ح دائن | البيان | مدين | دائن |
|---|---|---|---|---|
| 24709 | 24704 | حساب مؤقت للإطفاء<br>حساب مؤقت للمصاريف الإعدادية | X X X | X X X |
| | | إلغاء الحساب المؤقت للإطفاء | | |
| 115<br>133 | 24704 | ترحيل من جديد تصحيحات ناتجة عن تغيير الطرق المحاسبية<br>ضريبة مؤجلة ـ أصل<br>حساب مؤقت للمصاريف الإعدادية | X X<br>X | X X X |
| | | معالجة المصاريف الإعدادية وترصيد الحساب المؤقت للمصاريف الإعدادية | | |

**ب.مصاريف إعدادية لا تتعلق بالضرورة بمصاريف حسب الطبيعة:**

الحساب رقم 201 مصاريف القرض.

الحساب رقم 202 مصاريف الإستثمار.

الحساب رقم 205 مصاريف الدراسات والأبحاث.

على المؤسسة أن تقوم بمقابلة هذه الحسابات مع حسابات النظام المحاسبي المالي، وجدول التوافق التالي يلخص النتيجة التي يمكن الوصول إليها بعد تحليل وتوزيع الحسابات:

**الجدول08: جدول توافق المصاريف الإعدادية**

| حسابات PCN | | حسابات SCF | |
|---|---|---|---|
| **رقم الحساب** | **البيان** | **رقم الحساب** | **البيان** |
| 201 | مصاريف القرض | 169 | علاوات تسديد السندات |
| | | 2XX | حساب التثبيت المعني |
| 202 | مصاريف الاستثمار | 2XX | حساب التثبيت المعني |
| 205 | مصاريف الدراسات والأبحاث | 115 | ترحيل من جديد |
| | | 203 | مصاريف تطوير التثبيتات |
| X209 | إطفاء المصاريف الإعدادية | 28XX | اهتلاك التثبيتات مادية/معنوية |
| | | 115 | ترحيل من جديد: تصحيحات ناتجة عن تغيير الطرق المحاسبية |

المصدر: **Note méthodologique de première application du système comptable les financier immobilisations incorporelles, p09.**

– **مصاريف القرض:** المتعلقة بالأصول المؤهلة يتم إدراجها ضمن تكلفة التثبيتات المعنية، وبالنسبة للتثبيتات القابلة للإهلاك، فإنه يجب تصحيح الإهلاكات المسجلة مسبقا مقابل الحساب رقم 115.

- **مصاريف التثبيتات:** تدرج ضمن تكلفة التثبيتات المعنية.

- **مصاريف الدراسات والأبحاث:** يتم النظر في المعلومات المتوفرة بتاريخ 2009/12/31 للتأكد من توفر شروط الإعتراف بمصاريف التطوير وفي حالة عدم توفر هذه الشروط يتم إعتبار هذه المصاريف أعباء وتسجل في إطار الإنتقال ضمن الحساب 115 مع تسجيل ضريبة مؤجلة.

3- **المعلومات الواجب تقديمها في الملحق:** يجب تقديم المعلومات التالية في ملحق القوائم المالية لسنة 2009:

- الإفصاح عن مطابقة أو عدم مطابقة أحكام النظام المحاسبي المالي.
- تقديم الأسباب التي حالت دون معالجة بعض العناصر.
- الإفصاح عن الطرق المحاسبية المتبناة من أجل تقييم التثبيتات المعنوية.
- تفسير أثر تغيير الطريقة.
- تقديم جميع المعلومات الضرورية المتعلقة بالإنتقال.

**ثالثا- التثبيتات المادية [75]:** لتحقيق مبدأ قابلية المقارنة يجب أن تتم معالجة التثبيتات المادية كباقي العناصر، مع الحرص على عدم حصر هذه المعالجة في أرصدة نهاية الدورة فقط وإنما الأخذ بعين الإعتبار عمليات دورة 2009.

**1- التحويل:** إن تحويل أرصدة حسابات التثبيتات المادية من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، يتطلب في أغلب الحالات إعادة ترتيب تقوم إما على توزيع حسابات المخطط المحاسبي الوطني إلى عدّة حسابات في النظام المحاسبي المالي، أو على تجميع حسابات المخطط المحاسبي الوطني في حساب واحد للنظام المحاسبي المالي. وإنطلاقا من عملية جرد شاملة، تحدّد المؤسسة التثبيتات المادية التي يجب الإحتفاظ بها ضمن الحسابات من نفس الطبيعة وتلك التي يجب إعادة تصنيفها ضمن حسابات المخزونات أو الأعباء. ومن أجل حسن سير عملية تحويل الحسابات يجب على كل مؤسسة أن تعدّ مخطط حساباتها الخاص بها.

**الجدول 09: جدول توافق التثبيتات المادية.**

| حسابات PCN | | حسابات SCF | |
|---|---|---|---|
| **رقم الحساب** | **البيان** | **رقم الحساب** | **البيان** |
| **220** | **أراضي** | **211** | **أراضي** |
| **240** | **مباني** | **213XX** | **البناءات** |
| **241** | **المنشآت الأساسية الهيكلية** | | |
| **242** | **منشآت مركبة** | **215XX** | **المنشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية.** |
| **243** | **معدات وأدوات** | | |
| **244** | **معدات نقل** | **218XX** | **التثبيتات المادية الأخرى** |
| **245** | **تجهيزات مكتب** | | |
| **246** | **مواد التعبئة والتغليف** | | |
| **247** | **تهيئات وتركيبات** | **212XX** | **عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي** |
| | | **213XX** | **ترتيب وتهيئة البناءات** |
| | | **215XX** | **المنشآت التقنية، المعدات والأدوات** |

[75] Note méthodologique de première application du système comptable financier les immobilisations corporelles, p03→p29.

| | | | الصناعية |
|---|---|---|---|
| | | 218XX | التثبيتات المادية الأخرى |
| 250 | مباني اجتماعية | 213XX | البناءات |
| 251 | تجهيزات اجتماعية، معدات | 218XX | التثبيتات المادية الأخرى |
| 280 | إستثمارات قيد التنفيذ | 232 | تثبيتات مادية قيد الانجاز |
| | | 237 | تثبيتات معنوية قيد الانجاز |
| 290 | إهلاك الاستثمارات | 280 | إهلاك التثبيتات المادية |
| | | 281 | إهلاك التثبيتات المعنوية |
| | | 29 | خسائر قيمة التثبيتات |

المصدر: **Note méthodologique de première application du système comptable financier les immobilisations corporelles, p04.**

**2- المعالجات:** إن المعالجات الواجب القيام بها فيما يخص التثبيتات المادية تتعلق ب:

**أ.منظور المكونات:** لقد كانت التثبيتات تسجل في المخطط المحاسبي الوطني كليّة وتهتلك كذلك دون القيام بتفكيكها إلى مكوناتها المختلفة، لذلك فإنه في إطار الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي يجب معالجة التثبيتات المكوّنة من عدة عناصر هامة والتي لها مدة منفعية مختلفة أو توفر منافع إقتصادية حسب وتيرة مختلفة، وفق منظور المكونات وهو ما يفرض على المؤسسة أن تقوم بإعادة النظر في تثبيتاتها الظاهرة في ميزانية 2009/12/31، لتحديد التثبيتات الواجب معالجتها وفق منظور المكونات وهذا بالرجوع إلى الشروط التي يحددها النظام المحاسبي المالي.

وإذا ما تم تحديد هذه التثبيتات تستخرج المعلومات التالية من بطاقة التثبيتات:

- تاريخ الحيازة.
- معدل الإهلاك المطبق.
- مدة حياة التثبيت.

وبعد التحليل يتم تكوين بطاقة تقنية للتثبيت المعني. وإذا إفترضنا أننا أمام حالة بناية نحصل على جداول المعالجة التالية:

**الجدول 10: البطاقة التقنية للتثبيت**

| المكونات | مدة الحياة المتوقعة | القيمة المقدرة | الاهتلاكات | |
|---|---|---|---|---|
| | | | معدلات | أقساط |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الجدران<br>النجارة<br>التدفئة والكهرباء<br>المصعد | 40 سنة<br>25 سنة<br>20 سنة<br>10 سنة | 7200000<br>1440000<br>2400000<br>960000 | 2.50<br>4.00<br>5.00<br>10.00 | 180000<br>57600<br>120000<br>96000 |
| **المجموع** | | **12000000** | | **453600** |

المصدر: **Note méthodologique de première application du système comptable financier les immobilisations corporelles, p06**

## الجدول 11: جدول التوافق الخاص بقيمة البناية

| حسابات المخطط المحاسبي الوطني | | | حسابات النظام المحاسبي المالي | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **الحساب** | **البيان** | **المبلغ** | **الحساب** | **البيان** | **المبلغ** |
| 24000 | بناية | 12000000 | 21301 | الجدران | 7200000 |
| | | | 21302 | النجارة | 1440000 |
| | | | 21303 | التدفئة والكهرباء | 2400000 |
| | | | 21304 | المصعد | 960000 |
| | المجموع | 12000000 | | المجموع | 12000000 |

المصدر: **Note méthodologique de première application du système comptable financier les immobilisations corporelles, p06.**

## الجدول 12 : جدول التوافق الخاص بالاهتلاكات

| حسب المخطط المحاسبي الوطني | | | حسب النظام المحاسبي المالي | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **الحساب** | **البيان** | **المبلغ** | **الحساب** | **البيان** | **المبلغ** |
| 294000 | اهتلاك البناية | 6000000 | 281300 | اهتلاك البناية | 6000000 |

المصدر: **Note méthodologique de première application du système comptable financier les immobilisations corporelles, p07.**

– **تفكيك الإهلاكات:** يتعلق الأمر بمعالجة الإهلاكات المسجّلة في 2009/12/31 بإعادة تشكيل مبالغ

الإهلاكات التي كان من الممكن تسجيلها بإستعمال طريقة المكونات.

## الجدول 13 : جدول معالجة الإهلاكات

| حسب المخطط المحاسبي الوطني | | | حسب النظام المحاسبي المالي | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **الحساب** | **البيان** | **المبلغ** | **الحساب** | **البيان** | **المبلغ** |
| 294000 | اهتلاك البناية | 6000000 | 281301 | الجدران | 3600000 |
| | | | 281302 | النجارة | 1152000 |
| | | | 281303 | التدفئة والكهرباء | 2400000 |
| | الأثر الناتج يسجل في الترحيل من جديد | 2112000 | 281304 | المصعد | 960000 |
| | المجموع | 8112000 | | المجموع | 8112000 |

المصدر: **Note méthodologique de première application du système comptable financier les immobilisations corporelles, p07.**

### يومية المعالجة:

| رقم الحساب | | البيان | المبالغ | |
|---|---|---|---|---|
| مدين | دائن | | مدين | دائن |
| 281300 | | اهتلاك البناية | 6000000 | |
| 115213 | | ترحيل من جديد | 2112000 | |
| 133213 | | ضريبة مؤجلة أصل | 528000 | |
| | 281301 | الجدران | | 3600000 |
| | 281302 | النجارة | | 1152000 |
| | 281303 | التدفئة والكهرباء | | 2400000 |
| | 281304 | المصعد | | 960000 |
| | 115213 | ضريبة مؤجلة أصل | | 528000 |

المصدر: Note méthodologique de première application du système comptable financier les immobilisations corporelles, p08.

ب- **قطع الغيار:** إن قطع الغيار كانت تسجل حسب المخطط المحاسبي الوطني ضمن المخزونات، ولكن بتطبيق الأحكام المتضمنة في النظام المحاسبي المالي، فإن قطع الغيار ومعدات الصيانة الخاصة تسجل كتثبيتات مادية إذا كان:

- استعمالها مرتبط بتثبيتات مادية أخرى.
- إذا كانت المؤسسة تنوي إستعمالها لأكثر من سنة واحدة.

هذا الإختلاف الموجود ما بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي فيما يتعلق بمعالجة قطع الغيار يفرض على المؤسسات أن تقوم في إطار عملية الإنتقال بتحديد قطع الغيار ومعدات الصيانة الخاصة التي تم تسجيلها كمخزونات ليتم إعادة معالجتها وفق ما يقتضيه النظام المحاسبي المالي. حيث يتم التمييز ما بين:

- قطع الغيار الخاصة: والتي لا يتم إهتلاكها إلا إذا تم إستخدامها الفعلي.
- قطع غيار الحماية: التي يجب إهتلاكها بمجرد حيازتها على مدة مساوية لمدة إهتلاك التثبيت الأصلي.

والتسجيلات تكون كما يلي:

**يومية التحويل:**

| رقم الحساب | | البيان | المبلغ | |
|---|---|---|---|---|
| مدين | دائن | | مدين | دائن |
| 34721 | | مخزون للمعالجة | 800000 | |
| | 31 | مواد ولوازم | | 800000 |

**التحويل إلى حساب التثبيت:**

| رقم الحساب | | البيان | المبلغ | |
|---|---|---|---|---|
| مدين | دائن | | مدين | دائن |
| 21540 | 34721 | التثبيت المعني: قطع غيار<br>مخزون للمعالجة | 800000 | 800000 |

**يومية المعالجة:**

المعالجة تتعلق بتسجيل إهتلاك قطع الغيار حيث يدرج أثر هذه المعالجة في الأموال الخاصة:

| رقم الحساب | | البيان | المبلغ | |
|---|---|---|---|---|
| مدين | دائن | | مدين | دائن |
| 115<br>133 | 281 | ترحيل من جديد تصحيحات ناتجة عن تغيير الطرق المحاسبية<br>ضريبة مؤجلة-أصل<br>إهتلاك التثبيتات | 240000<br>80000 | 320000 |

**ج.التثبيتات الغير مستعملة:** إن التثبيتات غير المستعملة نتيجة وضعها خارج الخدمة والتي يمكن أن تكون موجهة:

- إما للبيع بعد تفكيكها.
- أو إستعمالها كقطع غيار لمعدات أخرى.

يجب أن يتم تسجيلها ضمن الحساب 36 مخزونات متأتية من التثبيتات، أما باقي التثبيتات غير المستعملة والتي لا تتعلق بالنقطتين أعلاه فيتم الإحتفاظ بها ضمن الأصول عند الإنتقال مع تقديم معلومات في الملحق على أن تخضع للمعالجة المناسبة بعد الإفتتاح على حسب ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي فيما يتعلق بخروج الأصول.

**د- التثبيتات المستعملة والمهتلكة كليا:** بالنسبة للتثبيتات التي تساوي قيمتها المحاسبية الصفر في تاريخ الإنتقال والتي لا تزال تقدم منافع إقتصادية للمؤسسة، فإن معالجتها تكون إما بإعادة تحديد مخطط إهتلاكها أو عن طريق إعادة تقييمها.

**هـ عقارات التوظيف:** عند الإنتقال يجب على المؤسسات أن تقوم بالتمييز ما بين التثبيتات المادية وعقارات التوظيف وبالنسبة لتقييم عقارات التوظيف يمنح النظام المحاسبي المالي إمكانية إستعمال:

إما طريقة التكلفة، التي تستند على طرح مجموع الإهتلاكات وخسائر القيمة من التكلفة التاريخية أو طريقة القيمة العادلة.

- المعالجة طبقا لطريقة التكلفة المهتلكة:

**يومية التحويل:**

في يومية التحويل يتم تحويل التثبيتات المادية والإهتلاكات إلى الحسابات المناسبة في النظام المحاسبي المالي:

| رقم الحساب | | البيان | المبلغ | |
|---|---|---|---|---|
| **مدين** | **دائن** | | **مدين** | **دائن** |
| **2130** | | **عقار توظيف (بناية)** | **8000000** | |
| | **240** | **بناية** | | **8000000** |
| **2940** | | **إهتلاك البناية** | **4000000** | |
| | **28130** | **إهتلاك عقار التوظيف** | | **4000000** |

**و.مصاريف القرض والإستثمار:** إن هذه المصاريف التي كانت تظهر وفق المخطط المحاسبي الوطني ضمن الحسابين 201 " مصاريف القرض " و202 " مصاريف الإستثمار " والتي تنسب مباشرة لحيازة أو إنشاء أو إنتاج أصل يتطلب مدة طويلة في تحضيره ليكون جاهزا للإستعمال أو البيع، يتم إدراجها ضمن تكلفة ذلك الأصل إذا كان بالإمكان تحديدها وكانت تستجيب لشروط الإدراج.

**ز- التثبيتات في إطار الإيجار التمويلي:** في إطار الإنتقال يجب على المؤسسات (مؤجر أو مستأجر) أن تقوم بجرد عقود إيجارها من أجل التمييز ما بين عقود الإيجار البسيطة وعقود الإيجار التمويلية. إن عقود الإيجار البسيطة لا تخضع لأية معالجة بتاريخ2009.12.31 على عكس عقود الإيجار التمويلية التي يجب معالجتها كما يلي:

**عند المستأجر:**

- يسجل التثبيت موضوع الإيجار مقابل ديون مالية (الحساب 167) بأقل قيمة بين القيمة العادلة ومجموع المدفوعات الدنيا المحيّنة.

- يسجل الجزء المتعلق برأس المال "capital" مقابل (الحساب 115 ترحيل من جديد) مع تشكيل ضريبة مؤجلة-خصم.

- حساب وتسجيل إهتلاكات التثبيتات مقابل (الحساب 115) على المدة الأقصر ما بين المدة المنفعية ومدة الإيجار مع إستنتاج ضريبة مؤجلة.

**معالجة عقد الإيجار:**

| رقم الحساب | | البيان | المبلغ | |
|---|---|---|---|---|
| مدين | دائن | | مدين | دائن |
| 21x | 167 | حساب التثبيت المعني<br>ديون الإيجار التمويلي | X X X | X X X |

**معالجة الإيجار:**

| رقم الحساب | | البيان | المبلغ | |
|---|---|---|---|---|
| مدين | دائن | | مدين | دائن |
| 167 | 115<br>134 | ديون الإيجار التمويلي<br>ترحيل من جديد: تصحيحات ناتجة عن تغيير الطرق المحاسبية<br>ضريبة مؤجلة- خصم | X X X X | X X<br>X X |

**معالجة الاهتلاكات:**

| رقم الحساب | | البيان | المبلغ | |
|---|---|---|---|---|
| مدين | دائن | | مدين | دائن |
| 115<br>133 | 281 | ترحيل من جديد: تصحيحات ناتجة عن تغيير الطرق المحاسبية<br>ضريبة مؤجلة- أصل<br>اهتلاك التثبيت المعني | X X<br>X X | X X X X |

**ح- إعادة التقييم:** إنطلاقا من القواعد العامة للتقييم، تسجل التثبيتات في المحاسبة بالتكلفة التاريخية، مطروحا منها مجموع الإهتلاكات ومجموع خسائر القيمة المحتملة وإذا كانت طريقة التكلفة التاريخية تشكل الطريقة المرجعية، فإن هذا التقييم يمكن مراجعته على أساس القيمة العادلة بتاريخ الإنتقال إذا كانت شروط إعادة التقييم متوفرة. ومن ثم يجب على كل مؤسسة إختارت هذه الطريقة بتاريخ الإنتقال أن تتأكد من أن الشروط المرتبطة بهذه العملية متوفرة فيما يتعلق بـ:

- إعادة تقييم العناصر المعنية قد تمت بهذا التاريخ في إطار التوقعات.
- اللجوء إلى خدمات المقيمين.
- إعادة التقييم تمس جميع عناصر التثبيتات من نفس الصنف.

**ط - مصاريف التفكيك وتجديد الموقع:** عند الإنتقال، يمكن أن تتبع المؤسسة الخطوات التالية:

- تقدير مبلغ مصاريف التفكيك و/أو تجديد الموقع بتاريخ 2009/12/31.
- تحيين هذا المبلغ.
- معالجة الإهتلاكات مع أثر ضريبة مؤجلة.

ي- **مؤونات الأعباء واجبة التوزيع على عدة سنوات والمرتبطة بالتثبيتات:** لقد كانت بعض مؤونات الأعباء واجبة التوزيع على عدة سنوات تسجل حسب المخطط المحاسبي الوطني في الحساب 195 من أجل مواجهة الأعباء التي تبعا لطبيعتها ومبلغها لا يمكن تحميلها على الدورة التي تمت فيها فقط. وهناك ثلاثة أنواع من المؤونات على الأعباء واجبة التوزيع على عدة سنوات والمرتبطة بتثبيتات مستقبلية:

- المؤونات المكوّنة لمواجهة مصاريف لاحقة تحسن الأداء.

هذه المصاريف اللاّحقة لحيازة التثبيتات والتي تحسن أداء الأصل يجب أن يتم إدراجها من الآن فصاعدا ضمن قيمة الأصل أو كمكونات أصل إذا كانت تستجيب لشروط التسجيل كذلك.

- المؤونات التي لا تستجيب لمعايير التسجيل في النظام المحاسبي المالي بما أنها لا تلزم المؤسسة إتجاه الغير، يتم إلغاؤها بتاريخ الإنتقال مقابل الحساب 115 مع أثر لضريبة مؤجلة.

- المؤونات التي تتعلق بالتزامات قانونية أو ضمنية إتجاه الغير يجب الإحتفاظ بها عند الإنتقال في الحسابات المناسبة للنظام المحاسبي المالي.

**المطلب الثاني: المخزونات والعقود طويلة الأجل**

**أولا- المخزونات [76]:** عند الإنتقال يجب أخذ الإختلاف الموجود ما بين طرق تقييم المخزونات وفق المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي في الإعتبار، فوفق المرجعية المحاسبية الجديدة تعتبر المخزونات أصولا جارية مراقبة، تقدم منافع إقتصادية مستقبلية وتقيم بصورة صادقة.

**1- أثر الإنتقال على إعادة الترتيب le reclassement:** إن الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي يفرض في أغلب الحالات القيام بإعادة ترتيب الحسابات، ودراسة الجوانب التالية يسمح بحصر الأعمال الواجب القيام بها من أجل ضمان مطابقة أحكام النظام المحاسبي المالي:

---

**Les [76] Note méthodologique de première application du système comptable financier, p04→P12. stocks,**

أ- يتفرع حساب المواد واللوازم الذي كان موجودا في المخطط المحاسبي الوطني إلى حسابين في النظام المحاسبي المالي: المواد واللوازم التي تدخل مباشرة في المنتوج تصنف في الحساب 31 المواد الأولية واللوازم، وباقي اللوازم تصنف ضمن الحساب 32 تموينات أخرى.

**ب** - تصنف المنتجات الوسيطة والفضلات ضمن نفس حساب المنتجات التامة.

**ج**- إن إخراج تثبيت قابل للإهتلاك من الأصول لبيعه لا يفرض بالضرورة أن يتم تصنيفه ضمن المخزونات بإعتبار أن الهدف الأساسي من حيازته هو إستعماله بصورة دائمة، ولكن إذا تم تفكيك الأصل من أجل إستعماله كقطع غيار فإن هذه الأخيرة يجب أن تظهر في المخزونات بقيمة تقديرية تقترب من قيمتها العادلة. وتظهر في الحساب 36 مخزونات متأتية من التثبيتات مقابل الحساب 115 مع تشكيل ضريبة مؤجلة.

**2- أثر الإنتقال على تحديد التكلفة:** إن التغيرات في تحديد التكاليف يمكن أن يكون لها أثر على المعالجات،

إذا كان المستوى الحقيقي للإنتاج أقل من الطاقة العادية للإنتاج، فإن المصاريف العامة للإنتاج كمصاريف إهتلاك البنايات والتجهيزات الصناعية ومصاريف التسيير والمصاريف الإدارية المنسوبة إلى الإنتاج، تدرج ضمن تكلفة الإنتاج ويتم تفعيلها في حدود المستوى الحقيقي للإنتاج.

لقد نص النظام المحاسبي المالي على ضرورة إستبعاد الطاقة العاطلة من تكلفة الإنتاج ومن أجل ذلك يجب على المؤسسة أن تحدّد طاقتها العادية وهو ما يسمح لها بتصحيح التكاليف في حالة إستعمال طاقاتها بشكل أقل من المستوى العادي (الإستعمال غير الأمثل للطاقات الإنتاجية).

يتم تخصيص التكاليف الثابتة ضمن تكاليف التحويل على أساس الطاقة العادية لمنشآت الإنتاج، هذه الأخيرة تتمثل في الإنتاج المتوسط الذي ننتظر تحقيقه خلال فترة معينة في الظروف العادية، مع الأخذ في الإعتبار إنخفاض الطاقة حيث ترتبط الطاقة العادية بقطاع النشاط وخصوصياته.

إن تكلفة المخزونات يجب تصحيحها بالنسبة للتكاليف الثابتة على أساس:

الطاقة الفعلية

معامل التحميل العقلاني= ———————
الطاقة العادية

**3- أثر الإنتقال على تقييمات نهاية السنة:** إن تقييم المخزونات بقيمة إنجازها الصافية يجب أن يؤدي إلى الإعتراف بكل إنخفاض أو خسارة محتملة على المخزونات المملوكة من طرف المؤسسة في أعباء الدورة التي حدثت فيها الخسارة أو الإنخفاض ومن ثم فعند الإنتقال، وبإفتراض أن المؤسسة لم تسجل خسارة في حساباتها المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني يجب أن تسجل في يومية المعالجة:

| الحساب رقم | | البيان | المبلغ | |
|---|---|---|---|---|
| مدين | دائن | | مدين | دائن |
| 115<br>133 | <br><br>3931 | ترحيل من جديد: تصحيحات ناتجة عن تغيير الطرق المحاسبية<br>ضريبة مؤجلة-أصل<br>خسائر القيمة عن المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ | 12.15<br>2.85 | <br><br>15 |

**4- أثر الإنتقال على طرق تقييم المخزونات:** عند الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي، يمكن للمؤسسة أن تغير طريقة تقييم المخزونات، مثلا: عندما تكون الطريقة المستعملة غير متناسبة وأحكام النظام المحاسبي المالي كطريقة الوارد أخيرا صادر أولا مثلا نكون في هذه الحالة أمام تغيير طريقة محاسبية والتي يسجل الأثر الناتج عنها في الحساب 115.

**ثانيا- العقود طويلة الأجل[77]:** يجب القيام بمعالجة العمليات المحاسبية المتعلقة بالعقود طويلة الأجل الظاهرة في القوائم المالية لسنة2009.12.31 حسب القواعد الجديدة للتسجيل والتقييم من أجل ضمان قابلية المقارنة. وتتمثل أعمال الإنتقال المتعلقة بالعقود طويلة الأجل الظاهرة في ميزانية المؤسسة بتاريخ 2009.12.31 في التحويل والمعالجة.

**1- التحويل:** إن إعداد المؤسسة لمخطط حسابات وفق النظام المحاسبي المالي يسمح بإعداد جدول يضمن مطابقة حسابات النظام المحاسبي المالي مع المخطط المحاسبي الوطني المتعلقة بالعمليات طويلة الأجل الظاهرة في ميزانية 2009.12.31. و لقد أشرنا سابقا بأن إعداد يومية تحويل يعتبر أمرا اختياريا.

---

**77 Note méthodologique de première application du système comptable financier, Les contrats à long terme, p03→ P11.**

**2- المعالجة:** تقوم معالجة العقود طويلة الأجل على ربط الإيرادات والأعباء بالعقد المعني بها، وعند الإنتقال يمكن أن نميز وجود حالتين بالنسبة للعقود الجارية:

أ- النتيجة المتوقعة يمكن تقديرها بصورة صادقة:

- إذا كانت سلبية، فإن الخسارة الكلية للعقد يجب تسجيلها في الدورة العادية.

- إذا كانت إيجابية، فإن الإيرادات والأعباء تقدر بدلالة درجة تقدم العقد.

**ب**- لا يمكن تقدير النتيجة بصورة صادقة:

- نفترض الإيرادات مساوية إلى التكاليف المحتملة، إذا كان من المحتمل إسترجاع قيمة تساوي على الأقل التكاليف المحتملة.

- يجب أن تؤخذ الخسائر المحتملة بعين الإعتبار.

**المطلب الثالث: الأصول المالية والخصوم المالية**

**أولا- الأصول المالية[78]:**

**1- تحويل الأصول المالية:** إن المخطط المحاسبي الوطني كان يعتبر أغلبية الأصول المالية حقوق (الحساب 42) دون أن يميز ما بين الأصول المالية الجارية و غير الجارية.

إن الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي يتطلب في أغلب الحالات القيام بإعادة ترتيب الحسابات و هناك معيارين للتصنيف في إطار مدونة الحسابات:

- تصنيف الأصل المالي حسب نية المسير، مما يستلزم تسجيله إما في التثبيتات المالية و إما في القيم المنقولة للتوظيف.

- طبيعة الأصل المالي (أسهم، سندات، قروض).

و جدول التوافق التالي يعرض أمثلة عن إعادة ترتيب الأصول المالية:

---

[78] **Note méthodologique de première application les actifs et passifs financiers, .407/06/2011, p06→ p1**

**الجدول 14: جدول توافق الأصول المالية**

| الحساب PCN | البيان | الحساب SCF | البيان |
|---|---|---|---|
| 421 | سندات المساهمة | 261 | سندات الفروع المنتسبة |
| 422 | اذونات وسندات مشتركة | 506 | سندات، قسائم الخزينة و قسائم الصندوق قصيرة الأجل |
| 4231 | سندات التوظيف obligation détenue à échéance | 272 | السندات التي تمثل حق الدين الدائن |
| 4232 | سندات التوظيف (أسهم للمضاربة) | 503 | الأسهم الأخرى أو السندات المخولة حقا في الملكية |
| 4241 | قروض | 274X | القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد الإيجار التمويلي |
| 4242 | قروض للمستخدمين | 274X | قروض للمستخدمين |
| 426 | كفالات مدفوعة | 275 | الودائع و الكفالات المدفوعة |

المصدر: **Note méthodologique de première application les actifs et passifs financiers, 07/06/2011, p07.**

## 2- معالجة الأصول المالية

### أ- معالجة التثبيتات المالية

- **حالة سندات المساهمة:** عند الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، يجب على معدّي القوائم المالية القيام بفرز محفظة السندات وفي حالة وجود مساهمات مع نية بيعها لاحقا يجب أن يتم تقييمها وفق قيمتها العادلة مع إدراج الأثر في الأموال الخاصة ( الحساب 104 فارق التقييم).

- **حالة سندات مملوكة إلى غاية تاريخ الإستحقاق cas d’une obligation détenue jusqu'à échéance:** في إطار الإنتقال، يجب إحترام الخطوات التالية:

- التأكد من توجه السندات، لأنه في حالة ما إذا كانت موجهة لأغراض المضاربة يجب تصنيفها ضمن القيم المنقولة للتوظيف.
- إدراج مصاريف البنك، مصاريف الوساطة والرسوم غير المسترجعة ضمن تكلفة الحيازة.
- حساب معدل الفائدة الفعلي.
- معالجة الفوائد والتسديدات السابقة حسب معدل الفائدة الفعلي وتسجيل الفوارق ضمن الترحيل من جديد.

- الإقراضات طويلة الأجل بدون فوائد إن القيمة الإقتصادية لقرض بدون فائدة تختلف عن قيمته الإسمية، ومن ثم يجب تحديد القيمة العادلة باللّجوء إلى معدل السوق. وفي حالة الأدوات التي تتضمن تاريخ إستحقاق محدّد، يجب تحيين التدفقات النقدية المستقبلية من خلال معدل السوق ويسجل تخفيض القيمة الإسمية * بما يتناسب وجوهر العملية. هذا التخفيض للقيمة الإسمية يمثل عبئ بما أن المؤسسة تتحمله من أجل أن يستفيد الغير من منافع معينة (قرض للمستخدمين، ...الخ).

**ب- معالجة القيم المنقولة للتوظيف:** عند الإنتقال، يجب أن تقيم الأصول المالية الجارية بالقيمة العادلة في 2009.12.31 على أن يتم إدراج أثر التغيير في حساب الترحيل من جديد.

**ثانيا- الخصوم المالية[79]:**

يقترح النظام المحاسبي المالي تصنيف الخصوم المالية وفق نفس التصنيف الذي تقترحه المعايير المحاسبية الدولية حيث نميز بين نوعين من الخصوم المالية:

- الخصوم المالية المحتازة لغرض المعاملات (غير موجودة في السوق المالي المحلي).

- الخصوم المالية الأخرى (قروض بنكية، قروض سندية...الخ).

**1- تحويل الخصوم المالية:** إن إعداد المؤسسة لمخطط حساباتها وفق النظام المحاسبي المالي من شأنه أن يسمح بإعداد مطابقة حسابات الخصوم المالية الظاهرة في ميزانية 2009.12.31 المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني.

وجدول المقابلة التالي يلخص ما يمكن للمؤسسة الحصول عليه بعد تحليل وتوزيع الحسابات:

**الجدول 15: جدول توافق الخصوم المالية**

| المخطط المحاسبي الوطني | | النظام المحاسبي المالي | |
|---|---|---|---|
| رقم الحساب | البيان | رقم الحساب | البيان |
| 521 | قروض بنكية | 164 | الاقتراضات لدى مؤسسات القرض |
| 523 | قروض أخرى | 163 | القروض السندية الأخرى |
| | | 168 | قروض أخرى وديون مماثلة |
| 525 | كفالات مقبوضة | 165 | الودائع والكفالات المقبوضة |

---

* تخفيض القيمة النقدية لتقريبها أكثر من القيمة الحقيقية. يتم التطبيق العملي لهذا المفهوم خاصة في سوق القيم المنقولة وفي الأسواق المالية، بالنسبة لمختلف السندات.

[79] Note méthodologique de première application les actifs et passifs financiers, 07/06/2011, p15→ p16.

**Note méthodologique de première application les actifs et passifs financiers,** المصدر: **07/06/2011, p15.**

2- **معالجة الخصوم المالية:**

في إطار الإنتقال، يجب أن يحترم معدّوا القوائم المالية النقاط التالية:

- حذف المصاريف الثانوية (les frais accessoires) من مبلغ الدين.
- حساب معدل الفائدة الفعلي للخصم المالي.
- معالجة الفوائد والتسديدات السابقة حسب معدل الفائدة الفعلي وتسجيل الفوارق في حساب الترحيل من جديد.

**ثالثا- الأصول والخصوم المالية بالعملة الصعبة [80]:**

1- **سندات المساهمة القابلة للتجميع (les titres de participation consolidable):**

لا توجد أيّة معالجة عند التحويل.

**2- السندات الأخرى المقيّمة بالقيمة العادلة:**

أ- **السندات المتاحة للبيع:** تسجل التغيرات الناتجة عن تحويل القيمة العادلة للعملة الصعبة مقارنة بالعملة الوطنية في الأموال الخاصة في الحساب الفرعي 104 فارق التقييم.

**ب- سندات المعاملات (titres de transaction):** تسجل التغيرات الناتجة عن تحويل القيمة العادلة للعملة الصعبة مقارنة بالعملة الوطنية في الأموال الخاصة في الحساب 115 * ترحيل من جديد تصحيحات ناتجة عن تغيير الطرق المحاسبية.

**3- الحقوق أو الديون:** تسجل الفوارق الناتجة عن التحويل في الحساب 115 ترحيل من جديد تصحيحات ناتجة عن تغيير الطرق المحاسبية.

**المطلب الرابع: منافع المستخدمين**

---

[80] **Note méthodologique de première application les actifs et passifs financiers, 07/06/2011, p 18.**

* **جميع العمليات التي تؤثر على الحساب 115 ينتج عنها ضريبة مؤجلة.**

يهدف المعيار المتعلق بمنافع المستخدمين إلى إجبار المؤسسات على تكوين مؤونة للأعباء المستقبلية المحتملة والتي ستتحملها المؤسسة نتيجة المنافع المقدمة لمستخدميها، حيث ينص النظام المحاسبي المالي على ذلك بوضوح في الفقرة 1.136 منه.

**أولا- المنافع قصيرة الأجل[81]:** تتضمن المنافع قصيرة الأجل إلتزامات الدفع خلال الدورة وكذا خلال الإثنى عشر شهرا الموالية لإقفال الدورة التي تمت فيها تقديم الخدمة من قبل المستخدمين، وهي تمثل مجموع التعويضات والأعباء الإجتماعية والجبائية المرتبطة بهذه التعويضات. كما تتضمن هذه الإلتزامات كذلك:

- مجموع التعويضات المالية الممنوحة للمستخدمين بما في ذلك تلك الممنوحة للمسيرين ومختلف الأعوان مقابل الخدمات المقدمة.

- المنافع حسب طبيعتها كالسكن، والسيارة، والسلع والخدمات المجانية أو الإعانات التي يتحصل عليها المستخدمين سواء خلال النشاط أوعند التقاعد.

- الإشتراكات لصناديق الضمان الإجتماعي المرتبطة بهذه التعويضات.

- الأعباء الإجتماعية الإختيارية و الإلزامية للمستغل في إطار مؤسسة فردية.

- العطل مدفوعة الأجر مع الأعباء الإجتماعية والجبائية المرتبطة.

- تعويضات الحوافز (les primes d'intéressement) المدفوعة خلال الإثنى عشر شهرا الموالية للإقفال.

هذه المنافع الممنوحة من المؤسسة للمستخدمين، يجب تسجيلها كأعباء خلال سنة 2009 بمجرد القيام بالعمل المقابل لهذه المنافع.

إن الأعباء المتعلقة بالمنافع قصيرة الأجل المسجلة في الحسابات، وكذا الإلتزامات الظاهرة في الميزانية الختامية لسنة 2009، يجب تحويلها إلى الحسابات المقابلة لها في النظام المحاسبي المالي دون تحيين مع أثر لضريبة مؤجلة في حالات معينة.

---

[81] **Note méthodologique de première application du système comptable financier [les avantages au personnel], p03→ p04.**

- تسجيل العطل خلال سنة 2009:

| الحساب رقم | | البيان | المبلغ | |
|---|---|---|---|---|
| مدين | دائن | | مدين | دائن |
| 631<br><br> | <br>428 | أجور المستخدمين<br>المستخدمون- الأعباء الواجب دفعها | X X X<br><br> | <br>X X X |

**تسجيل المعالجة الواجب القيام به:**

| الحساب رقم | | البيان | المبلغ | |
|---|---|---|---|---|
| مدين | دائن | | مدين | دائن |
| 133<br><br> | <br>115 | ضريبة مؤجلة – أصل<br>ترحيل من جديد تصحيحات ناتجة عن تغيير الطرق المحاسبية | X X X<br><br> | <br>X X X |

**ثانيا- المنافع طويلة الأجل[82]:** إن المنافع طويلة الأجل تمثل المدفوعات التي ستتحملها المؤسسة بعد الإثنى عشر شهرا الموالية لإقفال السنة التي تمت فيها تقديم الخدمات من قبل مستخدميها. وهي عبارة عن منافع تدفع عند توقف نشاط المستخدمين وهي ملزمة بموجب القانون، أو الإتفاقات التعاقدية وتشكل إلتزامات إجتماعية لفائدة الأجراء حيث تتم تسويتها في المستقبل. تتضمن هذه الإلتزامات:

- معاشات التقاعد (les pensions de retraite).
- تعويضات التقاعد (les indemnités de retraite).
- المنافع طويلة الأجل الأخرى.

إن النظام العام للضمان الإجتماعي المطبق إجباريا في الجزائر فيما يتعلق بمعاشات التقاعد تتحمله صناديق الضمان الإجتماعي، ومن تم فإن المخاطر التقديرية (les risques actuariels) لا تتحملها المؤسسة.

في الواقع في هذا النوع من النظام المعروف بـ " الإشتراكات المحددة " لا تتحمل المؤسسة أي خطر تقديري (خطر أن الخدمات هي أقل مما كان متوقعا) و خطر الإستثمار (خطر أن الأصول المستثمرة لا تكون كافية لمواجهة الخدمات المتوقعة)، بل صناديق الضمان الإجتماعي هي التي تتحمل هذه المخاطر.

---

**[les 82 Note méthodologique de première application du système comptable financier → p08.5p0 avantages au personnel],**

وبالنسبة لتعويضات الذهاب إلى التقاعد و مكملات التقاعد والمنح والمنافع المماثلة نتيجة الذهاب إلى التقاعد يعتبر تشكيل مؤونة إجباريا إذا كانت الشروط القانونية أو الضمنية المرتبطة بتكوينها متوفرة:

- وجود إلتزام بالنسبة للمؤسسة في نهاية الدورة بدفع تعويضات الذهاب إلى التقاعد، مكملات التقاعد وباقي الإلتزامات المحددة بموجب القانون، أو الإتفاقيات التعاقدية.

- خروج محتمل للموارد.

وبالرجوع إلى أحكام النظام المحاسبي المالي فإنه ينص على ما يلي: عند كل إقفال للحسابات، يتم إثبات الإلتزامات في مجال المعاش، تكميلات التقاعد، التعويضات المقدمة بسبب الإنصراف إلى التقاعد أو منافع مماثلة ممنوحة للمستخدمين لديها و لشركائها أو وكلائها، في الحسابات في شكل مؤونات عند كل إقفال للحسابات.

**1- حالة المؤسسات التي لم تكن تشكل تعويضات الذهاب إلى التقاعد والمنافع طويلة الأجل الأخرى:**

بالنسبة للمؤسسات الملتزمة بإتفاقيات جماعية والتي لم تكن تسجل الإلتزامات المرتبطة بتعويضات الذهاب إلى التقاعد، يجب أن تخصص مؤونة لذلك.

بعد القيام بالحسابات عاملا بعامل، مع الأخذ بعين الإعتبار الفرضيات التقديرية (المتغيرات الديموغرافية والمالية) في 2009.1.1، يتم تسجيل مؤونة في يومية المعالجة مقابل حساب 115 مع أثر لضريبة مؤجلة.

**2- حالة المؤسسات التي كانت تسجل تعويضات الذهاب إلى التقاعد والمنافع طويلة الأجل الأخرى:**

إن المؤسسات التي كانت تسجل هذه المؤونات سابقا، يجب أن تقوم بتصحيحها مع أثر على حساب الترحيل من جديد في بداية ونهاية الدورة. إن التصحيح يجب أن يتم من خلال الحساب 115 ترحيل من جديد تصحيحات ناتجة عن تغيير الطرق المحاسبية مقابل حساب 153 مؤونات المعاشات والإلتزامات المماثلة.

**المبحث الثالث: كيفية الإنتقال على مستوى حسابات التسيير**

بعدما تطرقنا إلى حسابات الميزانية في المبحث الثاني خصصنا هذا المبحث إلى حسابات التسيير، مركزين على الإيرادات والأعباء خارج الإستغلال وكذا حسابات تحويل الأعباء، حيث ينبغي أن تتم إعادة معالجتها وفق قواعد النظام المحاسبي المالي. ولقد تناولنا الحسابات التالية:

بالنسبة للأعباء خارج الاستغلال:

الحساب 692 القيمة المتبقية للإستثمارات المتنازل عنها

الحساب 696 تكاليف السنوات المالية السابقة

الحساب 697 إسترجاعات من إيرادات السنوات المالية السابقة

الحساب 698 تكاليف إستثنائية

الحساب 699 مخصصات إستثنائية

بالنسبة للإيرادات خارج الإستغلال:

الحساب 796 إسترجاع تكاليف السنوات السابقة

الحساب 797 نواتج السنوات المالية السابقة

الحساب 798 نواتج إستثنائية

**المطلب الأول: الأعباء خارج الإستغلال والإيرادات المرتبطة بها**

تتمثل الأعباء خارج الإستغلال في المصاريف التي تدفعها المؤسسة أو تتحملها نتيجة لنشاط غير النشاط الذي أنشئت من أجله. وسنحاول من خلال هذا المطلب أن نبين كيفية معالجة الأعباء خارج الإستغلال خلال مرحلة الإنتقال[83]:

**أولا- الحساب 692 القيمة الباقية للإستثمارات المتنازل عنها:** إن قواعد النظام المحاسبي المالي تقضي بتسجيل عملية التنازل على التثبيتات بإظهار:

- الحساب 752 في الجانب الدائن في حالة وجود فائض قيمة عن التنازل.

- الحساب 652 في الجانب المدين في حالة وجود نقص قيمة عن التنازل.

إن الإختلاف الموجود ما بين المعالجة وفق المخطط المحاسبي الوطني والمعالجة وفق النظام المحاسبي المالي يقضي بإحترام الخطوات التالية عند الإنتقال:

---

[83] **Note méthodologique de première application du système comptable financier les charges et produits hors exploitation et comptes de transfert de charges PCN, 05/05/2011, p04→p20.**

**1- التحويل:** يتم تحويل الحسابين 692 القيمة المتبقية للإستثمارات المتنازل عنها و 792 نواتج الإستثمارات المتنازل عنها إلى حسابات مؤقتة للنظام المحاسبي المالي. وعلى سبيل المثال ولأغراض التحويل، يمكن إستعمال الحسابين 64792 و 74792 والذي يجب ترصيدهما في يومية المعالجة.

**2- المعالجة:** يتم ترصيد الحسابات المؤقتة، ويدرج الفارق الناتج عن التنازل إما في الجانب المدين لحساب 652 في حالة نقص قيمة عن التنازل أو في الجانب الدائن للحساب 752 في حالة فائض قيمة عن التنازل.

**ثانيا- معالجة الحساب 696 تكاليف السنوات المالية السابقة والحسابين 75 تحويل تكاليف الإنتاج 78 تحويل تكاليف الإستغلال :** في المخطط المحاسبي الوطني يظهر الحسابين 75 و78 في الحالات التالية:

- عند تحويل أعباء السنوات السابقة.
- عند تحويل المصاريف من إعدادية إلى عادية.

1- **الحالة المرتبطة بتحويل الأعباء المسجلة في الحساب 696 تكاليف السنوات المالية السابقة:**

في النظام المحاسبي المالي، الأعباء المرتبطة بالسنوات السابقة (أخطاء أو نسيان)، عندما تكون جوهرية يجب أن تسجل في الأموال الخاصة. وبالنسبة للإنتقال يمكن أن نميز بين حالتين:

**أ- رصيد حساب 696 ليس جوهري:** يمكن أن يتم ترحيل:

- الحساب 696 إلى الحساب المؤقت للنظام المحاسبي المالي 64796.

- المبلغ المتعلق بأعباء الدورات السابقة المدرج في الحساب 75 إلى الحساب المؤقت 7475.

- المبلغ المتعلق بأعباء الدورات السابقة المدرج في الحساب 78 إلى الحساب المؤقت 7478.

وفي هذه الحالة تقتصر المعالجة على ترصيد هذه الحسابات بجعل الحسابات المؤقتة المتعلقة بالحسابين 75 و78 مدينة مقابل الحساب المؤقت للحساب 696 في الجانب الدائن.

هذا التسجيل لا تنتج عنه ضريبة مؤجلة بإعتبار أن الأعباء المعنية قد تمت معالجتها جبائيا سنة 2009.

**ب- رصيد حساب 696 جوهري:** عندما تكون الأعباء المتعلقة بالدورات السابقة جوهرية، يتم تحويل الأعباء حسب طبيعتها إلى حسابات مؤقتة بمبلغها الإجمالي من أجل إعادة معالجتها، يسترجع جزء

الأعباء المتعلق بالدورة ضمن حسابات النظام المحاسبي المالي المعنية، أما الجزء المتعلق بأعباء السنوات السابقة فيجب معالجتها وفق ما يقتضيه النظام المحاسبي المالي فيما يتعلق بالأخطاء أو تغيير الطرق المحاسبية بالتأثير على الأموال الخاصة*.

نفرض أننا أمام الحسابين 620 مصاريف النقل و643 أداءات غير مباشرة.

| PCN | مدين | دائن | SCF | مدين | دائن |
|---|---|---|---|---|---|
| 620 | | | 64724 | | |
| 643 | | | 64745 | | |
| 696 | | | 64796 | | |
| 75 | | | 7475 | | |
| 78 | | | 7478 | | |

**المعالجة:**

| الحساب رقم | | البيان | المبلغ | |
|---|---|---|---|---|
| مدين | دائن | | مدين | دائن |
| 7475 | | حساب مؤقت للحساب 75 | X X | |
| 7478 | | حساب مؤقت للحساب 78 | X X | |
| | 64796 | حساب مؤقت ل 696 | | X X X X |

يجب إعادة معالجة حسابات الأعباء حسب الطبيعة حيث تدرج أعباء الدورة في الحسابات المعنية للنظام المحاسبي المالي وأعباء الدورات السابقة تظهر في الأموال الخاصة.

| الحساب رقم | | البيان | المبلغ | |
|---|---|---|---|---|
| مدين | دائن | | مدين | دائن |
| 624 | | مصاريف النقل | X X | |
| 645 | | ضرائب أخرى ورسوم | X X | |
| 115 | | ترحيل من جديد | X X | |
| | 64724 | حساب مؤقت للحساب 624 | | X X X |
| | 64745 | حساب مؤقت للحساب 645 | | X X X |

هذه المعالجة لا تنشأ عنها ضرائب مؤجلة أصول أو خصوم في ميزانية 2009.12.31 نسخة النظام المحاسبي المالي.

* يمكن أن تكون المؤسسة قد سجلت خطأ أعباء الدورة مباشرة في الحساب 696 دون المرور بحسابات الأعباء حسب طبيعتها وفي هذه الحالة نقوم بتحويل الحساب 696 إلى حساب مؤقت وإعادة معالجته في الحساب 115 إذا كان المبلغ جوهريا. أما إذا لم يكن المبلغ جوهريا يمكن ترحيله إلى " الحساب 658 أعباء أخرى للتسيير الجاري ".

**2- الحالة المتعلقة بتحويل الأعباء غير القابلة للتفعيل في النظام المحاسبي المالي والمسجلة كمصاريف إعدادية في المخطط المحاسبي الوطني:** يتم تحويل حسابات الأعباء حسب طبيعتها إلى حسابات النظام المحاسبي المالي المعنية والحسابات 75، 78 و699 إلى الحسابات المؤقتة.

إن معالجة حسابات الميزانية يقوم على ترصيد الحسابات المؤقتة " إطفاء المصاريف الإعدادية " و" مصاريف إعدادية " بعكسها، أما الفارق الذي لم يطفئ فإنه يرصد بالحساب 115 بجعله مدينا والتسجيل المحاسبي سبق وأن أشرنا إليه عند تناولنا للتثبيتات المعنوية.

أما بالنسبة لحسابات التسيير فتعالج بجعل الحسابات المؤقتة للحسابين 75 و78 مدينة مقابل الحساب المؤقت للحساب 699 والفارق يرصد بالحساب 115.

الإختلافات ما بين القانون المحاسبي والأحكام الجبائية الصادرة عن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 (المادة 08) ينتج عنه فوارق زمنية تستوجب تسجيل ضريبة مؤجلة أصول.

تسجل معالجة حسابات التسيير كما يلي:

| حساب مدين | حساب دائن | البيان | مدين | دائن |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| 7475 | | حساب مؤقت ل75 | X X X | |
| 7478 | | حساب مؤقت ل 78 | X X X | |
| | 115 | ترحيل من جديد | | X X X |
| | 64799 | حساب مؤقت ل 699 | | X X X |

**3- الحالة المتعلقة بتحويل الأعباء المسجلة عند تكوين مؤونات الأعباء والخسائر:** للتذكير بقواعد المخطط المحاسبي الوطني، فإن حسابات مؤونات الأعباء والخسائر يتم تصحيحها عند نهاية كل دورة:

- عن طريق حساب المؤونات المعني 685 مخصصات المؤونات أو 699 مخصصات إستثنائية في الجانب المدين، عندما يجب الرفع من مبلغ المؤونة.

- عن طريق الحساب 796 إسترجاع تكاليف السنوات السابقة عندما يجب التخفيض من مبلغ المؤونة أو إلغائها.

إن الأعباء التي كانت موضوع مؤونات، تسجل في حساب الصنف 06 المعني عند حدوثها، كما يسجل الحساب 75 تحويل أعباء الإنتاج أو الحساب 78 تحويل أعباء الإستغلال في الجانب الدائن مقابل حساب

المؤونة المعني في الجانب المدين إما بمبلغ المؤونة إذا كان المبلغ أقل أو يساوي الأعباء الفعلية أو بمبلغ يساوي إلى هذه الأعباء إذا كانت المؤونات أكبر من الأعباء.

إن تحويل حسابات الأعباء (61، 62، 63....) وحسابات تحويل الأعباء (75،78) وكذلك الحساب 796 عندما يكون مبلغ المؤونة أكبر من الأعباء، يمكن القيام به في حسابات مؤقتة حيث يتم ترصيدها خلال مرحلة المعالجة.

**أ- حالة المؤونة أكبر من الأعباء:** في هذه الحالة يجب ترحيل حسابات المخطط المحاسبي الوطني، الحساب 6X والحسابين (75 أو 78) والحساب 796 إلى الحسابات المؤقتة المعنية كما يلي:

| PCN | مدين | دائن | SCF | مدين | دائن |
|---|---|---|---|---|---|
| **6X** | | | **647X** | | |
| **796** | | | **74796** | | |
| **75 أو 78** | | | **7475 أو 7478** | | |

**التسجيل المتعلق بالمعالجة:**

| الحساب رقم | | البيان | المبلغ | |
|---|---|---|---|---|
| مدين | دائن | | مدين | دائن |
| **7475 أو 7478** | | **حساب مؤقت للحساب 75 أو 78** | **X X X** | |
| | **647X** | **حساب مؤقت لحساب التكاليف المعني** | | **X X X** |

**ومن ثم:**

| الحساب رقم | | البيان | المبلغ | |
|---|---|---|---|---|
| مدين | دائن | | مدين | دائن |
| **74796** | | **حساب مؤقت لـ796** | **X X X** | |
| | **78** | **استرجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات** | | **X X X** |

هذه التسجيلات لا ينتج عنها ضرائب مؤجلة، الإيرادات والأعباء المعنية سبق وأن خضعت للمعالجة الجبائية سنة 2009.

**ب- الأعباء أكبر من المؤونة:**

| PCN | مدين | دائن | SCF | مدين | دائن |
|---|---|---|---|---|---|
| **6X** | | | **647X** | | |
| **75أو78** | | | **7475أو7478** | | |

**تسجيل المعالجة:**

| رقم الحساب | | البيان | المبلغ | |
|---|---|---|---|---|
| مدين | دائن | | مدين | دائن |
| **7475 أو 7478** | | **حساب مؤقت للحساب 75 أو 78** | **X X X** | |
| | **6X** | **حساب المصاريف المعنية** | | **X X X** |
| | **647X** | **حساب مؤقت للمصاريف المعنية** | | **X X X** |

**ثالثا- معالجة الحساب 697 إسترجاعات من إيرادات السنوات المالية السابقة:** إن الحساب 697 إسترجاعات من إيرادات السنوات المالية السابقة يستقبل مبلغ الإيرادات المسجلة خلال السنوات السابقة والتي تم إلغاؤها خلال الدورة. أما في النظام المحاسبي المالي، فإن معالجة الأخطاء أو النسيان عندما تكون جوهرية يجب أن يكون بالتأثير على الأموال الخاصة. ومن ثم وفي إطار معالجة الحساب 697 يتم إيداعه في الحساب المؤقت 64797 ليرصد فيما بعد مقابل الحساب 115. وعندما لا يكون رصيد هذا الحساب جوهريا، فإنه يمكن ترحيله مباشرة إلى حساب الإيرادات المعني.

**رابعا- معالجة الحساب 698 أعباء إستثنائية:** الحساب 698 أعباء إستثنائية يستقبل الأعباء غير المسجلة في حسابات أخرى حيث يمكن أن يتضمن: خسائر الصرف، غرامات، فوارق المخزونات، فوارق التسديد.

**مثلا:** بالنسبة لفوارق الصرف يتم تحويلها من الحساب 698 (PCN) إلى الحساب 666 خسائر الصرف (SCF). بالنسبة للغرامات يتم تحويلها من الحساب 698 (PCN) إلى الحساب 656 الغرامات والعقوبات والإعانات الممنوحة والهبات والتبرعات (SCF).

**خامسا- معالجة الحساب 699 مخصصات إستثنائية:**

الحساب 699 مخصصات إستثنائية ينشأ من:

- مؤونات الخسائر المحتملة.
- مؤونات نقص المخزون.
- مؤونات تدني قيم الحقوق.

تحويل الحساب 699 في حالة مؤونات الخسائر المحتملة، مؤونات نقص المخزون، مؤونات تدني قيم الحقوق:

في هذه الحالة، يتم تحويل الحساب 699 إلى حسابات النظام المحاسبي المالي المعنية:

- مؤونات الخسائر المحتملة يتم ترحيلها إلى الحساب 686 في النظام المحاسبي المالي مخصصات الإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة.

- مؤونات تدني قيم المخزون والحقوق يتم ترحيلها إلى الحساب 685 مخصصات الإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة و الأصول الجارية.

**المطلب الثاني: الإيرادات خارج الإستغلال**

تتمثل الإيرادات خارج الإستغلال في الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة نتيجة نشاط خارج النشاط الذي أنشئت من أجله. ويمكن أن يظهر في الميزانية العامة لسنة 2009/12/31 إيرادات خارج الإستغلال، ومن ثم يجب تحويلها وفق ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي. وفيما يلي كيفية معالجة الإيرادات خارج الإستغلال خلال مرحلة الإنتقال[84]:

**أولا- معالجة الحساب 796 إسترجاع تكاليف السنوات السابقة:** يستقبل الحساب 796 إسترجاع تكاليف السنوات السابقة مبلغ الأعباء المسجلة خلال الدورات السابقة والتي يتم إلغاؤها خلال الدورة. فهو بذلك يستقبل الأعباء المسجلة خطأ خلال السنوات السابقة وكذا الإسترجاعات على مؤونات السنوات السابقة.

**1- التحويل:** الحساب 796 يتم تحويله إلى الحساب المؤقت 74796 ومن ثم تتم معالجته.

3- **المعالجة:** في النظام المحاسبي المالي، تسجل الإسترجاعات على المؤونات التي أصبحت دون معنى في الحساب 78 إسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات ، أما تصحيح الأخطاء أو النسيان يتم تسجيلها عندما تكون جوهرية في الأموال الخاصة. وبذلك يسجل الجزء المتعلق بإسترجاع المؤونات في الحساب المعني في النظام المحاسبي المالي: 78 إسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات والباقي، إسترجاع أعباء السنوات السابقة يتم معالجته بالتأثير على الأموال الخاصة بتسجيله في الحساب 115.

---

[84] **Ibid, p15→ p20.**

| الحساب رقم | | البيان | الحساب رقم | |
|---|---|---|---|---|
| مدين | دائن | | مدين | دائن |
| 74796 | | حساب مؤقت للحساب 796 | X X X X | |
| | 115 | ترحيل من جديد | | X X |
| | 78 | استرجاع المؤونات | | X X |

هذا التسجيل لا تنتج عنه ضرائب مؤجلة خصوم أو أصول في ميزانية 2009.12.31 نسخة النظام المحاسبي المالي وإذا كان رصيد الحساب 796 غير جوهري يمكن ترحيله مباشرة إلى الحساب 78 في النظام المحاسبي المالي إذا كان الأمر يتعلق بتصحيح مؤونة، وإلا فيسجل في الجانب الدائن لحساب الأعباء المعني.

**ثانيا- معالجة الحساب 797 نواتج السنوات المالية السابقة:** يستقبل الحساب 797 إيرادات السنوات السابقة مبلغ الإيرادات المسجلة خلال الدورة والتي تتعلق بدورات سابقة.

1- **التحويل:** في النظام المحاسبي، يتم تسجيل الأخطاء والنسيان عندما تكون جوهرية في الأموال الخاصة، وفيما يتعلق بإيرادات السنوات السابقة والتي يكون رصيدها جوهريا يتم ترحيلها إلى الحساب المؤقت 74797 ومن ثم معالجتها.

**2- المعالجة:**

| الحساب رقم | | البيان | المبلغ | |
|---|---|---|---|---|
| مدين | دائن | | مدين | دائن |
| 74797 | | حساب مؤقت للحساب 797 | X X X | |
| | 115 | ترحيل من جديد | | X X X |

**ثالثا- معالجة الحساب 798 إيرادات إستثنائية:** يستقبل الحساب 798 إيرادات إستثنائية مبلغ الإيرادات غير المسجلة في حسابات أخرى حيث يمكن أن يتضمن: أرباح الصرف، فوارق التسديد، فوارق المخزونات، أقساط إعانات الإستثمار المسجلة في النتيجة.

**مثلا:** بالنسبة لفوارق أرباح الصرف يتم تحويلها في إطار عملية الإنتقال من الحساب 798 (PCN) إلى الحساب 766 أرباح الصرف (SCF).

بالنسبة لأقساط إعانات الإستثمار يتم تحويلها من الحساب 798 إلى الحساب 754 أقساط إعانات الإستثمار المحولة لنتيجة السنة المالية (SCF).

## المبحث الرابع: تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية

### المطلب الأول : تحديات الإنتقال للنظام المحاسبي المالي.

إن المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بصفة عامة تعيش واقعا يخلق نوعا من التحدي أمام تطبيق هذا النظام المحاسبي المالي في ظروف ملائمة، ولا ربما من بين التحديات التي تواجه المؤسسات الجزائرية في تطبيق هذا النظام نجد على العموم :

- حداثة النظام و عدم توفر الخبرات اللازمة التي تشرف على تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- نقص المراجع وعدم توفر دليل محكم للنظام المحاسبي المالي الذي يساعد العاملين في مهنة المحاسبة على تطبيقه.
- العديد من الخبراء و المحاسبين و الأكاديميين و الطلاب لا يعرفون عن هذا النظام الشيء الضروري للتكيف معه.
- نقص البرمجيات للنظام المحاسبي المالي التي من شأنها المساعدة على تطبيقه.
- صعوبة تأقلم المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي نظرا لحداثته و عدم توفر الوقت الكافي حتى تتمكن من التكيف معه نظرا لأن المؤسسات الجزائرية قد إعتادت على المخطط المحاسبي الوطني منذ سنة 1975.
- وضعت المعايير المحاسبية الدولية و المعلومة المالية أساسا لتطبق في المؤسسات الكبيرة المتداولة أسهمها في البورصة بينما في الجزائر لا توجد سوق مالية فعالة.
- تلزم المعايير المحاسبية الدولية و المعلومة المالية مستوى عالي من الإفصاح و الشفافية في نشر المعلومة، بينما غالبية المؤسسات الجزائرية تبنت مبدأ السرية ومحدودية نشر المعلومة.
- إن أنظمة التسيير في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ضعيفة جدا و غير متنوعة، ويعتبر نظام المحاسبة العامة الركيزة الأساسية للرقابة، فكيف يمكن تغيير نظام بين عشية وضحها، بينما يشير الواقع العملي الدولي أن كثير من الدول التي عملت على تبني معايير المحاسبة الدولية، قد إعتمدت على التدرج في عملية التطبيق و التوافق مع واقعها الإقتصادي الخاص، وحتى تتمكن المؤسسات الجزائرية من التنقل

التدريجي وتأهيل الموارد البشرية وعدم تحمل تكلفة باهظة في عملية الإنتقال، يجب عليها الإسترشاد بهذه النماذج.

- إرتفاع تكاليف الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي بالنسبة إلى بعض المؤسسات الجزائرية خاصتا الصغيرة و المتوسطة.

- غياب الرابط بين المحاسبة و الجباية، فهذا الإتصال يبرر بالرغبة في مراقبة المؤسسة و تفادي التهرب الجبائي، كما أن القوانين التكميلية الداعمة لتطبيق هذا النظام مثل القوانين الجبائية لا تزال غائبة. [85]

**المطلب الثاني: العوائق الخاصة بتطبيق النظام المحاسبي المالي**

الجدول رقم 16 : يمثل بعض العوائق الخاصة بتطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية

| | العراقيل الممكنة بالنسبة للمؤسسات الجزائر |
|---|---|
| المخزونات | لا توجد أسواق واضحة للسلع والمواد لمقارنة أسعارها عند نهاية السنة مع سعر التكلفة |
| التغيرات في السياسات المحاسبية | إنعدام أسواق مالية تسمح للمؤسسة بتغيير سياساتها المحاسبية قصد تحقيق أهداف خاصة،مع تقييم نتائج ذلك |
| تكاليف البحث و التطوير | ضعف هذا البند في المؤسسات الجزائرية |
| عقود الإنشاء | إن العقود التي تنجزها المؤسسات هي عقود لفائدة الدولة،ومبلغها معروف ولا تحقق فيها أية خسائر،وهذا المعيار لا يجب تطبيقه إلا في حالات نادرة |
| آثار التغير في الأسعار | عدم وجود هيئة مستقلة تحدد التغير السنوي في الأسعار(هل معدل التضخم المعلن عنه من طرف الجهة الحكومية، أم الواقعي والفعلي) ؟ |
| عقود الإيجار | رغم أهمية المعيار،إلا أنه في الواقع الجزائري،المشكلة الأساسية في وجود سعرين للإيجار : السعر الحقيقي والسعر المصرح به |

[85] مداني بلغيث ، النظام المحاسبي المالي الجديد (NSCF) وبيئة المحاسبة في الجزائر، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدوليةIAS-IFRS ، 13-15 أكتوبر2009، ص 8-9

| آثار التغيرات في أسعار صرف العملات | رغم أهمية هذا المعيار،وإمكانية المؤسسة في إستعمال تغيرات سعر صرف العملات كوسيلة لتنويع العملات المتعامل بها،إلا أنه بالنسبة للمؤسسات الجزائرية ليس لها خيار العملة،إنما البنك المركزي هو الذي يحدد لها العملة، وهي محصورة بين عملتين :الأورو أو الدولار. |
|---|---|

المصدر: من إعداد الطالب.

هذه بعض الأمثلة التي تجعل من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في ظل مثل هذا الإقتصاد لا تؤدي بالضرورة إلى قوائم مالية ذات نوعية جيدة، وأكبر سبب لذلك هو الغياب الفعلي للبورصة لأنها هي المحرك الفعلي للإقتصاد، إن هذه الصور القاتمة لا تعني عدم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، لأنه هناك بعض المعايير الممكنة للتطبيق، يجب فقط توفير بعض الشروط الأساسية لذلك مثل : تفعيل البورصة، القضاء على سعر الإيجار الوهمي (الغير الحقيقي) ، وغيرها[86].

**المطلب الثالث : الإنتقادات الموجهة للقوائم المالية**

ولا تخلو القوائم المالية من إنتقادات توجه إليها بسبب عمليتي القياس والتحقيق اللتان تعتبران المشكلتان الأساسيتان المزمنتان في المحاسبة، ويمكن تلخيص هذه الإنتقادات فيما يلي :

**أولا- إستخدام بدائل محاسبية متعددة مقبولة قبولاً عاماً وتم إقرارها بموجب المعايير المحاسبية الدولية** تزخر المحاسبة ببدائل محاسبية متعددة للمعالجة يؤدي تطبيقها إلى الوصول إلى نتائج مختلفة لأنها لا تتعلق بعرض المعلومات فحسب، بل بمعالجة البيانات للوصول إلى المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، وبذلك فيكون متخذ القرار أمام معلومات تقود إلى إختلاف نتيجة الأعمال وإلى تحقيق صراع في القرارات المتخذة ومن الأمثلة على هذه البدائل :

– تقدير مخزون آخر المدة :حيث أن طريقتين لتقدير مخزون آخر المدة وتعتبر كلاهما مقبولة قبولاً عاماً وهي First in First out (FIFO) و التكلفة المتوسطة المرجحة Weighted Average، ويمكن بتطبيق الطريقتين السابقتين الوصول إلى أرقام مختلفة لتكلفة مخزون آخر المدة وتكلفة البضاعة

---

[86] مختار مسامح،النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل ، الملتقى الدولي الاول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية –تجارب تطبيقات وافاق،17-18 جانفي 2010، القطب الجامعي الجديد الشط.

المباعة إلا إذا تم إفتراض ثبات أسعار البضاعة وهو إفتراض نادر الحدوث، فعند ذلك لا يوجد إختلاف في الرقم الذي يمثل مخزون آخر المدة بغض النظر عن أسلوب التقييم، كذلك لا يوجد جدوى من تطبيق مثل هذه الطرق على مدى عمر المنشأة الطويل حيث ما يتم عدم تحميله لسنة معينة، فإنه يتم ترحيله للسنة التالية وقد أقرت هذه الأساليب بموجب المعيار المحاسبي الدولي $IAS_2$ المتعلق بالمخزون Inventories

– تقدير المدينين وما يتعلق بها من مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها حيث يتم تقدير المدينين بالقيمة القابلة للتحقق Net Realizable Value (NRU)، ويعتمد أحد أسلوبين في إعداد الديون، إما الطريقة غير المباشرة بتكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها، وهذا المخصص يتم أيضاً تقديره بأحد الأسلوبين، إما مدخل قائمة الدخل (نسبة من المبيعات)، أو مدخل الميزانية ( ويتضمن أيضاً أسلوبين هما تقدير المخصص بنسبة من المدينين أو حسب أعمار الديون)، وكل بديل من هذه البدائل يقود إلى نتائج مختلفة عن البدائل الأخرى، بالرغم من أن محور التقدير في النهاية هو القيمة القابلة للتحقيق من رصيد المدينين.

**ثانيا- تعدد أسس قياس بنود القوائم المالية:** ومعلوم أنه قد تم الإسلاف له أن القياس Measurement يعتبر من المشاكل المحاسبية القديمة المتجددة، حيث يوجد أساليب قياس متعددة تضمنتها الأعراف والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وأقرتها كذلك معايير التقارير المالية الدولية IFRS في نصوصها، وليس من السهولة التخلص من المشاكل المتعلقة بالقياس حيث أن بدائل القياس المتعددة لا يوجد منها إلا بديل واحد يتمتع بالقبول العام هو بديل التكلفة التاريخية Historial Cost وهو أحد الأساليب التي تضمنها إطار إعداد وعرض القوائم المالية حيث يتم إثبات الأصول والإلتزامات بتكلفتها عند حدوثها ثم يصرف النظر عن أي تغيرات في قيمتها السوقية، وهو بحد ذاته يعتبر أحد الإنتقادات الرئيسية التي توجه للمحاسبة لأنه ينبني إفتراض عدم تغيير التكلفة التي تم إثباتها عند إقتناء الأصل وغض النظر عن أي تقلبات تحدث في أسعار مثل هذه الأصول، ومن بدائل القياس الأخرى التي أقرتها معايير التقارير المالية الدولية IFRS إضافة إلى بديل التكلفة التاريخية البدائل التالية :

– صافي القيمة البيعية Net Setting Price (NSP) وورد هذا البديل في المعيار $IAS_{36}$ المتعلق بالإنخفاض في قيمة الأصول Impairment of Assets.

– صافي القيمة القابلة للتحقيق Net Realizable Value (NRC) وورد هذا البديل في المعيار المحاسبي الدولي $IAS_2$ المتعلق بالمخزون [$8_2$] Inventorres.

– القيمة العادلة Fait Value ووردت في معظم المعايير المحاسبية الدولية مثل المعيار المحاسبي الدولي $IAS_{16}$ المتعلق بالممتلكات، المنشآت والمعدات Propetly, Plant and Equipment والمعيار المحاسبي الدولي $IAS_{39}$ المتعلق بتحقق وقياس الأدوات المالية. : Financial Instruments Recognition, Measurement والمعيار المحاسبي الدولي $IAS_{37}$ المتعلق بالمخصصات والإلتزامات الطارئة والأصول الطارئة provisions, contingent Liabilities, contingent Assets وغيرها من المعايير.

وهذا الإنتقاد هو بالأهمية بما كان وذلك لجواز إستخدام البدائل جميعاً، و عليه يجب التركيز على تطبيق مبدأ موحد للقياس و من هنا تم الأخذ بمفهوم القيمة العادلة كأحد البدائل المحاسبية الهامة للقياس ولكن لغاية الآن لم يتم الإتفاق على قياس موحد ومشترك للقيمة العادلة حتى في المعايير المحاسبية الدولية نجد وجود أكثر من تعريف للقيمة العادلة.

**ثالثا - إستخدام التقدير Estimation** : حيث في ضوء غياب أسس التقييم المقبولة قبولاً عاماً لا يمكن قبول عدم قياس القيمة لبنود معينة، ولا يخفا على أحد المخاطر المتعلقة بالتقدير مثل إختلاف أسس التقدير، وإرتباط التقدير بالتفاؤل أو التشاؤم الشخصي، والفجوة الزمنية التي لا يمكن معها قراءة المستقبل بأعين الحاضر، ولكن مع ذلك فلا وجود لبديل التقدير إلا التقدير ذاته وهما تكون الدقة التي تحيط بالتقدير، فلا يمكن أن يرقى للواقع ويكون ممثلاً له بنسبة 100 % وأمثلة ذلك كثيرة، كما تضمنتها المعايير المحاسبية الدولية، ومنها :

---

$8_2$ طارق عبد العال حماد ، مرجع سبق ذكره ، ص 20 .

- تقدير التدفقات النقدية في تحديد القيمة في الإستخدام كما نص على ذلك المعيار $IAS_{36}$ المتعلق بالإنخفاض في قيمة الأصول Impairment of Assets.
- تقدير الفترات الزمنية التي يتم تقدير التدفقات النقدية لها كما تضمنها المعيار $IAS_{36}$ المتعلق بالإنخفاض في قيمة الأصول Impairment Assets.
- تقدير معدل الخصم اللازم لخصم التدفقات النقدية للوصول إلى قيمتها الحالية كما تضمنها المعيار $IAS_{36}$ المتعلق بالإنخفاض في قيمة الأصول Impairment Assets.
- تقدير القيمة العادلة حيث يرتبط بعوامل عديدة مثل:
  - قيمة المبادلة للأصل أو الإلتزام
  - كيفية تحديد عملية التبادل الحقيقية Arms Length transaction.
- تقدير القيمة البعدية حيث تنبني على إفتراضات معينة مثل تقدير القيمة البيعية بناءا على عملية تبادل حقيقية حيث لا يوجد عملية بيع في حد ذاتها، ويمكن أن يكون ذلك مقبولاً لأصول لها سوق نشط مثل الأوراق المالية، ولكن لا يكون ذلك مقبولاً لأصول غير متداولة، كذلك فإن مفهوم السوق النشط يتطلب توفر مجموعة من الشروط ليس من السهولة تحققها.

**رابعا - غياب بعض عناصر الأصول والإلتزامات عن قائمة المركز المالي:** وهذا لا يتفق مع روح معنى قائمة المركز المالي التي تحدد المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين، و في ذات الوقت تستثني بنوداً إما لعدم وجود أسس مقبولة قبولاً عاماً لقياس قيم هذه البنود، أو لأن الأعراف المحاسبية لا تجيز الإعتراف بها، مثل الموارد البشرية Human Resources والتقنية Know Haw والمعلومات Information و الشهرة المولدة داخلياً Intenally Genesated Cood Will والتي يتم الإعتراف بها عند بيعها و لا يتم الإعتراف بها قبل ذلك. و كلما إرتفعت قيمة الأصول والإلتزامات التي لا يتم الإعتراف بها كلما إبتعدت الميزانية عن تمثيل المركز المالي للمنشأة بعدالة.

**خامسا - إستخدام الحكم الشخصي**[83]**:** ولا بد في كثير من الأحيان من تفعيل الحكم الشخصي Personal Judgment فتارة يتم إستخدامه بصورة مباشرة مثل تحديد الأهمية النسبية لقيمة المصروفات التفريق الإيرادية منها عن الرأسمالية وتارة يستخدم الحكم الشخصي متخفياً وراء تعدد البدائل ليتم إختيار البديل المناسب أو وراء التقدير بتأثره في التشاؤم أو التفاؤل في عمليات التقدير، وكذلك عند عملية إعادة التقييم لبعض الأصول لدى تبني أسلوب إعادة التقييم Revaluation method والتي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي $IAS_{16}$ المتعلق بالممتلكات المنشأة والمعدات Property, Plant and Equipment وقد يكون الحكم الشخصي مرتبط بالنية مثل كيفية التفريق بين الأنواع المختلفة للتثبيتات بين متاحة للبيع أو مقتناة للمتاجرة أو الإحتفاظ بها لحين الإستحقاق، فكل ذلك كما أقرها المعيار المحاسبي الدولي $IAS_{39}$ المتعلق بتحقيق وقياس الأدوات المالية Financial Instruments : Recognition and Measurement يرتبط بنية المنشأة وقصدها عند إقتناء التثبيتات، وقد تتداخل النوايا ويكون ظاهرها ليس كباطنها، وتقوم المنشأة بإختيار وقت معين لتحويل هذه التثبيتات من مقتناة للمتاجرة إلى متاحة للبيع أو العكس، أو من أحدهما إلى الإحتفاظ بها لحين الإستحقاق أو العكس ولا توجد حدود فاصلة واضحة تحكم النوايا إلا الصدق والموضوعية.

وكذلك أكد المعيار المحاسبي الدولي $IAS_{29}$ المتعلق بالتقارير المالية في الإقتصاديات نشطة التضخم على إمكانية إستخدام الحكم الشخصي لتحديد التضخم الذي يعتقد أن الإقتصاد معه يكون نشاط التضخم، إضافة إلى أن الصفة النوعية المعروفة بإسم الأهمية النسبية أو المادية تتعلق بالحكم الشخصي في تحديد هذه الأهمية وذلك كما ورد في معايير عدة منها المعيار $IAS_{34}$ المتعلق بالتقارير المالية المؤقتة.

إذن فالموجه للحكم الشخصي هو الأخلاقيات، ولذلك كانت الصفات النوعية التي تعبر عن بعض الأخلاقيات جزء من إطار إعداد وعرض القوائم المالية الذي تم وضعه من قبل مجلس معايير المحاسبة

---

[83] خالد جمال الجعارات, معايير التقارير المالية, 2007,الطبعة الأولى, 2008, إثراء للنشر و التوزيع, عمان الأردن ، ص-108-109 .

الدولية IASB. هذا وقد أكد المعيار المحاسبي الدولي $IAS_1$ المتعلق بعرض القوائم المالية على ضرورة الإفصاح عن الإجتهادات الشخصية التي تم تبنيها عند إعداد القوائم المالية.

**سادسا - مبدأ التكلفة التاريخية:** ولذلك فإن العناصر التي تتكون منها الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمكاسب والمصروفات والخسائر يتم قياسها بما تساويه من قيمة نقدية عند نشؤها، وبذلك يتم تجاهل كافة التغيرات التي تحدث للأسعار وذلك تطبيقاً لمبدأ التكلفة التاريخية الأمر الذي يخالف الواقع تماماً، والذي تتغير فيه الأسعار بإستمرار، ولهذا الإفتراض تطبيقاته المقرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، فتارة لا يتم الإعتراف بالتحسن والإرتفاع الذي يطرأ على بعض الأصول مثل الأراضي ويستمر إثباتها بالتكلفة التاريخية بل ويمكن شراء أراضي بذات المواصفات التي تتمتع بها الأرض المملوكة من قبل المنشأة بأضعاف سعر الأرض المملوكة، ويتم إثباتها بأسعارها هذه، ثم يتم جمع أسعار الأراضي مع بعضها البعض بالرغم من أن قطعتي الأرض تم شرائهما بمستويات أسعار مختلفة. وعليه وكما ذكرنا سابقا يجب تبني مفهوم القيمة العادلة التي تأخذ الأسعار السوقية بعين الإعتبار بل وتقييم كثير من البنود إستناداً إلى إفتراض تغير الأسعار وعدم ثباتها حيث لا يكاد يخلو معيار محاسبي من الإشارة إلى القيمة العادلة.

**خاتمة الفصل:**

ليس الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي هو مجرد الإنتقال من حساب إلى حساب أخر أو بالأحرى نقل رصيد حساب من المخطط المحاسبي الوطني إلى حساب النظام المحاسبي المالي بكل بساطة و سهولة ,فنجد مثلا حساب في المخطط المحاسبي الوطني يتفرع إلى عدة حسابات في النظام المحاسبي المالي , وعلى العكس من ذلك نجد حساب في النظام المحاسبي المالي يضم عدة حسابات من المخطط المحاسبي الوطني.

كما نلاحظ ظهور حسابات جديدة في النظام المحاسبي المالي, مثل حساب 167 الديون المترتبة على عقد الإيجار <التمويل>, حساب 274 القروض و الحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار التمويل.

وكذا إختفاء حسابات كانت موجودة في المخطط المحاسبي الوطني مثل: حساب 200 مصاريف متعلقة بعقد الشركة , حساب 195 مؤونات الخسائر المحتملة.

وهذا ما يبينه لنا جدول المطابقة العددي بين المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي أنه ليس هناك تطابق بين الحسابات.

وهكذا يلجئ معدوا الكشوف المالية إلى إستحداث حسابات إنتقالية للحسابات التي لم يحدد لها حسابات مقابلة تكون في فئة (صنف) الحساب المعني. ليتم ترصيد هذه الحسابات الإنتقالية في مرحلة إعادة المعالجة.

ضف إلى ذلك فإن تطبيق النظام المحاسبي المالي، سيكون له أثر ليس فقط على الجانب المالي، ولكن على عدة مستويات مختلفة في المؤسسة أهمها الجانب التنظيمي ونظام المعلومات والموارد البشرية.

بالرغم من تبني النظام المحاسبي المالي لأغلبية المعايير المحاسبية الدولية إلا أنه في أرض الواقع لم تطبق كلها نظراً لكون الإقتصاد الجزائري والمؤسسات الجزائرية لا ترقى إلى مستوى هذه المعايير ولا توجد الظروف الملائمة لتطبيقها.

# الفصل الرابع:

## دراسة ميدانية

## إختبار الإنتقال منPCN إلى SCF لبعض المؤسسات الجزائرية

**مقدمة الفصل:**

رغبة منا في تدعيم الجانب النظري للبحث، فقد إرتأينا أن ندعم هذا البحث بدراسة ميدانية، وهي عبارة عن إستبيان موجه لمختلف المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، ووجدنا أنه من الأفضل أن نضعه في شكل فصل أخير لهذا البحث، وقد كان إختيار هذا النوع من الدراسة الميدانية وعدم إجراء تربص في إحدى المؤسسات الجزائرية للقيام بدراسة تطبيقية حقيقية لأسباب عدة، لعل أبرزها رغبتنا في دراسة أكبر عدد ممكن من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وعدم حصر نتائج الدراسة على مؤسسة واحدة وهذا لأهمية الموضوع.

هذا وقد هدفت هذه الدراسة الميدانية إلى هدفين رئيسيين يتمثلان في:

- هدف إعلامي، عن طريق التعريف بالمحتوى النظري للموضوع بإعتباره موضوع حديث.
- أما الهدف الثاني فيتمثل في جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الموضوع، ومحاولة إختبار فرضيات البحث.

وفي هذا الصدد قمنا بإعداد إستبيان من 23 سؤال؛

وقد تم تقسيم هذه الدراسة الميدانية إلى:

**المبحث الأول:** منهجية الدراسة الميدانية.

**المبحث الثاني:** دراسة وتحليل نتائج الإستبيان.

## المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

لقد كان لتحضير الإستبيان وتحديد مجتمع الدراسة أول شيء قمنا به في هذه الدراسة الميدانية، ويمكن إيضاحها من خلال المطالب التالية:

### المطلب الأول: تحضير الإستبيان وتحليله:

نحاول توضيح من خلال هذا العنصر عملية تحضير الإستبيان، نشره وتحليله.

**أولا- تحضير الإستبيان:**

في هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان إيجاد أسئلة بسيطة، بحيث تكون قابلة للفهم من قبل قارئها، والذين من المفروض أن يكونوا على دراية بالموضوع، بحيث تسمح لنا هذه الأسئلة بالإجابة على فرضيات البحث، وقد إستعنا بإستبيان خاص بالمجلس الوطني للمحاسبة، بالإظافة إلى توجيهات بعض الأساتذة لإعداد هذا الإستبيان و الإحاطة بكل جوانبه للرفع من نسبة الإجابة والقبول لدى العينة المدروسة.

على هذا الأساس فقد تم تصميم قائمة الإستبيان بإستخدام أسلوب تحديد السؤال المطلوب الإجابة عليه، وتحديد الإجابات المختلفة المتوقعة (نعم، لا)، على أن يطلب من المستقصي إختيار الإجابة الصحيحة التي تمثل وجهة نظره، ومن مزايا هذا النوع من الأسئلة تفادي تعرض المستقصي للإستطراد الذي لا مبرر له، كما أنها تسهل عملية التحليل، وإن كان يعيب على هذا النوع من الأسئلة أنها لا تسمح للمستقصي بالتعبير الحر والكامل عن رأيه، فقد حاولنا التغلب على هذه المشكلة بوضع الخيار الحر والذي يسمح للمستقصي بالتعبير أكثر عن رأيه.

**ثانيا- عملية نشر الإستبيان:**

بعد أن تم إعداد الإستبيان بشكل نهائي والموضح في الملحق رقم (04)، جاءت بعدها مرحلة توزيعه على العينة المستهدفة من مختلف المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، وهذه العملية تمت بالإعتماد على عدة قنوات قصد الوصول إلى العينة المستهدفة، وبصفة عامة إعتمدنا على الطرق التالية في توزيع إستمارات الإستبيان.

-اللجوء إلى مختلف معارفنا لمساعدتنا لإيصال هذا الإستبيان إلى الأطراف المعنية.

-إرسال إستمارات الإستبيان عن طريق البريد الالكتروني.

وبتعدد الطرق المعتمدة في توزيع الإستبيان، تعددت أيضا طرق إسترجاعها، وهذا بعد ترك الوقت المناسب الكافي للمستقصي للقيام بعملية الإجابة، ويمكن حصر عملية إسترجاع قوائم الإستبيان في الآتي:

-الحصول على الإجابة بشكل مباشر من الأفراد المستعان بهم.

-الحصول على الإجابات عن طريق البريد الإلكتروني من الذين تم مراسلتهم عن طريق هذا الأخير.

**ثالثا- التحليل الإحصائي للبيانات:**

إعتمد الطالب في تحليل البيانات إحصائيا على إستخدام طريقة النسب المؤوية والتكرارات، حيث قام الطالب بتفريغ البيانات وجدولتها، وحساب التكرارات و النسب المؤوية لإجابات المستقصيين عن كل سؤال من عينة البحث، وتم الإستعانة ببرنامجين SPSS و Excel في عملية تصنيف الإجابات على الأسئلة ومن أمثلة ذلك تم الإعتماد على الطرق التالية في إدخال البيانات في نظام Spss:

-يرمز للإجابة بنعم بالعدد (01) وللإجابة لا بالعدد (02).

**المطلب الثاني: مجتمع الدراسة**

من خلال هذا العنصر سنحاول تسليط الضوء على بعض العناصر المتعلقة بالعينة موضوع الدراسة، في إطار المجتمع وحدود الدراسة والعينة المقصودة بالإستبيان.

**أولا- مجتمع الدراسة:**

تم توزيع الاستبيان بصفة عامة على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، التي أوكلت مهمة الإجابة على الإستبيان لموظفيها المؤهلين وذوي العلاقة المباشرة والدراية الواسعة بخبايا تطبيق النظام المحاسبي المالي في مؤسستهم بمختلف مناصبهم العليا و التي تمركزت مابين مدراء و رؤساء أقسام.

**حدود الدراسة**

في هذا المجال نوضح الحدود المختلفة للدراسة التي أجريناها والمتمثلة في:

2-1- **الحدود المكانية:** إقتصرت أفراد العينة على المناطق التالية: الجزائر العاصمة.

2-2- **الحدود الزمانية:** إستغرقت هذه الدراسة الميدانية ثلاثة أشهر، إبتداء من شهر ماي 2012 إلى نهاية شهر جويلية من نفس السنة.

2-3- **الحدود الموضوعية:** إهتمت هذه الدراسة بالإجابة على الموضوع العملي للبحث.

**ثانيا- عينة الدراسة:**

بالنسبة لعدد العينة في الدراسة فقد تم توزيع 100 إستبيان شملمخ تلف المؤ سسات الإقتصادية الجزائرية، وبعد عملية التوزيع فقد بدأت عملية الإستلام، في هذه العملية تم إستلام فى الوقت المحدد 89 إستبيان فقط ، وبعد عملية الفرز والتفحص التي أتت بعد عملية الإستلام تقرر الإبقاء على

75 إستبيان فقط، من المجموع المستلم لكي تكون عينة للدراسة الميدانية وهذا بعد قيامنا بإستبعاد الفرق لعدة أسباب مختلفة أهمها النقص في الإجابات، وفي الأخير إستخلصنا الجدول التالي:

**الجدول رقم ( 17): الإيضاحات الخاصة بمعدل الردود على الإستمارات**

| البيان | العدد | النسبة المؤوية |
|---|---|---|
| عدد الاستمارات الموزعة | 100 | %100 |
| عدد الاستمارات الواردة | 89 | 89% |
| عدد الاستمارات الملغاة | 14 | 14% |
| عدد الاستمارات المأخوذة في الدراسة | 75 | %74 |

حيث يظهر لنا الجدول أعلاه أن المؤسسات التي تم التعامل معها من خلال توزيع الإستبيان لم ترد كلها بل إن جزءا منها قد إختار عدم الرد رغم أن نسبتها ضعيفة حيث قدرت بـ11% غير أن هذا يدل على أن ثقافة عدم الإفصاح لاتزال سائدة عند عدد من المؤسسات، كما أن نسبة 14% لم تكن جادة في الرد على الأسئلة الواردة في الإستبيان وهو ما يدل على عدم الجدية في التعامل مع الإستبيان.

**المبحث الثاني: دراسة وتحليل نتائج الإستبيان**

من أجل دراسة وتحليل نتائج الإستبيان، تم جمع البيانات وتبويبها بإستخدام برنامج Spss بغية وضع قاعدة بيانات وجداول يمكن الإعتماد عليها في عملية التحليل، كما تم الإعتماد على برنامج Exel لوضع الرسوم والأشكال الواردة، وذلك تماشيا مع النتائج المراد الوصول إليها.

**المطلب الأول: الخصائص الديمغرافية للعينة**

سنحاول في هذا المطلب التطرق للخصائص الديمغرافية للعينة عن طريق التطرق للجزء الخاص بأوصاف العينة (Fiche signalétique) من خلال الأسئلة من 01 إلى 06.

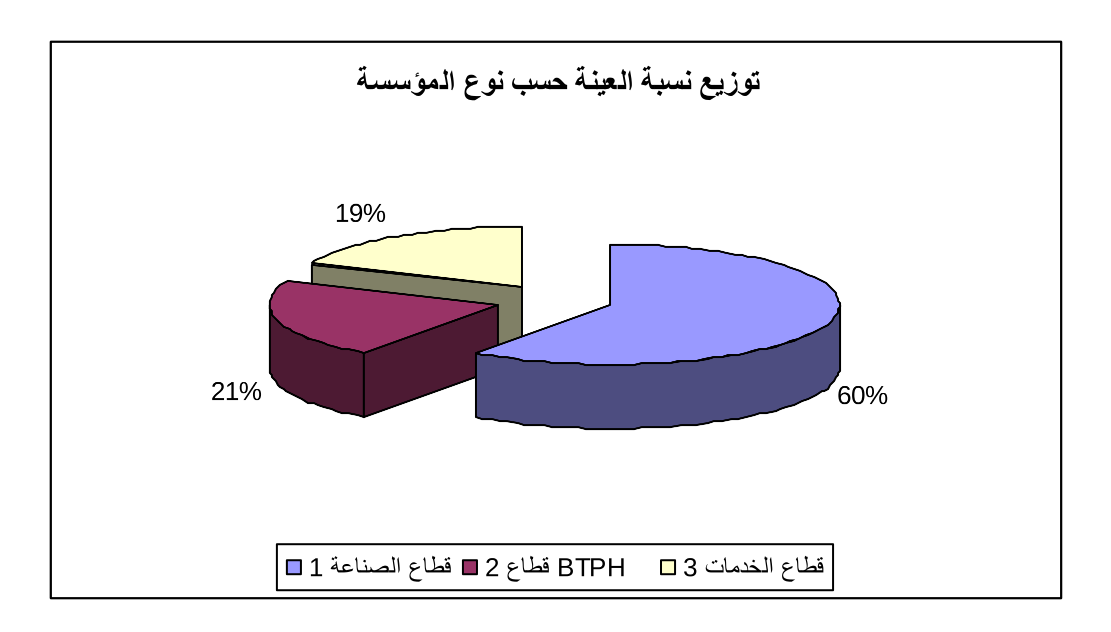
1- **نوع المؤسسة:** في هذا العنصر تم إظهار فيه طبيعة المؤسسة المشاركة في الإستبيان، مع العلم أن جميع المؤسسات الخاضعة للإستبيان هي مؤسسات وطنية إقتصادية EPE، و الجدول أدناه يبين لنا طبيعة كل مؤسسة:

**الجدول رقم (18): نوع المؤسسة**

| الترقيم | البيان | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| 1 | قطاع الصناعة | 45 | 60 |
| 2 | قطاع البناء و الأشغال العمومية | 16 | 21,33 |
| 3 | قطاع الخدمات | 14 | 18,67 |
| | المجموع | 75 | 100 |

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة المؤسسات ذات الطابع الصناعي تمثل 60 %، و21,33 % من قطاع البناء و الأشغال العمومية و18,67% من قطاع الخدمات، حيث أن هذا يدل على أن عينة الدراسة يغلب عليها طابع الصناعة وهذا راجع إلى طبيعة التوجه الذي تعرفه المنطقة التي تم فيها توزيع الإستبيان كما أن هذا ما يبرر النسبة الضعيفة من المؤسسات ذات الطابع الخدماتي التي شملتها الدراسة.

**الشكل رقم (06): توزيع نسبة العينة حسب نوع المؤسسة**




2- **الوظيفة:** من خلال هذا العنصر سنبرز وظيفة مالئي الإستبيان والتي تمحورت مابين مدير و رئيس مصلحة وإطار سامي وهذا لأهمية الموضوع و خصوصية الإستبيان.

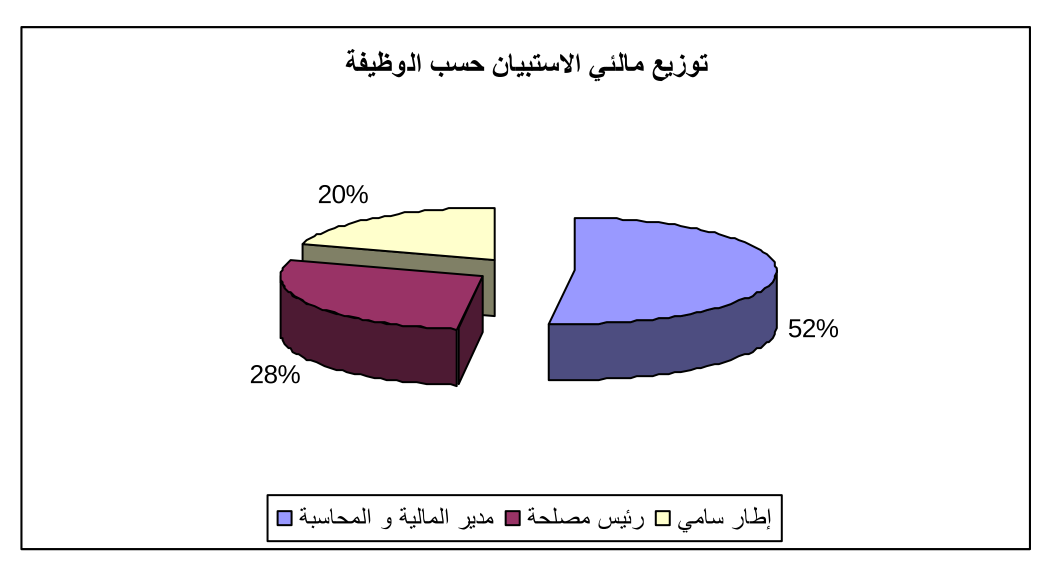
**الجدول رقم (19): توزيع مالئي الإستبيان حسب الوظيفة**

| البيان | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| مدير المالية و المحاسبة | 39 | 52 |
| رئيس مصلحة المالية و المحاسبة | 21 | 28 |
| إطار سامي | 15 | 20 |
| المجموع | 75 | 100 |

كما يمكن تلخيص هذه النتائج في الشكل التالي:



**الشكل رقم (07): توزيع نسبة مالئي الإستبيان حسب الوظيفة**




## المطلب الثاني: نتائج الدراسة الميدانية

لقد تجمع لدينا الآن كافة المعطيات الأساسية بصورة مرتبة و منظمة تسمح لنا بإستخدامها كمداخلات في عملية المعالجة و التحليل، و ذلك بإستخدام الطرق الإحصائية الملائمة، وتنتهي عملية المعالجة والتحليل بإعطاء معنى للنتائج المتحصل عليها من خلال تأويلها على ضوء الفرضيات المطروحة في الإشكالية.

**المحور الأول:** الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي

وقد تركزت أسئلة هذا الجزء من الإستبيان حول الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي و لدراسة هذا الأخير قمنا بطرح ستة أسئلة تلم بهذا العنصر وفيما يلي سنقوم بعرض إجابات المستقصيين و تحليلها.

فيما يخص السؤال الأول فكان على الشكل التالي:

| **01- هل قمتم بإعادة فتح الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي في شهر جانفي 2010 ؟** |
| --- |
| ☐نعم ☐ لا |

وكانت الإجابات كالآتي:

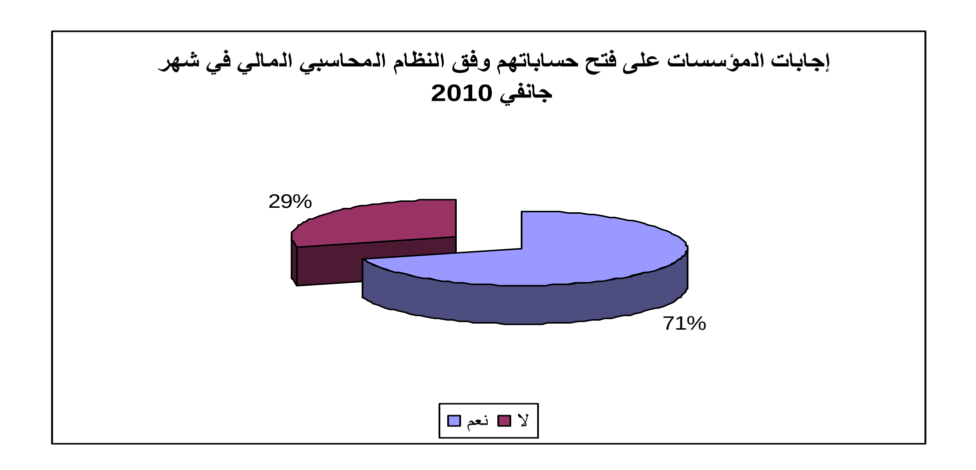
**الجدول رقم (20): إجابات المؤسسات على فتح حساباتهم وفق النظام المحاسبي المالي في شهر جانفي 2010**

| البيان | التكرار | النسبة |
| --- | --- | --- |
| نعم | 53 | 70,66 |
| لا | 22 | 29,33 |
| المجموع | **75** | **100** |

من خلال الجدول أعلاه والذي يعبر عن عدد المؤسسات التي قامت بفتح حساباتها في تاريخ جانفي 2010 وفق النظام المحاسبي المالي، حيث أن أغلب المؤسسات أجابت بنعم وكانت النسبة بـ 70,66% حيث أن الأمر يعبر على أن ثلث المؤسسات التي شملتها الدراسة لم تلتزم بالقوانين ولم تتمكن من أن تفتح حسابتها وفق النظام المحاسبي المالي وهو عدد معتبر يدل على صعوبة تطبيق هذا النظام وعدم قدرة العاملين في إدارة المحاسبة والمالية على التأقلم مع متطلبات هذا النظام وهو ما يبرر بأن نسبة معتبرة منهم غير متمكنة في هذا المجال.

كما كان الشكل البياني على النحو التالي:

**الشكل رقم (08): إجابات المؤسسات على فتح حساباتهم وفق النظام المحاسبي المالي في شهر جانفي 2010**




وعن السؤال الثاني والذي كان على الشكل التالي:

| **02- هل وجدتم صعوبات في تحويل الحسابات من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي ؟**<br>نعم ☐ لا ☐ بدون جواب ☐ |
|---|

وكانت الإجابات كالآتي:

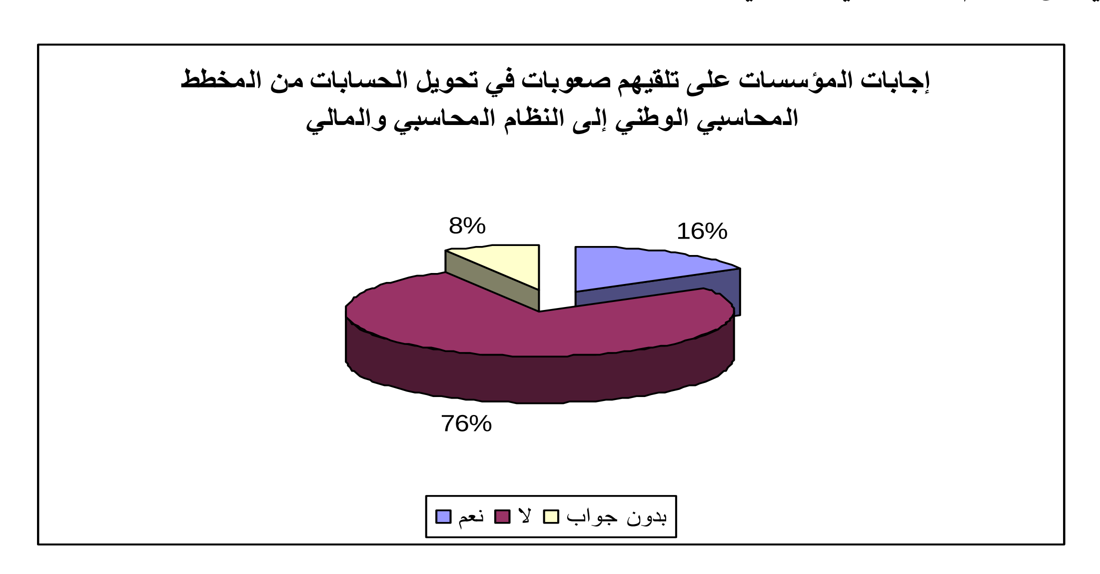
**الجدول رقم (21): إجابات المؤسسات على تلقيهم صعوبات في تحويل الحسابات من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي والمالي**

| البيان | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| نعم | 12 | 16 |
| لا | 57 | 76 |
| بدون جواب | 6 | 8 |
| المجموع | **75** | **100** |

من خلال هذه الأجوبة يتوضح لنا أن أغلبية المؤسسات و بنسبة 76% لم تلاقي صعوبات في تحويل حساباتها من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، إلا نسبة 16 % لاقت صعوبات في تحويل حساباتها، أما نسبت 8 % فإمتنعت عن الإجابة، وهو أمر تبرره طول الفترة التي تم برمجة المرور فيها من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي الأمر الذي ساعد الشركات والخبراء المحاسبيين ومحافظي الحسابات على التأقلم مع هذا التطور الذي مس التسجيل المحاسبي.

كما كان الشكل البياني على النحو التالي:

**الشكل رقم (09):إجابات المؤسسات على تلقيهم صعوبات في تحويل الحسابات من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي والمالي**




- وعن السؤال الثالث والذي كان على الشكل التالي:

| **03- هل يساهم جدول المطابقة في تسهيل عملية التحويل ؟** |
|---|
| نعم ☐ لا ☐ بدون جواب ☐ |

وكانت الإجابات كالآتي:

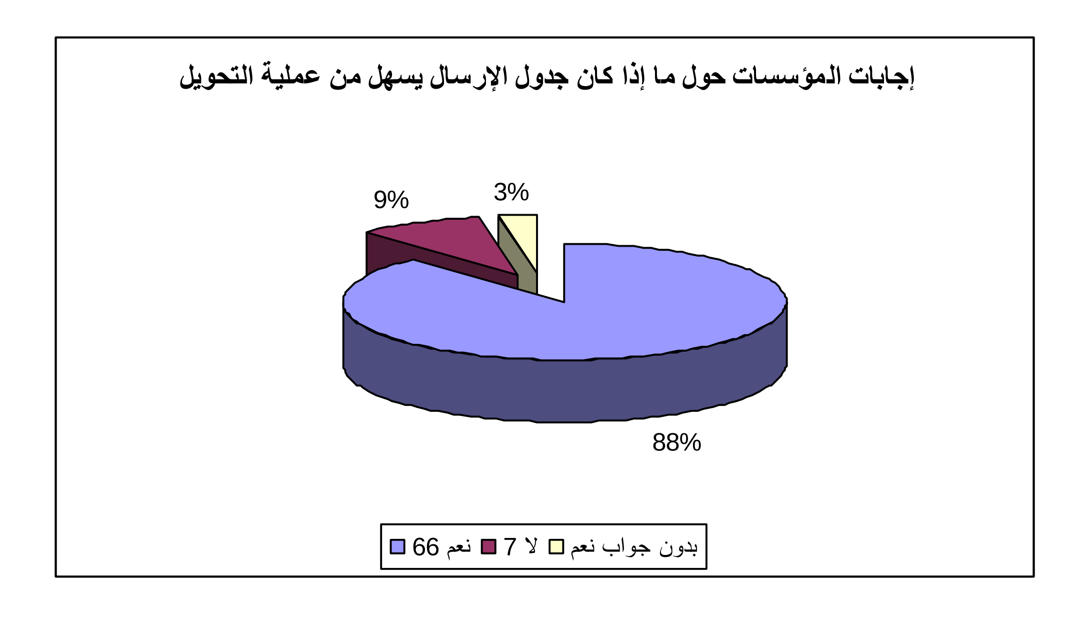
**الجدول رقم (22): إجابات المؤسسات حول ما إذا كان جدول المطابقة يسهل من عملية التحويل**

| النسبة | التكرار | البيان |
|---|---|---|
| 88 | 66 | نعم |
| 9,33 | 07 | لا |
| 2,66 | 02 | بدون جواب |
| **100** | **75** | المجموع |

أما فيما إذا كان جدول المطابقة يساهم في عملية تحويل الحسابات من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي فإن أغلبية المؤسسات و بنسبة 88 % أكدت على مدى فعاليته في عملية تحويل الحسابات، ونسبة 9,33% ترى بأنه لا يودى دوره كما يجب وأنه تتخلله بعض النقائص، وأما نسبة 2,66 % فامتنعت عن الإجابة.

كما كان الشكل البياني على النحو التالي:

**الشكل رقم (10): إجابات المؤسسات حول ما إذا كان جدول المطابقة يسهل من عملية التحويل**




وعن السؤال الرابع والذي كان على الشكل التالي:

| **04- هل تم تحديد العوائق المرتبطة بتطبيق SCF؟ إذا كان الجواب بنعم، أسردوا هذه العوائق:** |
|---|

وكانت الإجابات كالآتي:

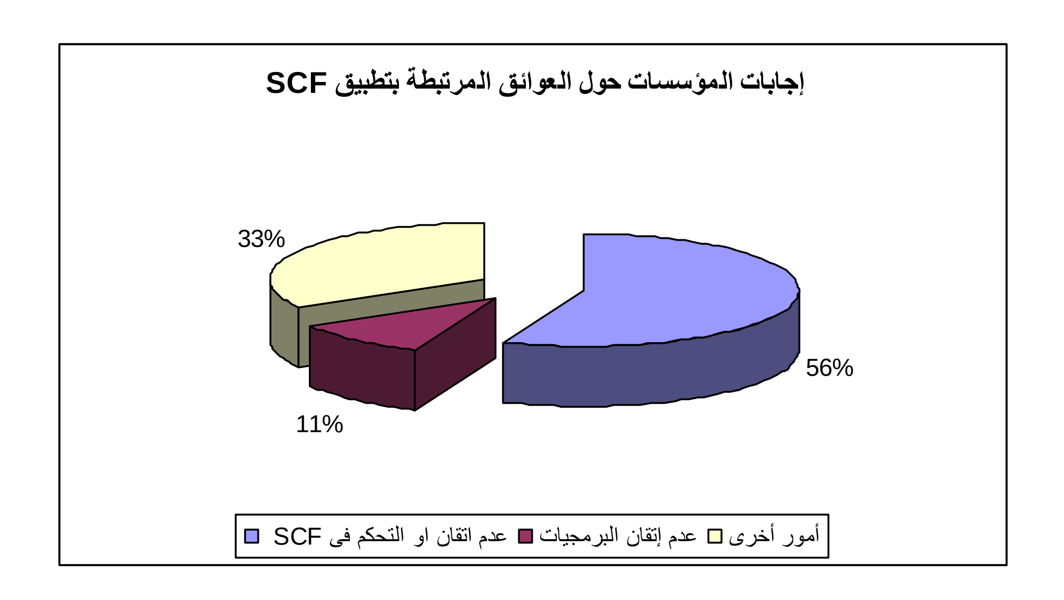
**الجدول رقم (23): إجابات المؤسسات حول العوائق المرتبطة بتطبيق SCF**

| البيان | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| عدم اتـ قان او الـ تحكم فـ ى SCF | 42 | 56 |
| عدم إتقان البرمجيات | 08 | 10,66 |
| أمور أخرى | 25 | 33,33 |
| المجموع | **75** | **100** |

أما فيما يخص أجوبة المؤسسات حول العوائق المرتبطة بتطبيق النظام المحاسبي المالي، فقد جاء في صدارة العوائق و بنسبة 56 % عدم إتقان أو نقص التحكم في النظام المحاسبي المالي و هذا راجع لنوعية التكوين في هذا المجال و نقص نجاعته و لحداثة النظام المحاسبي المالي الشيء الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى نقص التجربة و التحكم. ضف إلى ذلك البرمجيات الجديدة و التي لم يتسنى للبعض إتقانها بعد و إن كان هذا العنصر شكلي حيث يمثل في هذا التحليل 10,66% من مجمل الإجابات، و هنالك نسبة 33,33 % من مجموع الإجابات رجحها المستقصون إلى أمور أخرى داخلية تخص المؤسسة في حد ذاتها لم يريدوا الإفصاح عنها.

كما كان الشكل البياني على النحو التالي:

**الشكل رقم (11): إجابات المؤسسات حول العوائق المرتبطة بتطبيق SCF**




- وعن السؤال الخامس والذي كان على الشكل التالي:

| **05- هل يتم التطبيق بمساعدة خارجية ؟** |
| --- |
| ☐ نعم ☐ لا ☐ بدون جواب |

وكانت الإجابات كالآتي:

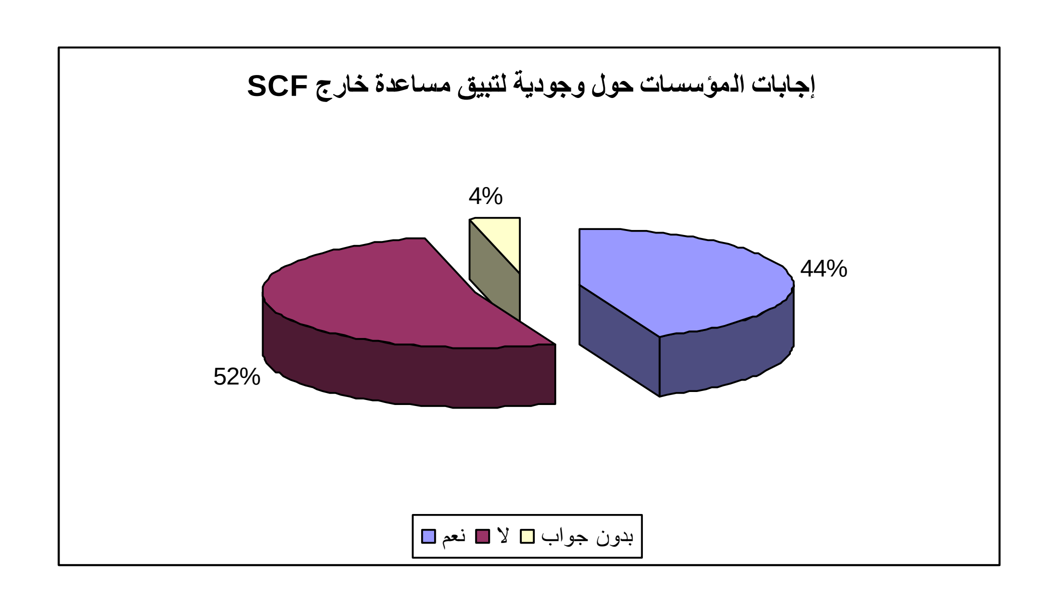
**الجدول رقم (24): إجابات المؤسسات حول وجود أية مساعدة خارجية لتطبيق SCF**

| البيان | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| نعم | 33 | 44 |
| لا | 39 | 52 |
| بدون جواب | 3 | 04 |
| المجموع | **75** | **100** |

أما من خلال هذه الأجوبة فيتبين لنا أن المؤسسات الجزائرية تكاد تكون منقسمة إلى نصفين نصف يفضل الإستعانة بمكاتب محاسبية لمساعدتها في تطبيق النظام المحاسبي المالي و نصف أخر يفضل عدم اللجوء إلى هذه المكاتب و الإعتماد على نفسه في ذلك، وهذا يمكن أن يكون راجع لعدم إتقان النظام المحاسبي المالي للنصف الأول أو لتجنب مصاريف إضافية بالنسبة للنصف الثاني.

كما كان الشكل البياني على النحو التالي:

**الشكل رقم (12): إجابات المؤسسات حول وجود مساعدة خارجية لتطبيق SCF**



- وعن السؤال السادس و المكمل للسؤال الخامس:

| 06- إذا كان الحال كذلك، هل أنتم راضون عنها ؟ |
|---|
| نعم ☐     ☐ لا |

وكانت الإجابات كالآتي:

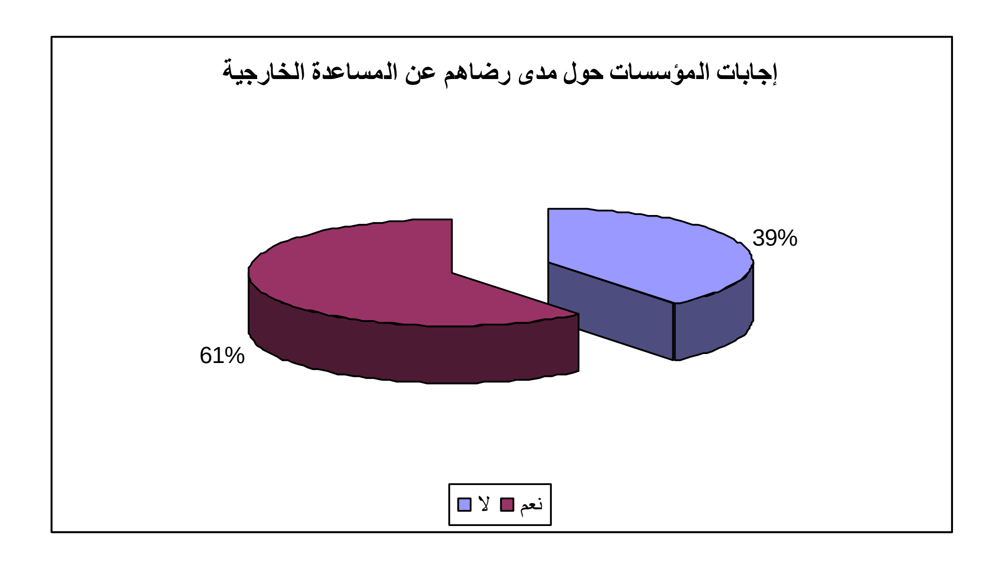
**الجدول رقم (25): إجابات المؤسسات حول مدى رضاهم عن المساعدة الخارجية**

| البيان | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| لا | 13 | 39,39 |
| نعم | 20 | 60,60 |
| المجموع | **33** | **100** |

وحول ما إذا كانت هذه المؤسسات التي لجأت إلى مساعدة خارجية لتطبيق النظام المحاسبي المالي نجد أن نسبة 60,60 % منها راضية على هذه الخدمات ، أما نسبة 39,39 % غير راضية وهذا ممكن أن يكون راجع لنوعية الخدمات المقدمة أو لكونها كانت تريد لو أنها إستطاعت القيام بذلك لوحدها والإستغناء عن هذه المساعدة.

كما كان الشكل البياني على النحو التالي:

**الشكل رقم (13): إجابات المؤسسات حول مدى رضاهم عن المساعدة الخارجية**




**المحور الثاني:** التكوين

أما أسئلة هذا المحور فقد تركزت على عنصر التكوين بصفته العنصر الأساسي لنجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي و لدراسة هذا العنصر قمنا بطرح أربعة أسئلة و فيما يلي سنعرض أجوبتها و تحليلها.

فيما يخص السؤال الأول فكان على الشكل التالي:

| 01- **هل أجريتم عمليات تكوين للمستخدمين ؟**<br>نعم ☐ لا ☐ |
|---|

وكانت الإجابات كالآتي:

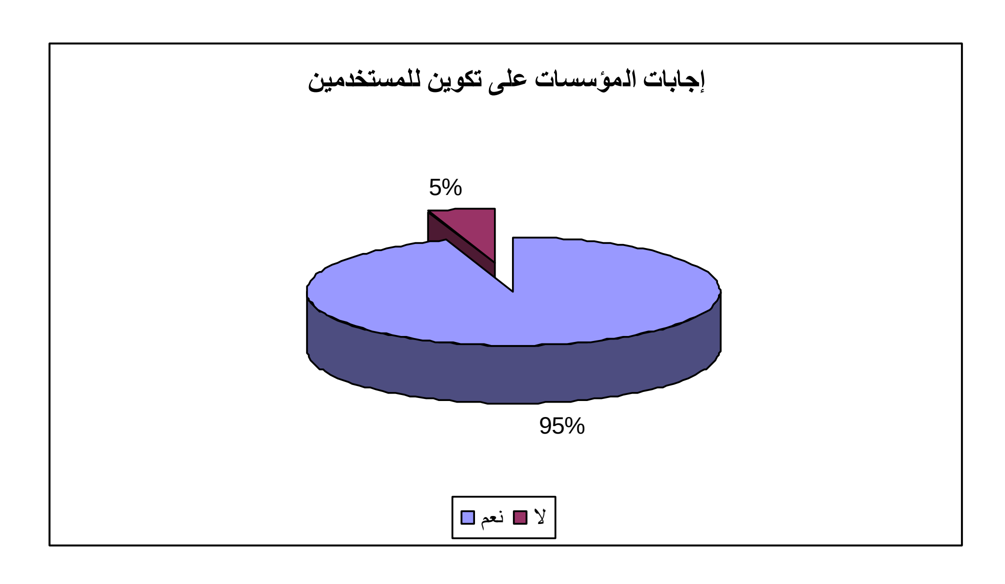
**الجدول رقم (26): إجابات المؤسسات على تكوين للمستخدمين**

| البيان | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| نعم | 71 | 94,66 |
| لا | 04 | 5,34 |
| المجموع | **75** | **100** |

يتبين لنا من خلال هذه الأجوبة أن الأغلبية القصوى للمؤسسات الجزائرية وبنسبة 94,66% قامت بتوفير تكوين لموظفيها لإستيعاب النظام المحاسبي المالي والإلمام به قصد تطبيقه تطبيقا ناجحا، أما نسبة 5,34% لم تقم بتوفير تكوين لموظفيها، ومن خلال هذه النسبة العالية يتبين لنا مليا أن التكوين هو العنصر الرئيس ومفتاح نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي.

كما كان الشكل البياني على النحو التالي:

**الشكل رقم (14): إجابات المؤسسات على تكوين للمستخدمين**



وعن السؤال الثاني والذي كان على الشكل التالي:

| **02-تحت أي شكل أجري هذا التكوين ؟** |
|---|

وكانت الإجابات كالآتي:

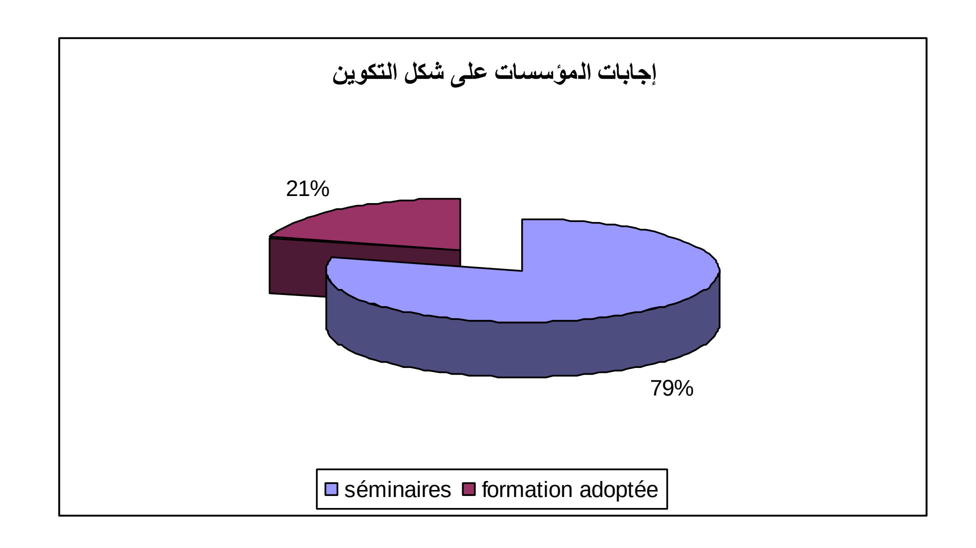
**الجدول رقم (27): إجابات المؤسسات على شكل التكوين**

| البيان | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| ملتقيات Séminaires | 56 | 78,87 |
| formation adoptée<br>تكوين ملائم | 15 | 21,13 |
| المجموع | **71** | **100** |

أما من خلال هذا السؤال وأجوبته يتبين لنا نوع التكوين الذي إختارته المؤسسات الجزائرية لموظفيها فنلاحظ أن نسبة 78,87 % من المؤسسات الخاضعة للإستبيان قد إختارت التكوين في شكل ملتقيات séminaires و الباقي في صيغة التكوين الملائم Formations adoptes.

كما كان الشكل البياني على النحو التالي:

**الشكل رقم (15): إجابات المؤسسات على شكل التكوين**




– وعن السؤال الثالث والذي كان على الشكل التالي:

| 03- **هل كان التكوين متبوعا بأعمال تطبيقية ؟**<br>نعم ☐      لا ☐ |
|---|

وكانت الإجابات كالآتي:

**الجدول رقم (28): إجابات المؤسسات على ما إذا كان التكوين متبوعا بأعمال تطبيقية**

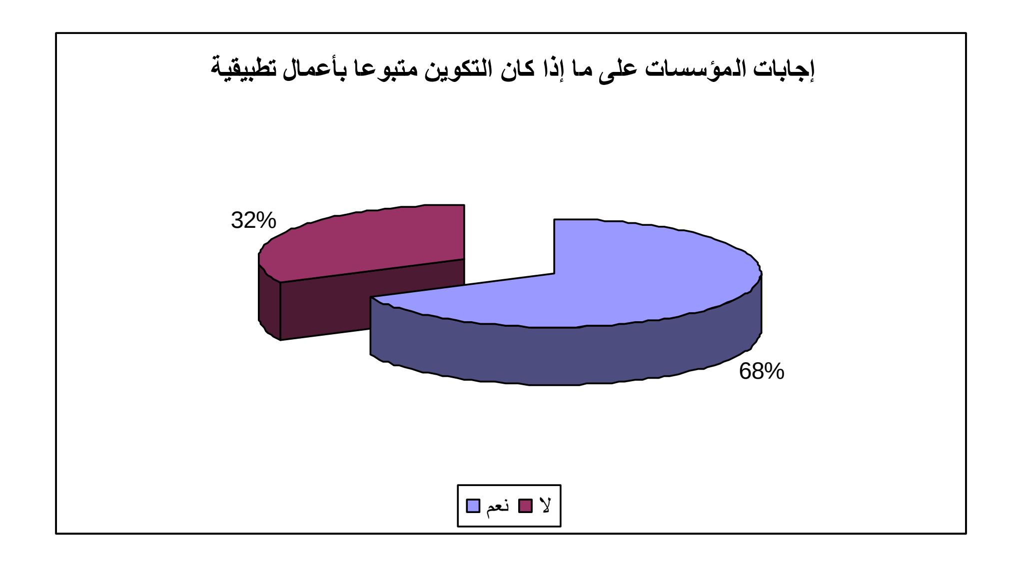
| البيان | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| نعم | 48 | 67,60 |
| لا | 23 | 32,39 |
| المجموع | **71** | **100** |

أما فيما يخص ما إذا كان هذا التكوين متبوعا بأعمال تطبيقية للسماح للمتكونين بأخذ نظرة عملية على كيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي، فنلاحظ أن نسبة 67,60 % من الحالة المدروسة كانت متبوعة بأعمال تطبيقية تعزيزا للجانب النظري للتكوين، وهناك نسبة 32,39 %من الحالة لم تكن

متبوعة بأعمال تطبيقية وهذا أمر مؤسف لأن التكوين الصحيح والناجح يجب أن يكون متبوعا بأعمال تطبيقية مكملة و مبينة ومرسخة للجانب النظري، وهو ما يطرح تساؤلات حول إمكانية ندوة محدودة الفترة الزمنية أن تمكن من التحكم في النظام المحاسبي المالي.

كما كان الشكل البياني على النحو التالي:

**الشكل رقم (16): إجابات المؤسسات على ما إذا كان التكوين متبوعا بأعمال تطبيقية**




- وعن السؤال الرابع والذي كان على الشكل التالي:

| 04- **هل سمح هذا التكوين بالتكفل بتطبيق النظام المحاسبي المالي ؟**<br>نعم ☐     لا ☐     بدون جواب ☐ |
|---|

وكانت الإجابات كالآتي:

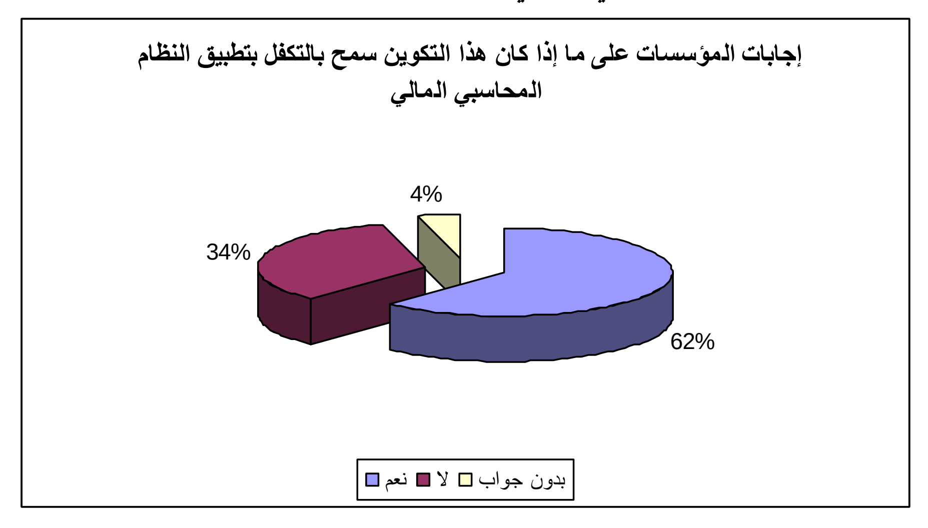
**الجدول رقم (29): إجابات المؤسسات على ما إذا كان هذا التكوين سمح بالتكفل بتطبيق النظام المحاسبي المالي**

| البيان | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| نعم | 44 | 61,97 |
| لا | 24 | 33,80 |
| بدون جواب | 03 | 4,22 |
| المجموع | **71** | **100** |

من خلال هذه الأجوبة يتبين لنا مدى دور وأهمية التكوين الفعال والناجح في التكفل بتطبيق النظام المحاسبي المالي حيث نلاحظ أن نسبة 61,97 % من الحالات أكدت نجاعة و دور التكوين المتحصلة عليه في تطبيق النظام المحاسبي المالي، أما نسبة 33,80 % من الحالات و التي ترى أن هذا التكوين لم يساعدها على تطبيق النظام المحاسبي المالي فهذا راجع إلى رداءة التكوين الذي تحصلت عليه، وهذا يؤكد على ضرورة أخذ عنصر التكوين على محمل الجد حتى و إن كلف ذلك أعباء إضافية للمؤسسة.

كما كان الشكل البياني على النحو التالي:

**الشكل رقم (17): إجابات المؤسسات على ما إذا كان هذا التكوين سمح بالتكفل بتطبيق النظام المحاسبي المالي**




**المحور الثالث:** برمجيات الإعلام الآلي

أما أسئلة هذا المحور فقد تركزت على برمجيات الإعلام الآلي بإعتبارها أداة فعالة في تطبيق النظام المحاسبي المالي و من أجل دراسة هذا العنصر قمنا بطرح أربعة أسئلة و فيما يلي سنعرض أجوبتها و تحليلها.

فيما يخص السؤال الأول فكان على الشكل التالي:

| 01- **هل أنتم مزودون ببرمجية للمحاسبة مطابقة للنظام المحاسبي المالي ؟** |
|---|
| نعم ☐     لا ☐     بدون جواب ☐ |

وكانت الإجابات كالآتي:

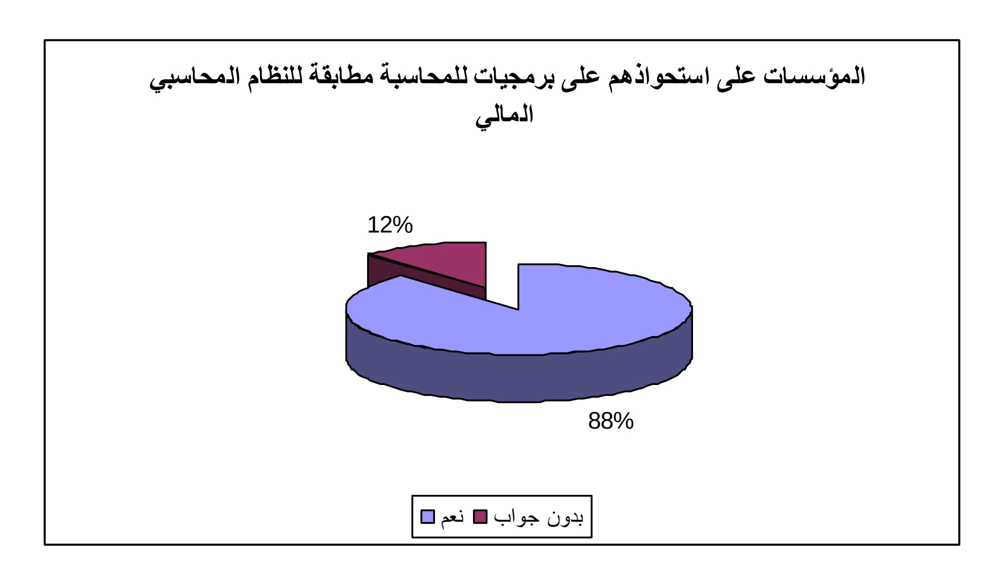
**الجدول رقم (30): إجابات المؤسسات على استحواذهم على برمجيات للمحاسبة مطابقة للنظام المحاسبي المالي**

| البيان | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| نعم | 66 | 88 |
| بدون جواب | 09 | 12 |
| المجموع | **75** | **100** |

نلاحظ من خلال هذه الأجوبة أن أغلبية المؤسسات المستجوبة و بنسبة88 % تملك برمجيات خاصة مطابقة للنظام المحاسبي المالي الشيء الذي يساعدها في عرض قوائمها المالية، وهو واقع فرضته التطورات التكنولوجية من جهة وصعوبة مواكبة تطبيق النظام المحاسبي المالي دونما الإعتماد على برامج محاسبية متطورة وفق هذا النظام.

كما كان الشكل البياني على النحو التالي:

**الشكل رقم (18): إجابات المؤسسات على استحواذهم على برمجيات للمحاسبة مطابقة للنظام المحاسبي المالي**



وعن السؤال الثاني والذي كان على الشكل التالي:

**02- هل البرمجيات قادرة على توفير مجمل البيانات المحاسبية التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي ؟**

نعم ☐ لا ☐ بدون جواب ☐

وكانت الإجابات كالآتي:

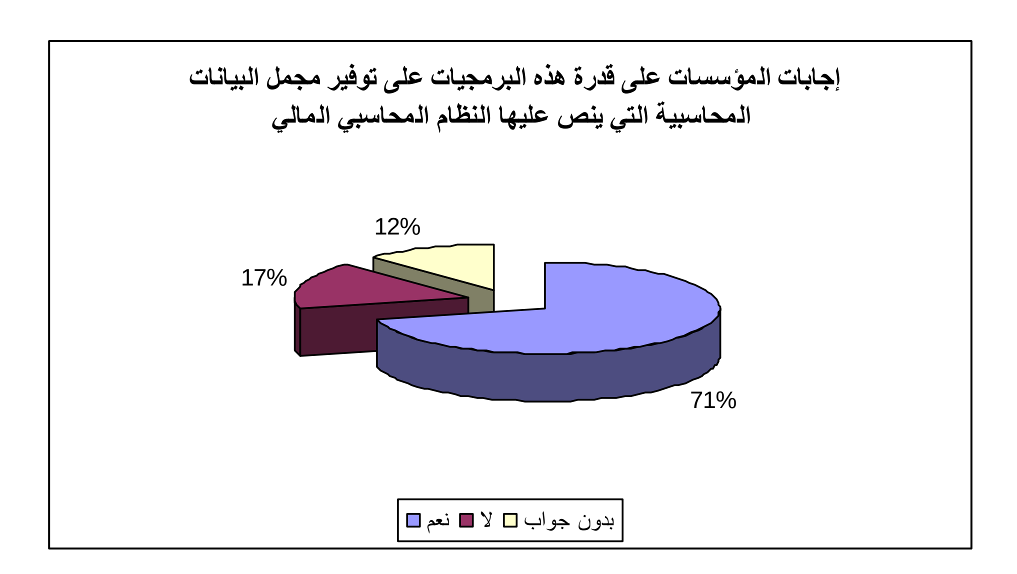
**الجدول رقم (31): إجابات المؤسسات على قدرة هذه البرمجيات على توفير مجمل البيانات المحاسبية التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي**

| البيان | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| نعم | 47 | 71,21 |
| لا | 11 | 16,66 |
| بدون جواب | 8 | 12,12 |
| المجموع | **66** | **100** |

من خلال هذه النتائج والمكملة لما سبق نرى أن أغلبية كبيرة من المؤسسات الجزائرية وبنسبة71,21% تتوفر لديها برمجيات قادرة على توفير مجمل البيانات المحاسبية التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي، وأن نسبة 16,66% لا تتوفر لديها برمجيات قادرة على توفير مجمل البيانات المحاسبية التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي، أما نسبة 12,12% فقد إمتنعت عن الإجابة. ومن هنا يمكننا ملاحظة مدى إقبال المؤسسات الجزائرية للإستحواذ على هذه البرمجيات وهذا لفعاليتها في توفير المعطيات اللازمة لعرض القوائم المالية للمؤسسات حسب النظام المحاسبي المالي.

كما كان الشكل البياني على النحو التالي:

**الشكل رقم (19): إجابات المؤسسات على قدرة هذه البرمجيات على توفير مجمل البيانات المحاسبية التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي**




- وعن السؤال الثالث والذي كان على الشكل التالي:

| **03- هل تم تكوين المستخدمين على استعمالها ؟** |
|---|
| نعم ☐     لا ☐     بدون جواب ☐ |

وكانت الإجابات كالآتي:

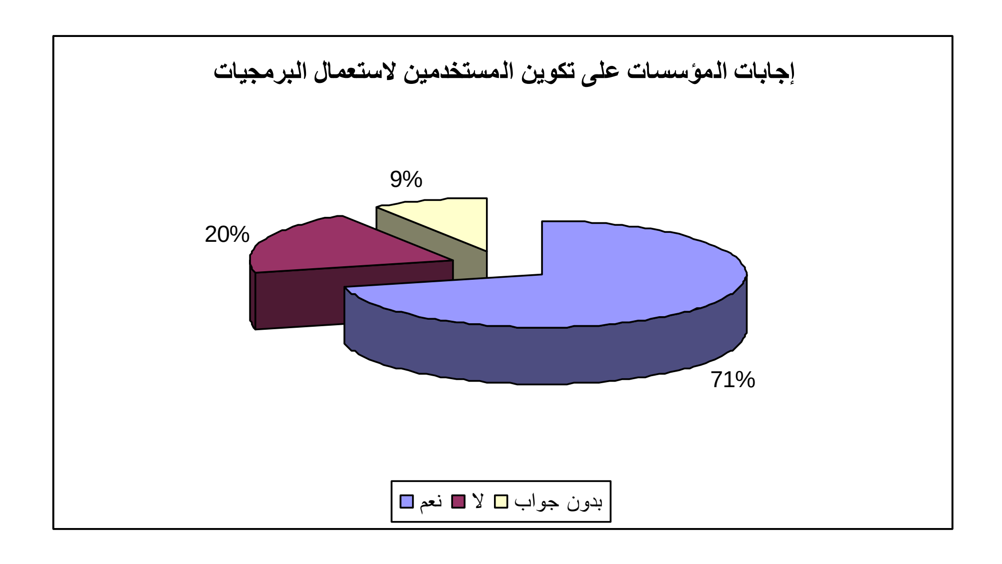
**الجدول رقم (32): إجابات المؤسسات على تكوين المستخدمين لاستعمال البرمجيات**

| البيان | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| نعم | 47 | 71,21 |
| لا | 13 | 19,69 |
| بدون جواب | 6 | 9,09 |
| المجموع | **66** | **100** |

أما فيما يخص إستعمال هذه البرمجيات فنلاحظ أن أغلبية المؤسسات لجئت إلى تكوين موظفيها لحسن إستخدامها قصد تسهيل عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي.

كما كان الشكل البياني على النحو التالي:

**الشكل رقم (20): إجابات المؤسسات على تكوين المستخدمين لاستعمال البرمجيات**




وعن السؤال الرابع والذي كان على الشكل التالي:

| **04- هل واجهتم صعوبات في استعمال هذه البرمجيات ما هي طبيعتها ؟** |
|---|

وكانت الإجابات كالآتي:

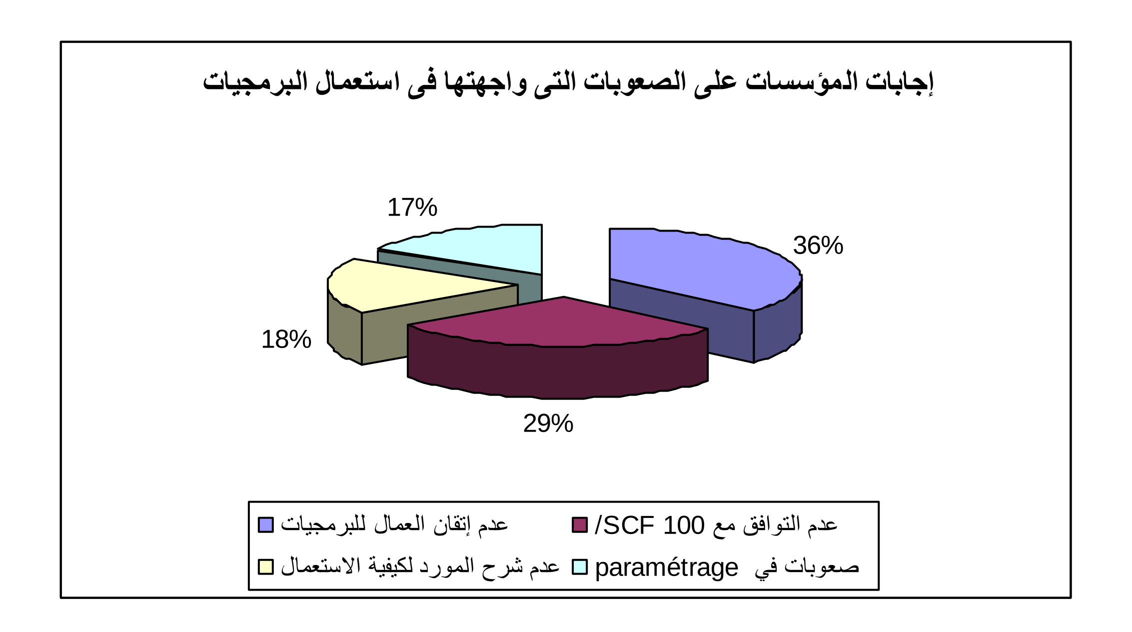
**الجدول رقم (33): إجابات المؤسسات على الصعوبات التى واجهتها فى إستعمال البرمجيات**

| البيان | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| عدم إتقان العمال للبرمجيات | 24 | 36,36 |
| عدم التوافق مع 100/ SCF | 19 | 28,78 |
| عدم شرح المورد لكيفية الاستعمال | 12 | 18,18 |
| صعوبات في paramétrage | 11 | 16,66 |
| المجموع | **66** | **100** |

ولأن هذه البرمجيات جديدة على مستعمليها فإن المؤسسات ومن خلال موظفيها واجهة بعض من الصعوبات في إستعمالها إنحصرت معظمها ما بين عدم إتقان الموظفين لهذه البرمجيات وهذا قبل تكوينهم أو عدم توافق هذه البرمجيات مع متطلبات النظام المحاسبي المالي بنسبة 100%، أو عدم شرح المورد للمؤسسة كيفية إستعمال هذه البرمجيات. ورغم كل هذه الصعوبات إلا أنه وفي الأخير إستطاعت هذه المؤسسات تجاوز هذه الصعوبات و العمل على هذه البرمجيات.

كما كان الشكل البياني على النحو التالي:

**الشكل رقم (21): إجابات المؤسسات على الصعوبات التى واجهتها فى استعمال البرمجيات**




**المحور الرابع:** آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي

أما هذا المحور فقد خصصناه للتطرق إلى أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الجزائرية و قد قمنا بدراسته من خلال ثلاثة أسئلة فيما يلي أجوبتها و تحليلها.

فيما يخص السؤال الأول فكان على الشكل التالي:

| 01- **هل أجريتم تقييما لتكلفة تطبيق النظام المحاسبي المالي (برمجيات، تكوين ...) ؟**<br>نعم ☐ لا ☐ بدون جواب ☐ |
|---|

وكانت الإجابات كالآتي:

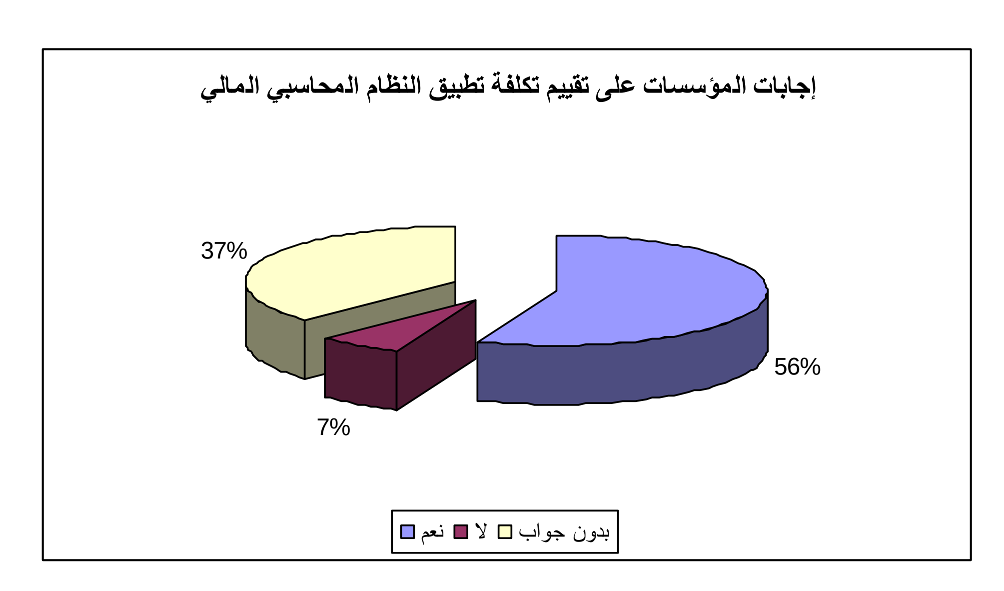
**الجدول رقم (34): إجابات المؤسسات على تقييم تكلفة تطبيق النظام المحاسبي المالي**

| النسبة | التكرار | البيان |
|---|---|---|
| 56 | 42 | نعم |
| 6,66 | 5 | لا |
| 37,33 | 28 | بدون جواب |
| **100** | **75** | المجموع |

لم يكن لطرح هذا السؤال إلا تمهيدا للسؤال الذي بعده ومن إجابات هذا السؤال نرى أن نصف المؤسسات الجزائرية الخاضعة للإستبيان قد قامت بتقييم التكاليف المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي أما النصف الثاني فإما أنها لم تقيمها أو أنها لا تريد البوح بهذه النتائج.

كما كان الشكل البياني على النحو التالي:

**الشكل رقم (22): إجابات المؤسسات على تقييم تكلفة تطبيق النظام المحاسبي المالي**




- وعن السؤال الثاني و المكمل للسؤال الأول

| **02- إذا كان الجواب بنعم، ما هي الحصة من رقم الأعمال ؟** |
|---|

وكانت الإجابات كالآتي:

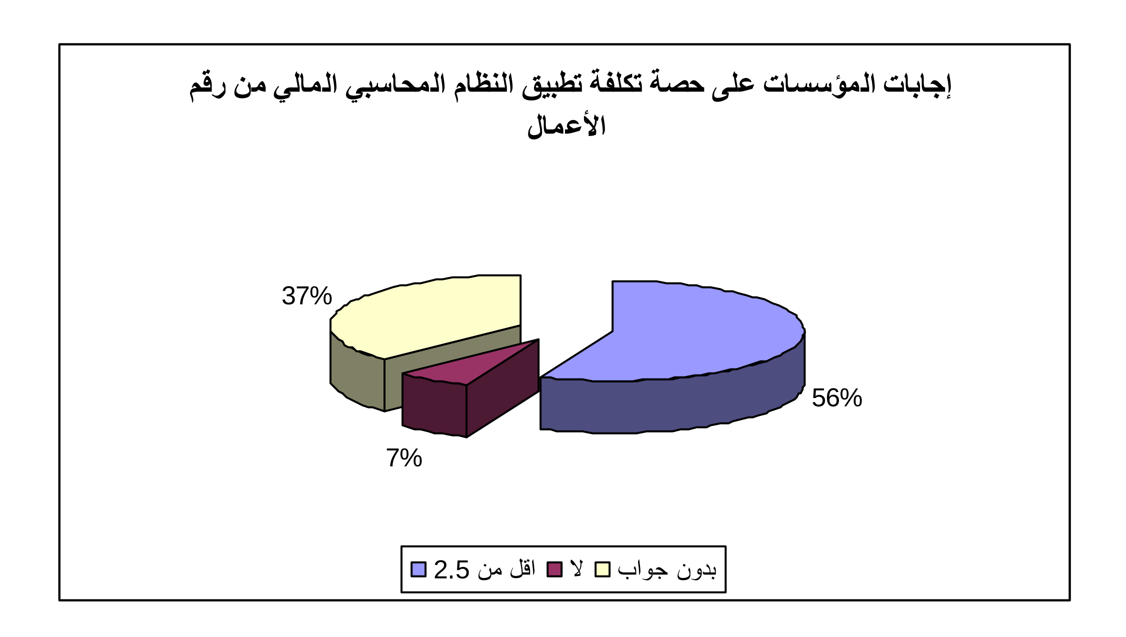
**الجدول رقم (35): إجابات المؤسسات على حصة تكلفة تطبيق النظام المحاسبي المالي من رقم الأعمال**

| البيان | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| اقل من 2.5 | 42 | 56 |
| لا | 5 | 6,66 |
| بدون جواب | 28 | 37,33 |
| المجموع | **75** | **100** |

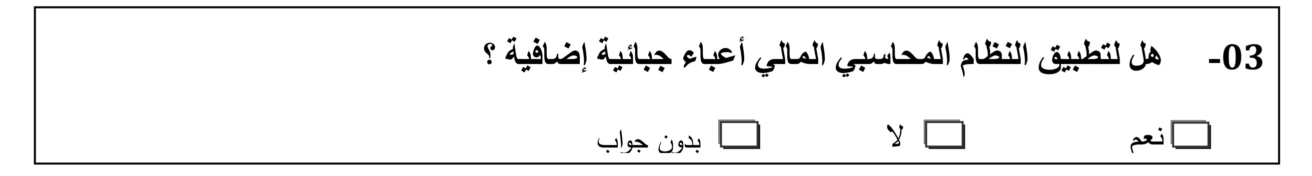
وبعد تحليل هذه الأجوبة نجد أن أراء المؤسسات لهذه النقطة منقسمة إلى شقين شق يرى أن هذه التكاليف غير كبيرة بالنسبة إلى رقم الأعمال حيث أنها لا تتجاوز في مجملها 2,5% وهذا راجع إلى ضخامة رقم أعمالها ربما. أما الشق الثاني ورغم أنه لا يريد البوح بهذه التقييمات فإنه يرى أن هذه التكاليف كبيرة نوعا ما بالنسبة له مقارنة برقم أعماله، وهذا راجع إلى أن أغلب المؤسسات ترى فيها تكلفة غير أن الواقع أنها نفقات تسييريه وأنها تدخل ضمن بند الإستثمار في رأس المال البشري وأن عائدها لا يظهر في الحال بل هو عائد على المدى الطويل يدوم مع بقاء الفرد عامل في المؤسسة ما يرتبط بثقافة التسيير في المؤسسة الجزائرية.

كما كان الشكل البياني على النحو التالي:

**الشكل رقم (23): إجابات المؤسسات على حصة تكلفة تطبيق النظام المحاسبي المالي من رقم الأعمال**




- وعن السؤال الثالث والذي كان على الشكل التالي:



03- هل لتطبيق النظام المحاسبي المالي أعباء جبائية إضافية ؟

نعم ☐ لا ☐ بدون جواب ☐

وكانت الإجابات كالآتي:

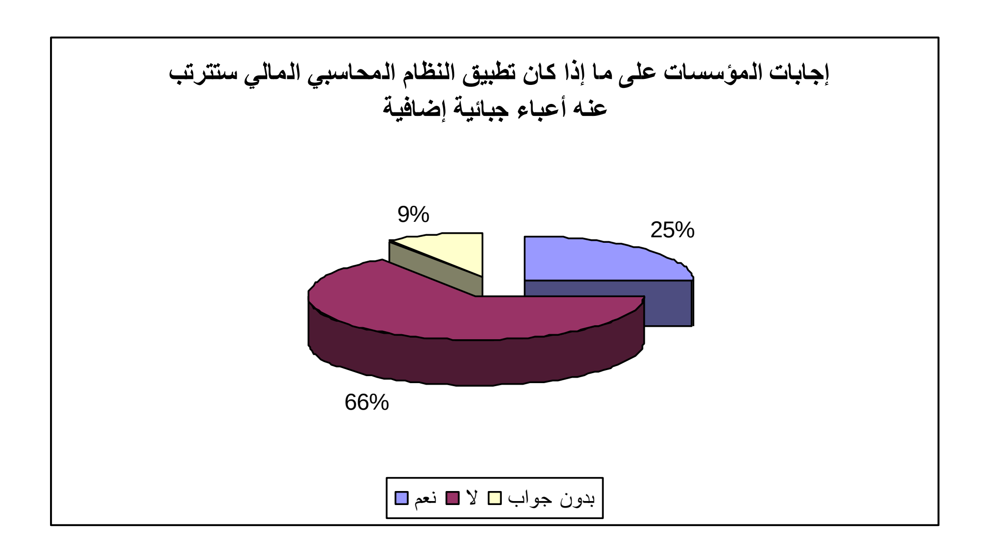
**الجدول رقم (36): إجابات المؤسسات على ما إذا كان تطبيق النظام المحاسبي المالي ستترتب عنه أعباء جبائية إضافية**

| البيان | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| نعم | 19 | 25,33 |
| لا | 49 | 65,33 |
| بدون جواب | 07 | 09,33 |

بالرجوع إلى الأجوبة نلاحظ أن نسبة 65,33 % من المؤسسات الخاضعة للإستبيان ترى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي لا تترتب عنه أعباء جبائية إضافية. وأن نسبة 25,33 % من هذه المؤسسات ترى عكس ذلك في حين تبقى نسبة 09,33 % إمتنعت عن الإجابة.

كما كان الشكل البياني على النحو التالي:

**الشكل رقم (24): إجابات المؤسسات على ما إذا كان تطبيق النظام المحاسبي المالي ستترتب عنه أعباء جبائية إضافية**




- وعن السؤال الرابع والذي كان على الشكل التالي:

| **04- هل لتطبيق النظام المحاسبي المالي اثر على تنظيم مؤسستكم ؟** |
|---|
| نعم ☐ لا ☐ بدون جواب ☐ |

وكانت الإجابات كالآتي:

**الجدول رقم (37): إجابات المؤسسات على ما إذا كان لتطبيق النظام المحاسبي المالي أثر على تنظيم المؤسسة**

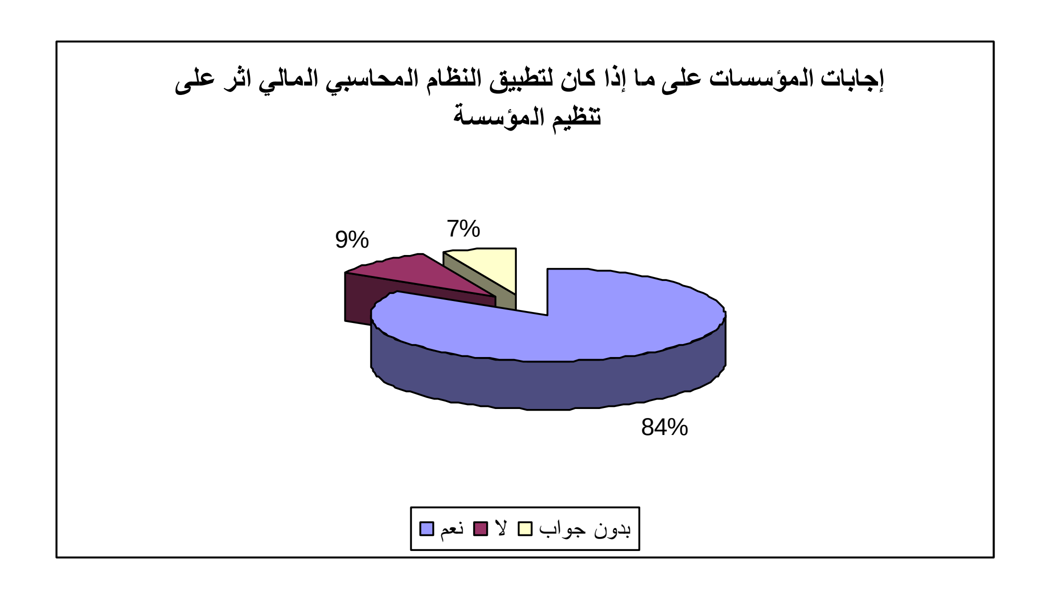
| البيان | التكرار | النسبة |
|---|---|---|

| نعم | 63 | 84 |
| --- | --- | --- |
| لا | 7 | 9,33 |
| بدون جواب | 5 | 6,66 |
| المجموع | **75** | **100** |

من خلال هذه الأجوبة نلاحظ أن أغلبية المؤسسات الجزائرية وبنسبة 84% قد أثر فيها تطبيق النظام المحاسبي المالي من ناحية التنظيم الداخلي خاصة على مستوى تنظيم وإدارة أنظمة المعلومات و على مستوى الهياكل التنظيمية للمؤسسة, أما نسبة 9,33% فإنها ترى بأن تطبيقها للنظام المحاسبي المالي لم يكن له أثر كبير عليها, و تبقى نسبة 6,66% قد إمتنعت عن الإجابة.

كما كان الشكل البياني على النحو التالي:

**الشكل رقم (25): إجابات المؤسسات على ما إذا كان لتطبيق النظام المحاسبي المالي اثر على تنظيم المؤسسة**




## خاتمة الفصل:

يمكن إستخلاص من هذه الدراسة الميدانية ما يلي:

- يتبين لنا من خلال الإجابات المتحصل عليها و بعد تحليلها أن نسبة 70,66 % من المؤسسات المشكلة للعينة قد قامت بفتح حساباتها وفق النظام المحاسبي المالي كما كان متفقا عليه أي جانفي 2010, أما 29,33 % من المؤسسات المشكلة للعينة لم يتسنى لها فعل ذلك و هذا راجع لضيق الوقت وعدم إتخاذها التدابير اللازمة و في الوقت اللازم الأمر الذي سيحتم عليها الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي في خضم سنة 2010.

- يرى أغلبية المستجوبون أن نقص الخبرة و التأهيل يشكل أهم عائق في تطبيق النظام المحاسبي المالي, فمن أجل هذا نلاحظ من خلال التحليل أن المؤسسات الجزائرية تركز على عنصر التكوين كونه المحرك الرئيسي و عنصر الأساس في نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي كون أن 94,66% من المؤسسات الخاضعة للإستبيان أكدت ذلك من خلال الدورات التي أجرتها لموظفيها.

- وبغض النظر عن الجانب المحاسبي البحث , يتوقف نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة أنظمة معلومات المؤسسة و مدى توفر أحدث البرمجيات الملائمة للنظام المحاسبي المالي, و هو ما يفرض القيام بمجموعة من التكييفات نظرا لتعقد و تطور القواعد الجديدة كما يفرض القيام بعمليات تكوين مستمرة و متواصلة إلى غاية تجاوز المرحلة الإنتقالية بنجاح.

- إن عملية الإنتقال لا تقتصر فقط على الإنتقال من مدونة حسابات إلى أخرى، بل تؤثر على التنظيم داخل المؤسسة من خلال إعادة هيكلة أنظمة المعلومات وتكوين المهنيين وتعزيز أدوار الفاعلين وتطوير لوظائف المؤسسة. كما أن الأمر يتعلق بالإنتقال من منظور قانوني تقني إلى منظور مالي.

- إن الإنتقال لأول مرة لا يعني إنتهاء المرحلة الإنتقالية خاصة إذا إعتمدت المؤسسة أسلوب الإحتواء أو الإستراتيجية المختلطة وهو ما يتطلب منها إستكمال معالجة كافة الجوانب المتعلقة بعملية الإنتقال عبر مخطط زمني مدروس والذي قد يستمر لعدة سنوات.

- تكاليف هذا المشروع تشكل إستثمارا كبير بالنسبة للمؤسسات الصغيرة، و الذي لن يكون ذا مردودية لها إلا بعد سنوات عديدة.

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات

# الخاتمة العامة

**خاتمة عامة:**

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، معالجة الإشكالية التي تدور حول تكييف الجزائر لمخططها المحاسبي الوطني مع

المعايير المحاسبية الدولية من خلال تبني النظام المحاسبي المالي وما مدى نجاح المؤسسات الإقتصادية في تطبيقه وما هي الصعوبات التي لاقتها في تطبيقه وهذا من خلال الفصول الأربعة لهذه الدراسة و إنطلاقاً من الفرضيات الأساسية، وبإستخدام الأساليب والمناهج المشار إليها في المقدمة.

لقد أخذت المحاسبة في العصر الحديث حيزاً كبيراً من الإهتمام، ساهم في ذلك تسارع الأحداث الإقتصادية و الإجتماعية و إتساع حجم المؤسسات و إمتدادها إلى المستوى الدولي وظهور الأسواق المالية، ما أدى إلى ظهور نوعية جديدة من المشاكل المحاسبية كان لإختلاف الإجراءات والممارسات المحاسبية الوطنية والإقليمية سبباً كبيراً في إنتشارها، ولقد بذلت جهود كبيرة من قبل العديد من المنظمات المهنية خاصةً الدولية منها لإيجاد حلول لهذه المسائل سعياً منها لتقليل الفجوة بين الممارسات المحاسبية و تسهيل عملية إجراء المقارنات بين القوائم المالية للشركات التي تعمل في بيئات مختلفة وتعزيز الإفصاح في القوائم المالية وبالتالي التقليل من حالة الغموض بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية بغرض مساعدتهم في إتخاذ القرارات الرشيدة، وقد كانت ثمرة هذه الجهود صدور معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS ) والتي سرعان ما إنتشرت في عدد كبير من دول العالم.

و في هذا السياق قامت الجزائر بتبني النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية والمعلومة المالية والتي تعمل على توفير معلومة مالية مفهومة وشفافة وموثوق بها وقابلة للمقارنة حتى على الصعيد الدولي، غير أن الجزائر قد تعجلت في فرض تطبيقه على جميع المؤسسات بمختلف أنواعها، خاصة أن هذا النظام بني على أُسس لا يزال الإقتصاد الجزائري يفتقر إليها، كصعوبة الحصول على المعلومات في مختلف الميادين مثل الإحصاءات الصحيحة التي تُبنى عليها عملية التقدير و عدم وجود أسواق تجارية ومالية نشطة وتعكس الظروف العادية للمنافسة، هذا من جهة، ضف إلى ذلك أن أغلب المؤسسات الجزائرية وخاصة الصغيرة منها و المتوسطة لا تمتلك الأموال الكافية و لا أدوات إدارة فعالة أو خلايا للرصد واليقظة تمكنها في إطار تبني معايير المحاسبة الدولية من توقع

تبعات و آثار هذا التحول، و هذا ما يجعل المختصون والخبراء في المحاسبة و المالية يرون أنه كان على السلطات الجزائرية أن تفرض هذا النظام في بادئ الأمر على الشركات الكبيرة ( المسعرة )المتداولة أسهمها في البورصة والقادرة على تحمل تكاليف الإنتقال للنظام المحاسبي المالي ثم تعميمه تدريجيا على باقي المؤسسات الجزائرية.

**أولا: نتائج إختبار الفرضيات:** إنطلاقا من الدراسة النظرية والميدانية التي إعتمدت في هذا البحث تم التوصل أثناء إختبار الفروض إلى النتائج التالية:

- ✓ بخصوص الفرضية الأولى: والتي نصت على أن المخطط المحاسبي الوطني لم يساير الظروف الراهنة و متطلبات الإقتصاد الحر الأمر الذي جعل القوائم المالية التي ينتجها غير كافية وبالتالي فإن ضرورة الإصلاح كانت تماشيا مع تطور إحتياجات مستخدمي المعلومة المحاسبية على المستوى المحلي والدولي, فقد تحققت حيث ومن خلال الدراسة توصلنا إلى أن أهداف المخطط المحاسبي الوطني أصبحت لا تتماشى مع إحتياجات مستخدمي المعلومة المحاسبية حيث ظهرت عليه العديد من النقائص و القصور إبتداء من المبادئ التي يقوم عليها ووصولا إلى القوائم المالية التي يقدمها, مرورا بإطاره الهيكلي والمصطلحات و قواعد التقييم والتسجيل التي يفرضها. و ذلك ما تم بالفعل, حيث تم تبني النظام المحاسبي المالي الذي يستند إلى المعايير المحاسبية الدولية و ذلك بهدف توفيق و تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر مع الممارسة المحاسبية الدولية.

- ✓ وفيما يخص الفرضية الثانية : والمتعلقة بإعتبار المعايير المحاسبية الدولية مقياس يمارس عليها المحاسبون عملهم، و التي تسمح بتحقيق التوافق و التوحيد المحاسبي للحصول على قوائم مالية أكثر شفافية و واقعية و قابلية للمقارنة في ظل النظام المحاسبي المالي، فلقد تحققت من خلال الإطار المفاهيمي لأسس إعداد و عرض القوائم المالية من منظور مجلس معايير المحاسبة الدولية، و الذي جاء لتوحيدها و تسهيل مقارنتها.

✓ أما بخصوص الفرضية الثالثة : التي نصت على أن الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي لا يقتصر على الجانب المحاسبي فحسب بل يؤثر على النظام الداخلي للمؤسسة و يفرض عليها عدة تعديلات, حتى ينسجم هذا الأخير ومتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي, فقد تحققت حيث ومن خلال الدراسة توصلنا إلى أن تبني النظام المحاسبي المالي يؤثر على المؤسسة ككل، حيث يفرض الإنتقال إلى هذا الأخير القيام بمجموعة من التكييفات والتغييرات على مستوى أنظمة المعلومات نظرا لدرجة تقنية وتعقيد قواعد الإهتلاك وإنخفاض قيمة الأصول ومعالجة الأدوات المالية والإعتراف بالتثبيتات المعنوية، كما أن الإنتقال للنظام المحاسبي المالي يؤثر على وظائف المؤسسة ويعزز أدوار بعض الفاعلين فيها حيث سيتم تعزيز مشاركة " التنفيذيين " في عملية إنتاج وضمان موثوقية المعلومات المالية حيث سيتزايد الطلب على خدمات المسؤولين عن المشاريع الإستثمارية ومديري برامج التثبيتات والمسؤولين عن الإنتاج في إطار وضع منظور المكونات وتحديد المدة المنفعية ومتابعة مؤشرات إنخفاض قيمة الأصول, و على مسؤولي مشاريع البحث والتطوير القيام بمتابعة دقيقة للمشاريع المسؤولين عنها وإيصال المعلومات المالية اللازمة للمصالح المالية, كما ينبغي تعزيز مشاركة " التجاريين" عند تحديد قيمة الإنجاز الصافية للمخزونات والتي تمثل أساس حساب خسائر قيمة المخزونات, و كذلك تعزيز دور ومشاركة المسؤولين عن الموارد البشرية.

✓ أما بخصوص الفرضية الرابعة : و التي نصت على أن المؤسسات الجزائرية لم تكن على إستعداد لتطبيق النظام المحاسبي المالي خاصة منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لذا كان يجدر فرض تطبيقه على الأقل على المؤسسات الكبيرة المشاركة (المسعرة) في البورصة ثم تعميمه تدريجيا على باقي المؤسسات, فقد تحققت حيث ومن خلال دراستنا وجدنا أن أغلب المؤسسات التي أجابت على الإستبيان أكدت عدم جاهزيتها لتطبيق النظام المحاسبي المالي في الوقت المحدد وهذا راجع لعدة أسباب منها ما يمس المؤسسة في حد ذاتها ومنها ما يخص الوزارة و المجلس الوطني للمحاسبة لأنه وفي هذه النقطة

بلذات هناك جزء من المسؤولية تتحمله الوزارة و المجلس الوطني للمحاسبة, فكيف يمكن للوزارة أن تفرض على المؤسسات البدء في تطبيق النظام المحاسبي المالي في الفاتح من جانفي 2010, في الوقت الذي قامت بإصدار التعليمة رقم 02 المتعلقة بأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي بتاريخ 2009/10/29, تليها المذكرة المنهجية للتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي بتاريخ 2010/10/19, وعليه لا يمكن لنا أن نلوم المؤسسات على عدم جاهزيتها إذا كانت الوزارة في حد ذاتها لم تحترم الموعد. هذا من ناحية ضف إلى ذلك أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تشكل غالبية النسيج الإقتصادي الجزائري حيث تمثل حوالي 95% من المؤسسات الجزائرية و المعايير المحاسبية الدولية وضعت في الأساس من أجل المؤسسات المشاركة (المسعرة) في البورصة, بلإظافة إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي في هذه المؤسسات يفرض عليها تحمل تكاليف عالية من أجل التكوين و تكييف أنظمة معلوماتها الشيء الذي يعتبر عائقا بالنسبة لها مقارنة برؤوس أموالها و مواردها المحدودة. و عليه أرى أنه كان يجدر بالوزارة فرض تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الكبيرة و المشاركة (المسعرة) في البورصة في بادئ الأمر ثم تعميمه تدريجيا على باقي المؤسسات الجزائرية.

**ثانيا : نتائج الدراسة**

من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى مجموعة من النتائج و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ إن خيار التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني و تبني النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية والذي لقي قرار تطبيقه بعض التحفظات يعتبر خطوة هامة في مسار الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر في إطار مسعاها نحو الإنفتاح الإقتصادي والبحث عن الشراكات الإقتصادية وتشجيع الإستثمار الأجنبي، حيث سيسمح هذا النظام المحاسبي بإنتاج معلومة مالية أكثر جودة و موثوقية وقابلية للمقارنة.

- ✓ إن تطبيق النظام المحاسبي المالي و إستيعاب متطلباته يتطلب بذل مجهودات كبيرة بدءاً بالمؤسسة من خلال إعادة تنظيمها و هيكلة أنظمة معلوماتها وتكوين مستخدميها، مروراً بمحيطها الخارجي من خلال إحداث الأسواق التي تسمح لها بالتقييم المستمر حسب القيمة الحالية أو القيمة العادلة إضافة إلى تفعيل البورصة والتكوين المستمر للممارسين والمهنيين من خبراء ومحافظي الحسابات.
- ✓ تم التقليل من شأن المشروع من حيث حجمه وتعقيده ومن حيث الوقت اللازم لتنفيذه وتخصيص الوسائل الكافية لذلك، حيث كان من المفروض أن يتم وضع مخطط مبكر للتنفيذ يليه تقييم للآثار المحتملة على المؤسسة.
- ✓ إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية على العموم لم يكن ذا أثر كبير على مردوديتها المالية و لا على محدداتها –الأموال الخاصة والنتيجة– وهذا لأن المؤسسات الجزائرية لم تأخذ بعين الإعتبار الفلسفة الجديدة التي إنتقلت بنا من المعالجات المحاسبية البسيطة إلى الأحكام والتقديرات المحاسبية الديناميكية، حيث إختصرت الإنتقال إلى هذا النظام في شكل جدول مطابقة بسيط وتكييف برامج الكمبيوتر للقيام بالإنتقال ألياً، في حين أن هذا التحول أعمق من كونه مجرد إعادة هيكلة لمدونة الحسابات وتغيير شكل القوائم المالية، وإنما يتعلق أيضا بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي المبنية على مبدأين رئيسيين هما تسبيق المضمون على الشكل والقيمة العادلة.
- ✓ إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية يفرض القيام بتكوين المستخدمين وتكييف أنظمة المعلومات وتشكل هذه الإجراءات مشروعا مكلفا خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل غالبية النسيج الإقتصادي الجزائري والمتميزة بالإمكانيات المحدودة.
- ✓ إن تأخر صدور التعليمات المتعلقة بأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي جعلت المحاسبين يعتمدون على إجتهاداتهم في معالجة بعض الحسابات، هذه الإجتهادات نتج عنها أخطاء في المعالجة ومن ثم

بداية تطبيق خاطئ للنظام المحاسبي المالي وهو ما يفرض على المؤسسات إعادة النظر فيها ومعالجتها وفق ما يقتضيه النظام المحاسبي المالي.

✓ إن المشاكل الناجمة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي لن تنتهي بنهاية المرحلة الإنتقالية وإنما ستبقى قائمة، لذلك ينبغي النظر إلى هذا التحول على أنه مشروع ضخم وكبير في السنوات اللاحقة، يستلزم تنظيم حقيقي وإدارة مشروع فعالة.

✓ إن إستعمال مفهوم القيمة العادلة يطرح مجموعة من الصعوبات بالنظر إلى الواقع الإقتصادي الجزائري:

- عدم وجود أسواق ومصادر للحصول على هذه القيمة.
- التكاليف التي يتطلبها اللجوء إلى الخبراء المقيمين.

**ثالثا : التوصيات**

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

✓ أغلب المؤسسات الجزائرية لا تملك فرقا متحكمة في النظام المحاسبي المالي نظرا لإستعمالهم المخطط المحاسبي الوطني لسنوات عديدة مما يفرض على المؤسسات في التحضير لإقامة تربصات والتكفل بتكوين العاملين في مجال المحاسبة وتدريبهم على برامج الإعلام الآلي الجديدة، بالإظافة إلى إعتماد إستراتيجية تكوين طويلة المدى تسعى من خلالها المؤسسات لترسيخ الثقافة المحاسبية الجديدة.

✓ عدم تبني معايير المحاسبة الدولية حرفيا ومحاولة إسقاطها على البيئة الجزائرية، لتجنب الوقوع في المشاكل التي قد تُضيِّع مزيدا من الوقت والمال و تعرقل السير العادي لنشاط المؤسسات، وهذا نظرا للبعد الموجود بين المرجعية التي بُنيت عليها هذه المعايير و الوضع الإقتصادي، السياسي والثقافي السائد في الجزائر.

- ✓ الإعتماد على التعليمات الصادرة عن وزارة المالية والمتعلقة بأول تطبيق النظام المحاسبي المالي قصد معالجة الجوانب التي لم تعالج بعد أو قصد تصحيح الأخطاء الحاصلة خلال عملية الإنتقال.
- ✓ على المؤسسات التي صادفتها صعوبات وعراقيل أثناء إنتقالها لتطبيق النظام المحاسبي المالي أن تستعين بخدمات الخبراء المحاسبين المتمكنين من النظام المحاسبي المالي و من المعايير المحاسبية الدولية ضمن أعمال المرافقة و الإستشارة و التوضيح، إلى حين زوال تلك الصعوبات و التعود و التمكن من الممارسة المحاسبية الجديدة.
- ✓ عقد ندوات علمية ومشاركة مراكز البحث من أجل التعرف على أهم مشكلات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائر.
- ✓ العمل على تطوير بورصة الجزائر وتفعيل دورها في الحياة الإقتصادية للمؤسسات وكذا المساهمة في تأهيل الأفراد لإدارة المؤسسات من خلال التعاون مع المعاهد و المؤسسات المتخصصة و التدرج في التأهيل حتى نتمكن من الوصول إلى مؤهلات معترف بها.
- ✓ منح فرص أكثر ومجال تدخل أوسع للخبراء المحاسبين الجزائريين في عملية تطوير النظام المحاسبي المالي.
- ✓ ضرورة إجراء تغييرات جذرية في مختلف جوانب الإقتصاد وليس فقط في المجال المحاسبي، و هذا حتى تلعب معايير المحاسبة الدولية دورها الحقيقي الذي وجدت من أجله.

**رابعا: آفاق البحث**

نظرا للظروف المحيطة بالعمل و التي حالت دون التعمق أكثر بكل ماله علاقة بالموضوع, سواء من حيث الوقت أو المراجع و حجم البحث وهذا خاصتا و أن تطبيق النظام المحاسبي المالي لازال في أوله, فقد تعذر علينا الخوض في تفاصيل أخرى الشيء الذي يبقي المجال مفتوح أمام دراسات أخرى نذكر منها:

- أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في تنشيط السوق المالي.
- تكييف النظام الجبائي الجزائري مع النظام المحاسبي المالي.
- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأطراف الفاعلة مع المؤسسة.
- أهمية تطبيق المعايير الدولية للمراجعة في تعزيز حوكمة المؤسسات و محاربة الفساد.

و نأمل في الأخير أن نكون قد وفقنا في إختيار موضوع البحث ومعالجته, والله ولي التوفيق.

# المراجع

# المراجع

## I. باللغة العربية

### أ- الكتب:


- ثناء قباني, المحاسبة الدولية,الدار الجامعية, الإسكندرية,مصر,2002-2003.
- حسين القاضي، مأمون حمدان – المحاسبة الدولية ومعاييرها - دار الثقافة ، عمان،2008
- حمادة طارق عبد العال, دليل المحاسبة إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية – الدار الجامعية, الإسكندرية, 2006.
- خالد جمال الجعارات ،معايير التقارير المالية الدولية2007 ،IFRSs &IASs إثراء للنشر والتوزيع ،الأردن،2008 .
- دونالد كيسو ، جيري و يجانت ، ترجمة احمد حامد حجاج (1999). المحاسبة المتوسطة ، دار المريخ للنشر.
- روبرت ميجز. المحاسبة أساس لقرارات الأعمال. ترجمة محمد عبد القادر الدسيطى. الكتاب الأول. دار المريخ للنشر. الرياض. السعودية.2006 .
- طارق حمادة عبد العال. التقارير المالية أسس الإعداد و العرض و التحليل. الدار الجامعية. مصر.2000.
- عباس مهدي الشرازي : نظرية المحاسبة ، ذات السراسل للطباعة و النشر و التوزيع، الكويت (1990).
- فردريك تشوي، كارول آنّ فروست، جاري ميبك، المحاسبة الدولية، تعريب محمد عصام الدين زايد، مراجعة أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
- محمد المبروك أبو زيد - المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية - إيزاك للنشر والتوزيع، مصر،2005 .


### ب- رسائل وأطروحات:


- بكحيل عبد القادر، أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية IAS/IFRS في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص (مالية ومحاسبة).جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف .كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2007/2008.

- سمير مرواني، le projet du nouveau système comptable financier Algérienمذكرة ماجستير في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر سنة 2007.
- صلاح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثره على مهنة المدقق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.
- صالحي بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر و افاق تبني و تطبيق النظام المحاسبي المالي، أطروحة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.
- طارق حمزة.المخطط المحاسبي الوطني دراسة تحليلية و اقتصادية .مذكرة ماجستير .كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر.
- قليل نبيل، أهمية تدفقات الخزينة في تعزيز الإفصاح في القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، أطروحة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.
- مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية - بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

**ج- الملتقيات ومؤتمرات:**

- السعيد قاسمي ،فرحات عباس،النظام المحاسبي المالي الجديد و مدى تنميطه مع /المعايير المحاسبية الدولية، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية –تجارب تطبيقات وآفاق،17-18 جانفي 2010، القطب الجامعي الجديد الشط.
- بلمقدم مصطفى و آخرون.التمويل عن طريق قرض الإيجار كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي . ملتقى حول إستراتيجية الإعمال في مواجهة تحديات العولمة. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 15-16مارس 2005.

**د- قوانين ومراسيم ومواثيق:**

- وزارة المالية.القانون رقم 07-11المؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.المادة 12.
- الفقرة السادسة(6) من المعيار الدولي السابع IAS7 قائمة التدفقات النقدية. للجنة معايير المحاسبة الدولية IASC المعدل في عام 1992.

- المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية متظمنة معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات. دورية صادرة عن جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.2006.
- المادة 20 من المرسوم التنفيذي 08/ 156، الجريدة الرسمية، الجزائر، 2008.
- المادة من الأمر رقم 96-27 المؤرخ في 1996/72/09 و المتعلق بتعديل القانون التجاري الصادر في 1975/09/26
- النقطة 121. 13 من قرار 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية، الجزائر، 2009.
- النقطة 121. 14 من قرار 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية، الجزائر، 2009.
- النقطة 121. 8 من قرار 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية، العدد 19 الجزائر، 2009.
- النقطة 123. 6 من قرار 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية، الجزائر، 2009.
- الأمر رقم: 90/ 103 الصادر في: 27/ 03/ 90
- الأمر رقم: 93/ 150 الصادر في: 24/ 10/ 93
- الأمر رقم: 96/ 336 الصادر في: 16/ 01/ 96
- الأمر رقم 96-27 مؤرخ في 09 ديسمبر 1996، يعدل ويتم الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 و المتضمن القانون التجاري، المادة 20.
- وزارة المالية.القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد سقف رقم الأعمال و عدد المستخدمين و النشاط. المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.المادة رقم2.
- وزارة المالية: مذكرة منهجية للتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي.

## II. باللغة الأجنبية:

### أ- الكتب:


- André abruner.Lanormalisation comptable au service de l'entreprise.de la science et de l notion. dunod.
- Association nationale des directeurs financiers et de contrôle de gestion, Normes IAS/IFRS :Que faut-il faire, Comment s'y prendre.
- Bernard raffounier, Axel Haller et peter waltan,Septembre 1997.
- BERNARD Raffounier. Les Normes comptables internationales
- IAS/IFRS.2éme édition. Economique. Paris.
- Eric Daucasse Normes comptables internationales IAS/IFR.de Boeck.Paris.
- Jacqueline LANGOT, Comptabilité anglo saxonne, normes, mécanismes et documents financiers, économico, Paris, 3ème édition, 1997.
- Jean-luc SURUGUET, L'impact des normes IAS/IFRS pour les directions des ressources humaines.
- KPMG Algérie, la mise en œuvre du NSCF, partie 1 : gérer son projet « SCF ».
- KPMG Algérie, la mise en œuvre du NSCF, partie 2 :le plan comptable et le système informatique.
- OBERT Robert.Pratique des nor,es IAS/IFRS.2 éme édition
- Pascal Barneto (2004) : Normes IAS/IFRS Application aux états Financiers Edition DUNOD.
- Salustro REYDEL, Maitriser l'essentiel des IFRS.
- Stéphan BRUN, L'essentiel des Normes Comptables internationales IAS/IFRS, Gualino éditeur, Paris, 2004.

ب- <u>الرسائل والأطروحات</u>:

- Nassiba bouraoui, Nécessité d’une réforme comptable en Algérie dans le cadre du passage de l’économie planifier a l’économie de marche. mémoire de magistère .école supérieur du commerce. Alger.
- Akim A.TAIROU, Normes comptables internationales et diagnostic financier.

**III. المواقع الإلكترونية:**

- http// :www.essec-Kpmg.net/fr/recherche/pdf/ifrs-enseignement-comptabilité.pdf.
- http://www .n-cidf.com.
- www.elmoujahid.com.
- www.iasb.org.uk/cmt/0001.asp-traduction www.procompta.com.
- http://www.enstmedia.ac.ma/cpa/fixe/IFRS%20proposition%20CCIP.

# الملاحق

المحلق رقم (01)

**الميزانية بتاريخ 31/12/ N**

| المبالغ الصافية<br>السنة **N** | العناصر |
|---|---|
| | **I) الأصول غير الجارية**<br>تثبيتات معنوية<br>تثبيتات عينية<br>تثبيتات جاري انجازها<br>تثبيتات مالية<br>**II) الأصول الجارية**<br>المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ<br>الزبائن<br>المدينون الآخرون<br>الموجودات وما شابهها (البنك، الصندوق...) |
| | **المجموع العام للأصول** |
| | **III) رؤوس الأموال الخاصة**<br>رأس المال<br>الاحتياطات<br>النتيجة الصافية للسنة المالية<br>**IV) الخصوم**<br>**أ) الخصوم غير الجارية**<br>قروض وديون<br>مؤونات وإيرادات مثبته مسبقا<br>**ب) الخصوم الجارية**<br>موردون<br>ديون أخرى<br>خزينة سالبة |
| | **المجموع العام للخصوم** |

**جدول حساب النتائج بتاريخ N/12/31**

| السنة<br>N | البيان |
|---|---|

| البيان | الحساب |
|---|---|
| المبيعات والمنتوجات من المخزون | ح/70 |
| الإنتاج أو المنتقص من المخزون | ح/72 |
| الإنتاج المثبت | ح/73 |
| إعانات الاستغلال | ح/74 |
| 1- انتاج السنة المالية | |
| المشتريات المستهلكة | ح/60 |
| الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى | ح/61 و62 |
| 2- استهلاك السنة المالية | |
| 3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2) | |
| أعباء المستخدمين | ح/63 |
| الضرائب والرسوم المدفوعات المماثلة | ح/64 |
| 4- اجمالي فائض الاستغلال | |
| المنتوجات العملياتية الأخرى | ح/75 |
| والأعباء العملياتية الأخرى | ح/65 |
| المخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة | ح/68 |
| استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات | ح/78 |
| 5- النتيجة العملياتية | |
| المنتوجات المالية | ح/76 |
| الأعباء المالية | ح/66 |
| 6- النتيجة المالية | |
| 7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6) | |
| الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية | ح/695 و 698 |
| الضرائب المؤجلة (تغيرات عن النتائج العادية | ح/692 و693 |
| مجموع منتوجات الأنشطة العادية | |
| مجموع أعباء الأنشطة العادية | |
| 8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية | |
| عناصر غير عادية -منتوجات | ح/77 |
| عناصر غير عادية -أعباء | ح/67 |
| 9- النتيجة غير العدية | |
| 10- صافي نتيجة السنة المالية | |

ح/70+ح/72+ح/73+ح/

ح/70+ح/72+ح/73+ح/74

انتاج السنة المالية- استهلاك السنة المالية

القيمة المضافة للاستغلال - ح/63-ح/64

إجمالي فائض الاستغلال + ح/75 - ح/65-

ح/76-ح/66

النتيجة العادية قبل الضرائب- الضرائب الواجبة والضرائب المؤجلة

ح/77-ح/67

النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة غير العادية

**جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة حسب النظام المحاسبي الجديد**

| | ملاحظات | السنة (ن) | السنة (ن-1) |
|---|---|---|---|
| **تدفقات نقدية مرتبطة بالأنشطة التشغيلية**<br>مبالغ مقبوضة من الزبائن<br>مبالغ مدفوعة للموردين والعمال<br>فوائد وتكاليف مالية مدفوعة | | | |
| **تدفقات الخزينة قبل الأحداث الاستثنائية** | | | |
| تدفقات الخزينة خاصة بأحداث استثنائية | | | |
| **تدفقات الخزينة المولدة بالنشاط [أ]** | | | |
| **تدفقات نقدية مرتبطة لنشطة استثمارية**<br>مدفوعات ناتجة عن الحيازة على استثمارات مادية ومعنوية<br>تحصيلات ناتجة عن التنازل على استثمارات مادية ومعنوية<br>مدفوعات ناتجة عن الحيازة على استثمارات مالية<br>تحصيلات ناتجة على استثمارات مادية ومعنوية<br>حصص ارباح محصلة | | | |
| **تدفقات نقدية مرتبطة بأنشطة استثمارية [ب]** | | | |
| **تدفقات نقدية مرتبطة بأنشطة التمويل**<br>تحصيلات ناتجة عن إصدار أسهم<br>أسهم وحصص أرباح مدفوعة<br>تحصيلات ناتجة عن إصدار قروض<br>دفع القروض وما شبهها | | | |
| **تدفقات نقدية مرتبطة بأنشطة التمويل [ج]** | | | |
| **تأثير التغير في اسعار الصرف** | | | |
| **التغير في الخزينة الخاص بالدورة [أ+ب+ج]** | | | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| الخزينة في أول المدة<br>الخزينة في آخر المدة | | | |
| التغير الصافي في الخزينة | | | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | | |
| التعديل مع النتيجة المحاسبية | | | |

## جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة حسب النظام المحاسبي الجديد

| | ملاحظات | السنة (ن) | السنة (ن-1) |
|---|---|---|---|
| **تدفقات نقدية مرتبطة بالأنشطة التشغيلية**<br>**نتيجة الدورة معدلة ب:**<br>مبالغ الإهلاكات ومئونات<br>تغيرات الضريبة المؤجلة<br>التغير في المخزونات<br>التغير في الزبائن وباقي المدينون<br>التغير في الموردون وباقي الدائنين<br>فائض أو نقص القيمة النتاج التنازل (صافي بدون ضريبة) | | | |
| **تدفقات الخزينة المولدة بالنشاط [أ]** | | | |
| **تدفقات نقدية مرتبطة بأنشطة استثمارية**<br>تدفقات ناتجة عن الحيازة على استثمارات<br>تحصيلات ناتجة عن التنازل على الاستثمارات<br>آثار التغير في مسار التجميع | | | |
| **تدفقات نقدية مرتبطة بأنشطة استثمارية [ب]** | | | |
| **تدفقات نقدية مرتبطة بأنشطة التمويل**<br>أسهم مدفوعين إلى المساهمين<br>زيادة في رأس المال المكتتب<br>إصدار قروض<br>دفع قروض | | | |
| **تدفقات نقدية مرتبطة بأنشطة التمويل [ج]** | | | |
| | | | |
| **التغير في الخزينة الخاص بالدورة [أ+ب+ج]** | | | |
| الخزينة في أول المدة<br>الخزينة في آخر المدة<br>تأثير التغير في اسعار الصرف | | | |
| **التغير الصافي في الخزينة** | | | |

**جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة حسب النظام المحاسبي الجديد**

| | ملاحظات | رأسمال اجماعي | علاوات الإصدار | هامش التقييم | هامش إعادة التقييم | احتياجات ونتيجة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **رصيد في 31/12/ن–2** | | | | | | |
| تغير الطرق المحاسبة<br>تصحيح الأخطاء المعتبرة<br>إعادة تقييم الاستثمارات<br>ارباح وخسائر غير محتسبة في<br>جدول حسابات النتائج<br>ارباح موزعة<br>زيادة في رأس المال<br>نتيجة الدورة الصافية | | | | | | |
| **رصيد في 31/12/ن–1** | | | | | | |
| تغير الطرق المحاسبية<br>تصحيح الأخطاء المعتبرة<br>إعادة تقييم الاستثمارات<br>ارباح وخسائر غير محتسبة في<br>جدول حسابات النتائج<br>ارباح موزعة<br>زيادة في رأس المال<br>نتيجة الدورة الصافية | | | | | | |
| **رصيد في 31/12/ن** | | | | | | |

**الملحق رقم (02): حسابات الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي.**

<table>
<tr><th colspan="2">المخطط المحاسبي الوطني</th><th colspan="2">النظام المحاسبي المالي</th></tr>
<tr><td>1</td><td>الصنف 1: الأموال الخاصة</td><td>1</td><td>الصنف 1: حسابات رؤوس الأموال</td></tr>
<tr><td>10</td><td>صندوق الشركة</td><td rowspan="8">101</td><td rowspan="8">رأس المال الصادر (رأسمال الشركة أو أموال الاستغلال)</td></tr>
<tr><td>100</td><td>مساهمات الدولة</td></tr>
<tr><td>101</td><td>مساهمات الجماعات المحلية</td></tr>
<tr><td>102</td><td>مساهمات المؤسسات العمومية</td></tr>
<tr><td>103</td><td>مساهمات الشركات الخاصة</td></tr>
<tr><td>104</td><td>مساهمات الأفراد</td></tr>
<tr><td>11</td><td>الصندوق الشخصي</td></tr>
<tr><td>110</td><td>أموال الاستغلال</td></tr>
<tr><td>119</td><td>حسابات المستغل</td><td>108</td><td>حساب المستغل</td></tr>
<tr><td>12</td><td>علاوات المساهمات</td><td>103</td><td>العلاوات المرتبطة برأس مال الشركة</td></tr>
<tr><td>13</td><td>الاحتياطات</td><td rowspan="6">106</td><td rowspan="6">الاحتياطات</td></tr>
<tr><td>130</td><td>الاحتياطات القانونية</td></tr>
<tr><td>131</td><td>الاحتياطات المنظمة</td></tr>
<tr><td>132</td><td>الاحتياطات القانون الاساسي</td></tr>
<tr><td>133</td><td>الاحتياطات التعاقدية</td></tr>
<tr><td>134</td><td>الاحتياطات الاختيارية</td></tr>
<tr><td>14</td><td>إعانات الاستثمارات</td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>141</td><td>اعانات الاستثمارات المستلمة</td><td>131</td><td>إعانات التجهيز</td></tr>
<tr><td>147</td><td>إعانات مسجلة على منتوجات استثنائية</td><td>132</td><td>إعانات أخرى للأستثمار</td></tr>
<tr><td>15</td><td>فرق اعادة التقييم</td><td>105</td><td>فارق إعادة التقييم</td></tr>
<tr><td rowspan="2">152</td><td rowspan="2">فرق مضاف إلى النتيجة</td><td>104</td><td>فارق التقييم</td></tr>
<tr><td>107</td><td>فارق بالمعالدلة</td></tr>
<tr><td rowspan="3">17</td><td rowspan="3">ارتباط ما بين الوحدات</td><td>18</td><td>حسابات ارتباط المؤسسات وشركات المساهمة</td></tr>
<tr><td>181</td><td>حسابات الارتباط بين المؤسسات</td></tr>
<tr><td>188</td><td>حسابات بين شركات المساهمة</td></tr>
</table>

| 18 | نتائج قيد التخصيص | 12 | نتيجة السنة المالية |
|---|---|---|---|

| 180 | الترحيل من جديد | 11 | **الترحيل من جديد** |
|---|---|---|---|
| **19** | **مؤونات للخسائر والتكاليف** | **15** | **المؤونات للأعباء –الخصوم غير الجارية** |
| 190 | مؤونات للخسائر المحتملة | **153** | المؤونات للمعاشات والالتزامات المماثلة |
| | | **155** | المؤونات للضرائب |
| | | **156** | المؤونات لتحديد التثبيتات (الامتياز) |
| | | **158** | المؤونات الأخرى للأعباء –الخصوم غير الجارية |
| **2** | **الصنف 2: الاستثمارات** | **2** | **الصنف 2: حسابات الأصول الثابتة.** |
| **20** | **مصاريف إعدادية** | **6** | **حسابات الأعباء (التحميل حسب الطبيعة)** |
| 200 | مصاريف متعلقة بعقد الشركة | **62** | الخدمات الخارجية الأخرى |
| | | **64** | الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة |
| 201 | مصاريف القروض | **169** | علاوات تسديد السندات |
| 202 | مصاريف الاستثمار | **2xx** | حساب الاستثمار المعني |
| 203 | مصاريف التكوين المهني | **1x** | الأموال الخاصة، أو تطبيق لـ SCF |
| | | **62** | الخدمات الخارجية الأخرى |
| | | **63** | أعباء العاملين |
| **204** | **مصاريف سير العمل السابق لإنطلاق العمل** | **1x** | الأموال الخاصة، أو تطبيق لـ SCF |
| | | **6x** | الأعباء حسب الطبيعة |
| 205 | مصاريف الدراسات والأبحاث | **1x** | الأموال الخاصة، أو تطبيق لـ SCF |
| | | **203** | مصاريف التطوير الثابتة |
| | | **6x** | الأعباء حسب الطبيعة |
| 208 | مصاريف استثنائية | **1x** | الأموال الخاصة، أو تطبيق لـ SCF |
| | | **6x** | الأعباء حسب الطبيعة |
| **21** | **القيم المعنوية** | **20** | **الأصول الثابتة المعنوية** |
| 210 | المتجر | **67** | **عناصر استثنائية** |
| | | | فرق الحيازة (GOODWILL) |
| 212 | حقوق الملكية الصناعية والتجارية | **205** | تنازلات وحقوق مماثلة، براءات اختراع الترخيص و العلامات التجارية. |
| | | **204** | برمجيات الإعلام وما شابهها. |

| | | 208 | أصول ثابتة معنوية أخرى |
|---|---|---|---|
| 22 | الأراضي | 211 | الأراضي |
| 220 | الأراضي المعدة للبناء والورش | | |
| 224 | المقالع والمناجم | | |
| 226 | الأراضي الأخرى | | |
| 24 | تجهيزات الانتاج | 21 | الأصول الثابتة المادية |
| 240 | المباني | 213 | بنايات |
| 242 | منشآت مركبة | 215 | منشآت فنية |
| 241 | المنشآت الأساسية الهيكلية | 218 | أصول ثابتة مادية أخرى |
| 243 | معدات وأدوات | | |
| 244 | معدات النقل | | |
| 245 | تجهيزات المكتب | | |
| 246 | مواد التعبئة والتغليف القابلة للاسترجاع | | |
| 247 | تهيئات اجتماعية | 222 | رتيبات وتهيئات على الأراضي للتنازل |
| 25 | تجهيزات اجتماعية | 218 | أصول ثابتة مادية أخرى |
| 250 | مباني اجتماعية | 213 | بنايات |
| 251 | معدات | 218 | أصول ثابتة مادية أخرى |
| 252 | أثاث وتجهيز منزلي | | |
| 257 | تهيئات | | |
| 28 | استثمارات قيد التنفيذ | 23 | أصول ثابتة قيد الانجاز |
| | | 232 | أصول ثابتة مادية قيد الانجاز |
| | | 237 | أصول ثابتة معنوية قيد الانجاز |
| 29 | اهتلاك الاستثمارات | 28 | اهتلاك الأصول الثابتة |
| | | 280 | اهتلاك الاستثمارات المعنوية |
| | | 281 | اهتلاك الاستثمارات المادية |
| 3 | الصنف 3: المخزونات | 3 | الصنف 3: حسابات المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ |
| 30 | البضائع | 30 | مخزونات البضائع |
| 31 | مواد ولوازم | 31 | مواد أولية ولوازم |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | 32 | تموينات أخرى |
| | | 321 | مواد للاستهلاك |
| | | 322 | لوازم للاستهلاك |
| | | 326 | التعبئة والتغليف |
| 33 | منتجات نصف مصنعة | 351 | منتجات وسيطة |
| 34 | منتجات وأشغال قيد التنفيد | 33 | إنتاج سلع قيد الانجاز |
| | | 331 | منتجات قيد الانجاز |
| | | 335 | اشغال قيد الانجاز |
| | | 34 | انتاج خدمات قيد الانجاز |
| | | 341 | دراسات قيد الانجاز |
| | | 345 | أداء خدمات قيد الانجاز |
| 35 | منتجات تامة | 355 | منتجات تامة |
| 36 | فضلات ومهملات | 358 | بقايا المنتجات أو مواد للاسترجاع (فضلات، ومهملات). |
| 37 | مخزونات بالخارج | 37 | مخزونات بالخارج (في الطريق، في الخازن أو في الإبداع) |
| 38 | المشتريات | 38 | مشتريات مخزنة |
| 39 | مؤونة تدني قيمة المخزونات | 39 | خسائر في القيمة على المخزونات وما هو قيد الانجاز |
| | | 390 | خسائر في القيمة على مخزونات البضائع |
| | | 391 | خسائر في القيمة على المواد الاولية واللوازم |
| | | 392 | خسائر في القيمة على التموينات الأخرى |
| | | 393 | خسائر في القيمة على انتاج السلع قيد الانجاز |
| | | 394 | خسائر في القيمة على انتاج الخدمات السلع قيد الانجاز |

| الرقم | الحساب | الرقم | الحساب |
|---|---|---|---|
| | | **395** | **خسائر في القيمة المنتجات بالمخزنة** |
| | | **397** | **خسائر في القيمة المخزونات بالخارج** |
| **4** | **الصنف 4: الحقوق** | **4** | **الصنف 4: حسابات الغير** |
| 40 | **حسابات الخصوم المدينة** | **467** | **حسابات أخرى مدينة ودائنة** |
| 42 | **حقوق الاستثمارات** | **26** | **مساهمات وحقوق مرتبطة بمساهمات** |
| 421 | **سندات المساهمة** | **261** | **سندات الفروع** |
| | | **262** | **سندات مساهمة أخرى** |
| | | 265 | سندات مساهمة مقومة بالتعادل (المؤسسات الشريكة) |
| 422 | سندات التجهيز | 271 | قيم ثابتة ماعدا سندات نشاط المحافظ |
| | | 272 | قيم ثابتة تمثل حق (سندات، أذوان) |
| | | 273 | قيم ثابتة لنشاط المحافظ |
| 423 | سندات التوظيف | **50** | **قيم منقولة للتوظيف** |
| | | 501 | الحصة في مؤسسات مترتبطة |
| | | 503 | اسهم أخرى أو سندات تعط الحق في الملكية |
| | | 506 | سندات، سندات الخزينة، وسندات الصندوق في المدن القصير |
| | | 508 | قيم منقولة أخرى للتوظيف وحقوق مماثلة |
| 424 | القروض | 266 | حقوق مرتبطة بمساهمات المجمع |
| | | 274 | قروض وحقوق على عقد الايجار التمويلي |
| 425 | تسبيقات ودفعات على الاستثمارات | 238 | تسبيقات ودفعات مسددة على طلبات تتعلق بالأصول الثابتة |
| 426 | كفالات مدفوعة | 275 | ايداعات وكفالات مدفوعة |
| 429 | حقوق الاستثمارات الأخرى | 267 | حقوق مرتبطة بمساهمات زخارج المجمع |
| | | 268 | حقوق مرتبطة بالشركات المساهمة |
| | | 276 | حقوق ثابتة أخرى |
| 43 | **حقوق المخزونات** | | |
| 430 | تسبيقات للموردين | 409 | الموردون المدينون: دفعات، تسبيقات، تخفيضات للتحصيل وحقوق أخرى |
| 435 | ايداعات مدفوعة | 275 | ايداعات وكفالات مدفوعة |
| 438 | تخفيضات منتظرة | 468 | أعباء أخرى للدفع ونواتج أخرى للتحصيل |
| 44 | **حقوق على الشركاء والشركات الحليفة** | **45** | **المجمع والشركاء** |

| 440 | شركاء (مساهمات) | 451 | عمليات المجمع |
|---|---|---|---|
| 444 | حسابات جارية للشركاء والشركات الحليفة | 455 | شركاء، حسابات جارية |
| 448 | حقوق على الشركات الحليفة | 456 | شركاء، عمليات على رأس المال |
| | | 458 | شركاء، عمليات تمت بالشراكة أو جماعيا |
| 45 | **تسبيقات على الحسابات** | | |
| 456 | ضرائب على دخل القيم المنقولة | 447 | ضرائب أخرى، رسوم ومدفوعات مماثلة. |
| 457 | رسوم قابلة للاسترجاع واقتطاعات | 442 | الدولة، رسوم وضرائب محصلة على الغير . |
| | | 445 | الدولة، رسوم على رقم الاعمال |
| 46 | ستبيقات الاستغلال | | |
| 463 | تسبيقات للمستخدمين | 425 | مستخدمين، دفعات وتسبيقات ممنوحة |
| 464 | تسبيقات على الضرائب والرسوم | 447 | ضرائب أخرى، رسوم ومدفوعات مماثلة |
| 468 | مصاريف مسجلة مسبقا | 486 | أعباء مقيدة سلفا |
| 469 | نفقات في انتظار التخصيص | 47 | حسابات انتقالية أو في الانتظار |
| 47 | حقوق على الزبائن | 41 | زبائن وحسابات مرتبطة |
| 470 | الزبائن | 411 | الزبائن |
| 471 | الزبائن واقتطاعات الضمان | 416 | زبائن مشكوك في تحصيل ديونهم |
| 477 | نواتج التحصيل | 518 | فوائد جارية |
| 478 | فواتير للتحرير | 418 | زبائن منتوجات غير مفوترة بعد |
| 479 | أوراق القبض | 413 | الزبائن- أوراق للقبض |
| 48 | أموال جاهزة | | |
| 480 | أموال موضوعة عند الموثق | 511 | قيم للقبض |
| 483 | حسابات لدى الخزينة | 515 | صندوق الخزينة العمومية والمؤسسات العمومية |
| 484 | حسابات لدى المؤسسات المالية | 517 | هيئات مالية أخرى |
| 485 | حسابات بنكية | 512 | بنوك، حسابات جارية |
| 486 | حسابات بريدية | 511 | قيم القبض |
| 487 | الصندوق | 53 | الصندوق |
| 488 | سلف مستديمة واعتمادات | 54 | سلف مستديمة مسبقة واعتمادات |
| | | 541 | سلف مستديمة مسبقة |
| | | 542 | الاعتمادات |
| 489 | تحويلات الأموال | 518 | تحويلات الاموال |
| 49 | مؤونات تدني قيم الحقوق | 49 | خسائر في القيمة على حسابات الغير |
| | | 491 | خسائر في القيمة على حسابات الزبائن |

| | | 495 | خسائر في القيمة على حسابات المجمع وعلى الشركاء |
|---|---|---|---|
| | | 496 | خسائر في القيمة على حسابات المدينون المتنوعون |
| | | 481 | مؤونات-خصوم جارية |
| 5 | الصنف 5: الديون | 5 | الصنف 5: الحسابات المالية |
| 50 | حسابات الأصول الدائنة | 467 | حسابات أخرى مدينة ودائنة |
| 52 | ديون الاستثمارات | 16 | سلفات وديون مماثلة |
| 520 | قروض سندية | 161 | ديون مقابل قيمة السندات المصدرة |
| | | 163 | ديون سندية أخرى |
| 521 | قروض بنكية | 164 | ديون من مؤسسات الاقراض |
| 522 | اعتمادات الاستثمارات | 167 | ديون على عقد الايجار التمويلي |
| 523 | قروض أخرى | 168 | سلفات وديون أخرى مماثلة |
| 524 | موردون- اقتطاعات الضمان | 409 | الموردون المدينون: دفعات، تسبيقات، تخفيضات للتحصيل وحقوق أخرى. |
| 525 | كفالات مقبوضة | 165 | ايدعات وكفالات مقبوضة |
| 529 | ديون استثمارات الأخرى | 464 | ديون على حيازة القيم المنقولة الخاصة بالتوظيف والأدوات المالية المشتقة |
| 53 | ديون المخزونات | 40 | موردون وحسابات مرتبطة |
| 530 | الموردون | 401 | موردو السلع والخدمات |
| | | 404 | موردو الأصول الثابتة |
| 538 | فواتير للاستلام | 408 | موردون، فواتير غير مستلمة |
| 54 | مبالغ محتفظ بها لا في الحساب | | |
| 543 | ضرائب على الدخل الاجمالي | 444 | الدولة، ضرائب على النتائج |
| 545 | اقتطاع اشتركات الضمان الاجتماعي | 441 | الدولة والهيئات العمومية الأخرى، اعانات للاستيلام |
| 546 | اعتراضات على الأجور | 427 | مستخدمين، اعتراضات |
| 547 | رسوم مستحقة على المبيعات | 445 | الدولة، رسوم على رقم الاعمال |
| 55 | ديون تجاه الشركاء والشركات الحليفة | | |
| 551 | مساهمات للتسديد | 456 | شركاء، عمليات على رأس المال |
| 555 | حسابات جارية للشركاء | 455 | شركاء حسابات جارية |
| 556 | قسائم وحصص أرباح للدفع | 457 | شركاء أرباح أسهم للدفع |

| 557 | حصص الإدارة للدفع | 468 | أعباء أخرى للدفع ونواتج أخرى للتحصيل |
|---|---|---|---|
| 558 | ديون تجاه شركاء حليفة | 17 | ديون مرتبطة بالمساهمات |
| | | 171 | ديون مرتبطة بمساهمات المجمع |
| | | 172 | ديون مرتبطة بمساهمات خارج المجمع |
| | | 173 | ديون مرتبطة بشركات المساهمة |

| | | 178 | ديون أخرى مرتبطة بالمساهمات |
|---|---|---|---|
| 56 | ديون الاستغلال | | |
| 563 | المستخدمون | 42 | مستخدمين وحسابات مرتبطة |
| | | 421 | مستخدمين، أجور مستحقة |
| | | 422 | أموال الأعمال الاجتماعية |
| | | 426 | مستخدمين ايداعات مقبوضة |
| | | 428 | مستخدمين أعباء ونواتج للتحصيل |
| 564 | ضرائب الاستغلال الواجية الأداء | 444 | الدولة ، ضرائب على النتائج |
| 568 | هيئات اجتماعية | 43 | هيئات اجتماعية وحسابات مرتبطة |
| | | 431 | هيئات اجتماعية أ |
| | | 432 | هيئات اجتماعية ب |
| | | 438 | هيئات اجتماعية ، أعباء للدفع ونواتج للتحصيل |
| 57 | تسبيقات تجارية | | |
| 570 | تسبيقات وسلفات مقبوضة من الزبائن | 411 | الزبائن |
| 577 | تخفيضات للمنح | 468 | أعباء مختلفة للدفع ونواتج مختلفة للتحصيل |
| 578 | نواتج مسجلة مسبقا | 487 | نواتج سلفا |
| 579 | نواتج في انتظار التخصيص | 47 | حسابات انتقالية أو في الانتظار |
| 58 | ديون مالية | | |
| 583 | أوراق الدفع | 403 | موردون، أوراق الدفع |
| | | 405 | موردون الأصول الثابتة، أوراق الدفع |
| 588 | تسبيقات بنيكة | 519 | تسبيقات بنكية جارية |
| 6 | الصنف 6: الأعباء | 6 | الصنف 6: حسابات الأعباء |

| 60 | بضائع مستهلكة | 600 | مشتريات البضائع المباعة |
|---|---|---|---|
| 61 | مواد زلوازم مستهلكة | 601 | المواد الأولية |
| | | 602 | تموينات أخرى |
| | | 603 | تغيرات المخزونات |
| | | 604 | شراء الدراسات وأداء الخدمات |
| | | 605 | مشتريات المعدات، التجهيزات والأشغال |
| | | 607 | مشتريات غير مخزنة من المواد واللوازم |
| | | 608 | المصاريف الملحقة بالمشتريات |

| 62 | خدمات | 61 | خدمات خارجية |
|---|---|---|---|
| 620 | نقل | 624 | نقل السلع والنقل الجماعي للمستخدمين |
| 621 | ايجار وتكاليف ايجارية | 613 | تأجيرات |
| | | 614 | أعباء ايجارية وأعباء الملكية المشتركة |
| 622 | صيانة واصلاحات | 615 | الصيانة والتصليحات |
| 623 | تعهد ثانوي | 611 | تعهد ثانوي عام |
| 624 | وثائق | 618 | وثائق ومتنوعات |
| 625 | أجور للغير | 621 | مستخدمين خارجيين في المؤسسة |
| | | 622 | أجور الوسطاء واتعاب |
| 626 | الاشهار | 623 | اشهار، نشر علاقات عامة |
| 627 | تنقلات واستقبالات | 625 | تنقلات مهمات واستقبالات |
| 628 | بريد ومواصلات سلكية ولاسلكية | 626 | مصاريف البريد والاتصالات |
| 63 | مصاريف المستخدمين | 63 | اعباء المستخدمين |
| 630 | اجور المستخدمين | 631 | اجور المستخدمين |
| 631 | أجور الشركاء | 634 | أجور الشخص المستغل |
| 633 | استفادة الأجراء | 638 | أعباء اخرى للمستخدمين |
| 634 | مساهمات في النشاطات الاجتماعية | 636 | اعباء اجتماعية للشخص المستغل |
| | | 636 | أعباء اجتماعية أخرى |
| 635 | اشتركات اجتماعية | 635 | اشتركات في الهيئات الاجتماعية |
| | | 628 | اشتركات ومنتوعات |
| 64 | الضرائب والرسوم | 64 | ضرائب، رسوم ومدفوعات مماثلة |

| 640 | دفع جزافي | 641 | ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة على الأجور |
| --- | --- | --- | --- |
| 641 | رسوم على النشاط المهني | 645 | ضرائب ورسوم أخرى (خارج الضرائب على النتائج) |
| 643 | أداءات غي مباشرة | | |
| 644 | رسوم خاصة | | |
| 646 | حقوق التسجيل | | |
| 647 | رسوم جمركية | | |
| 65 | مصاريف مالية | 66 | أعباء مالية |
| 650 | فوائد القروض | 661 | اعباء الفوائد |
| 653 | فؤائد بنكية | | |

| 654 | خصومات ممنوحة | 609 | التخفيضات لمحصل عليها من الشراء |
| --- | --- | --- | --- |
| | | 619 | تخفيضات تجارية مكتسبة على خدمات خارجية |
| | | 629 | تخفيضات تجارية مكتسبة على خدمات خارجية أخرى |
| 655 | مصاريف البنك والتحصيل | 627 | خدمات بنكية وما شابهها |
| 656 | مصاريف شراء سندات | 608 | المصاريف الملحقة بالمشتريات |
| 657 | عمولة فتح الاعتمادات الكفالات والضمانات | 627 | خدمات مالية وما شابهها |
| 658 | القيمة الباقية للعناصر المقولة المتنازل عنها | 667 | خسائر صافية ناتجة من التنازل عن أصول مالية |
| 66 | مصاريف متنوعة | 668 | أعباء مالية أخرى |
| 660 | تأمينات | 616 | علاوات التأمين |
| 668 | بدل الحضور | 653 | اتعاب الحضور |
| 669 | مصاريف أخرى متنوعة | 67 | عناصر استثنائية |
| 68 | مخصصات الاهتلاكات والمؤونات | 68 | مخصصات الاهتلاكات،المؤونات والخسائر في القيمة |
| 682 | مخصصات الاهتلاكات | 681 | مخصصات الاهتلاكات، المؤونات الخسائر في القيمة- أصول غير جارية |
| 685 | مخصصات المؤونات | 685 | مخصصات الاهتلاكات، المؤونات الخسائر في القيمة- أصول غير جارية |
| 69 | تكاليف خارج الاستغلال | 67 | عناصر استثنائية (أعباء) |
| 690 | اعانات ممنوحة | 656 | غرامات وعقوبات، إعانات ممنوحة، هبات وتبرعات |
| 692 | القيمة الباقية للاستثمارات المتنازل عنها أو المخربة | 652 | النقص في القيمة الناتج عن خروج الأصول الثابتة |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 693 | قيمة العناصر الأخرى للأصول المتنازل عنها | | غير المالية |
| 694 | حقوق معدومة غير القابلة للتحصيل | 654 | خسائر الحقوق غير القابلة للتحصيل |
| 696 | تكاليف السنوات المالية السابقة | 658 | أعباء أخرى للتسيير الجاري |
| 698 | تكاليف استثنائية | 657 | أعباء استثنائية للتسيير الجاري |
| 699 | مخصصات استثنائية | 686 | المخصصات المالية للاهتلاكات، المؤونات والخسائر في القيمة |
| 7 | الصنف 7: النواتج | 7 | الصنف 7: حسابات النواتج |
| 70 | مبيعات البضائع | 707 | مبيعات البضائع |
| 71 | انتاج مباع | 701 | مبيعات المنتجات التامة |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | 702 | مبيعات المنتجات الوسيطة |
| | | 703 | مبيعات بقايا المنتجات |
| | | 704 | مبيعات الأشغال |
| | | 705 | مبيعات الدراسات |
| | | 71 | انتاج مخزن أو خارج من المخزن |
| 72 | **انتاج مخزون** | 713 | تغير المخزونات الجارية |
| | | 714 | تغير مخزونات المنتوجات |
| | | 72 | انتاج القيم الثابتة |
| 73 | **انتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة** | 721 | انتاج القيم الثابتة للأصول المعنوية |
| | | 722 | انتاج القيم الثابتة للأصول المادية |
| 74 | **أداءات مقدمة** | 706 | بيع أداءات الخدمات |
| **75** | **تحويل تكاليف الانتاج** | **ليست نواتج** | |
| 76 | **مدخولات مالية** | 76 | **نواتج مالية** |
| 760 | مدخولات على حصة الأرباح | 761 | نواتج المساهمات |
| 761 | مدخولات على الحسابات الجارية | 708 | نواتج الانشطة التابعة |
| 762 | مدخولات السلفات ما بين المجموعات | | |
| 763 | مدخولات على الأذونات والسندات المماثلة | 767 | أرباح صافية من التنازل عن أصول مالية |
| **77** | **نواتج متنوعة** | **75** | **نواتج تشغيلية أخرى** |
| | | **76** | **نواتج مالية** |
| 770 | نواتج مالية | 765 | فرق التقييم للأصول المالية-فائض القيمة |
| | | 766 | أرباح الصرف |
| | | 768 | نواتج مالية أخرى |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 779 | نواتج مختلفة أخرى | 75 | نواتج تشغيلية أخرى |
| | | 751 | اتاوات عن الامنتازات، براءات الاختراع، برمجيات الاعلام الالي وقيم ثابتة. |
| | | 709 | التخفيضات التجارية الممنوحة |
| 78 | **تحويل تكاليف الاستغلال** | | **ليست نواتج** |
| 79 | **نواتج خارج الاستغلال** | 77 | **عناصر استثنائية (نواتج)** |
| 790 | اعانات مستلمة | 74 | **اعانات الاستغلال** |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | 741 | اعانات التوازن |
| | | 748 | اعانات أخرى للاستغلال |
| | | 754 | حصص اعانات الاستثمار المحولة لنتيجة الدورة |
| 792 | نواتج الاستثمارات المتنازل عنها | 752 | فائض القيمة على خروج الاصول الثابتة غير المالية |
| 793 | نواتج العناصر الأخرى للأصول المتنازل عنها | | |
| 794 | استرجاع الحقوق الملغاة | 756 | هبات محصلة، مداخيل الحقوق المهتلكة |
| 796 | استرجاع تكاليف السنوات السابقة | 78 | **استرجاع خسائر في القيمة و المؤونات** |
| | | 781 | استرجاع الاستغلال لخسائر في القيمة والمؤونات- أصول غير جارية |
| | | 785 | استرجاع الاستغلال لخسائر في القيمة والمؤونات – أصول جارية |
| | | 786 | **استرجاعات مالية لخسائر القيمة والمؤونات** |
| 797 | نواتج السنوات المالية السابقة | 753 | اتعاب الحضور واتعاب اعضاء مجلس الإدارة أو المسير |
| | | 755 | الحصة من النتيجة عن العمليات التي تتم بالاشتراك |
| | | 758 | نواتج التسيير الجاري الأخرى |
| 798 | نواتج استثنائية | 757 | نواتج استثنائية عن عمليات التسيير |

## الملحق رقم (03):الإستبيان

1. **الاسم أو السبب الاجتماعي:**.......................................................................
2. **الشكل القانوني للمؤسسة:**........................................................................
3. **بيان استطلاعي تم ملؤه من طرف:**.....................................................................
4. **الوظيفة:**............................................................................................
5. **الهاتف:**.............................................................................................
6. **البريد الإلكتروني:**..................................................................................

| ضع علامة على الرد المناسب | أ. الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي |
|---|---|
| نعم ☐ لا ☐<br>نعم ☐ لا ☐<br>نعم ☐ لا ☐<br>نعم ☐ لا ☐<br>نعم ☐ لا ☐ | 1. هل قمتم بإعادة فتح الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي في شهر جانفي 2010 ؟<br>2. هل وجدتم صعوبات في تحويل الحسابات من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي والمالي ؟<br>3. هل يساهم جدول المطابقة في تسهيل عملية التحويل ؟<br>4. هل تم تحديد العوائق المرتبطة بالتطبيق ؟ إذا كان الجواب بنعم، أسردوا هذه العوائق:<br>-<br>-<br>-<br>5. هل يتم التطبيق بمساعدة خارجية ؟<br>6. إذا كان الحال كذلك، هل أنتم راضون عنها ؟ |
| | ب ـ التكوين |
| نعم ☐ لا ☐<br>نعم ☐ لا ☐ | 1. هل أجريتم عمليات تكوين للمستخدمين ؟<br>2. تحت أي شكل أجري هذا التكوين ؟<br>-<br>- |

نعم ☐ لا ☐

| 3. هل كان التكوين متبوعا بأعمال تطبيقية ؟<br>4. هل سمح هذا التكوين بالتكفل بتطبيق النظام المحاسبي المالي ؟ | |
|---|---|

| ج ـ أدوات الإعلام الآلي لمسك المحاسبة | |
|---|---|
| 1. هل أنتم مزودون ببرمجية للمحاسبة مطابقة للنظام المحاسبي المالي ؟ | نعم ☐ لا ☐ |
| 2. هل البرمجيات قادرة على توفير مجمل البيانات المحاسبية التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي ؟ | نعم ☐ لا ☐ |
| 3. هل تم تكوين المستخدمين على استعمالها ؟ | نعم ☐ لا ☐ |
| 4. هل واجهتم صعوبات في استعمال هذه البرمجيات، ما هي طبيعتها ؟<br>-<br>-<br>- | نعم ☐ لا ☐ |
| د ـ الآثار الناجمة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي | |
| 1. هل أجريتم تقييما لتكلفة تطبيق النظام المحاسبي المالي (برمجيات، تكوين ...) ؟<br>إذا كان الجواب بنعم، ما هي الحصة من رقم الأعمال ؟ | نعم ☐ لا ☐ |
| 2. هل لتطبيق النظام المحاسبي المالي أعباء جبائية إضافية ؟ | نعم ☐ لا ☐ |

نعم ☐ لا ☐

| | |
|---|---|
| 3. هل  لتطبيق النظام المحاسبي المالي اثر على تنظيم مؤسستكم ؟ | |